مقدمة

إن التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرهما مما فرضته العولمة عديدة ومتسارعة ، مما أفرز واقعا دوليا جديدا في جميع قضاياه وموضوعاته وهمومه وآليات عمله . هذا الواقع يتطلب رؤية جديدة لعمل الدولة يختلف عن دورها الذي لعبته حتى وقت قريب،الذي بدوره - أي الدور القديم - عرف تطورات مستمرة إلى أن وصل إلى ما وصل إليه اليوم، لكنه الآن يواجه مطلب تغيير هام ، إذا لم نقل جذري ، قد يجرأ قريبا على طلب التفكير في إلغاء دور الدولة بالتمام .

وبما أن مرحلة التحول الجديدة التي تعيشها البشرية لا تنحصر في شأن واحد من شؤون الحياة ، بل يتعلق الأمر بجميع مقوماتها من إيديولوجيات واقتصاد وسياسة واجتماع وتجارة وثقافة واتصال وتكنولوجيا وغيرها ، فإن الحديث عن دور الدولة وأهميتها وحدودها يصبح من صميم موضوع الحديث عن العولمة سواء ما تعلق بأسباب بروزها أو مآلها أو ما ستجره من خيرات أو شرور على البشرية والكون .

وفي المجال الاقتصادي ، الذي هو مجال بحثنا ، يعتبر دور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية من أهم القضايا التي شغلت فكر الاقتصاديين بمختلف مذاهبهم ومدارسهم ، وظل الحوار الفكري يتجدد ويحتد حول حدود ومجالات تدخل الدولة ، وكلما فشلت سياسة تطبيقية لنظرية ما أعيد الجدل حول ما يمكن للدولة أن تلعبه من دور يضمن نجاح تطبيق نظرية أخرى لمدرسة جديدة .

وإذا كان الفكر الاقتصادي الإسلامي ، وللأسف الشديد ، غيب في غالب الأحيان من قبل الباحثين ، من خلال الأسلوب المعتمد في تقديم المدارس والتيارات الاقتصادية ، والذي عمد على تجاهل هذا النظام وعلمائه الذين سبقوا علماء أوروبا بقرون في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية ، وشرح أسبابها ، ثم وضع الحلول الملائمة للمشاكل الاقتصادية بشكل يلائم بين الفرد والمجتمع ، وفي تكامل بينهما في ظل التشريع الإسلامي القائم على العقيدة والشريعة وما نتج عن ذلك ، وطيلة ثمانية قرون كاملة ، من ازدهار ميز النشاطات التجارية ، الزراعية والصناعية ، فإن الفكر الاقتصادي الغربي بمختلف مدارسه الفكرية ، رغم كل اجتهاداته لم يصل إلى إطار نظري موحد يضع الأرضية المشتركة لنظرية اقتصادية واحدة تحدد الدور الاقتصادي للدولة رغم ما أتاحته التجربة التطبيقية الواقعية طيلة قرون عدة وإلى غاية اليوم .

فمنذ خمسة قرون على الأقل ، أي منذ الكشوف الجغرافية أواخر القرن الخامس عشر ، بدأت العلاقات المتبادلة بين الأمم في الازدياد والتطور متمثلة في تبادل السلع والخدمات وفي انتقال رؤوس الأموال وانتشار الأفكار والمعلومات خاصة العلمية والثقافية منها ، مما جعل الأمم تتأثر بقيم وعادات بعضها البعض ، وكل هذا من العناصر الأساسية في فكر العولمة الاقتصادية اليوم .

فزيادة الإنتاجية بفضل بدأ التقدم التكنولوجي (اختراع الآلة) تطلب توسيع نطاق السوق متجاوزا حدود المقاطعة فحلت الدولة محل الإقطاعية ، بل واحتاج الأمر غزو أسواق خارجية فنشأ الصراع بين الدول الناشئة بدل الإقطاعيات .

هذا الواقع الجديد أنذاك فرض وجود وظائف للدولة ، كان من أهمها الوظائف الاقتصادية المختلفة والمتشعبة والتي تمثلت في البداية في توحيد السوق الوطنية ، وإزالة العقبات التي تقف أمام انتقال السلع داخل الوطن الواحد وتوفير الأمن اللازم لذلك ، وكذا شق الطرق وبناء الجسور ، وحماية الصناعة الناشئة بواسطة فرض حماية جمركية من منافسة الدول الأخرى ، وتنظيم عملية الإنتاج من خلال فرض مواصفات معينة يجب توفرها في إنتاج السلع .

وفي مرحلة موالية تراجع دور الدولة نسبيا في بعض النواحي الاقتصادية كالدخل المباشر في الإنتاج وجعله من مهام أصحاب أرباب العمل والمنشآت الخاصة ، أو حماية المنتوجات المحلية من المنافسة الخارجية بعد بلوغ مستوى من التفوق الاقتصادي على الدول المنافسة .

ولعل ذلك ما ميز عصر الثورة الصناعية وما صاحبها من شعار : " دعه يعمل ، دعه يمر laisser passer , Laisser faire " دون أن تتخلى الدولة عن دور المراقب القريب المتأهب للتدخل في أية لحظة .

وعلى هذا المنوال استمر تواجد الدولة مع تغير مستمر ومتجدد لوظائفها المتميزة بالتوسع حينا والانحصار حينا آخر .

إذن اتجاه الدولة في تأدية وظائفها، ومنها الوظائف الاقتصادية ، نحو القوة والضعف أو التوسع والانحصار ، مرتبط بالتحولات التقنية والاقتصادية عبر العالم ومدى تزايد تلك التحولات ، وتطورها ، و العولمة بالطبع هي المرحلة المتقدمة من تلك التحولات ، كما أن للزمان والمكان دور في تحديد مدى لزوم أو عدم لزوم تدخل الدولة . فمثلا ما ينطبق على الدول الصناعية لا ينطبق على الدول النامية ولو في ظل عولمة شاملة للاقتصاد العالمي .

وما كان البارحة حديثا عن ضـــرورة أو عدم ضرورة تدخـــل الدولة في الاقتصاد وإلى أي مدى ، هو حديث اليوم عن تحسين وترشيد الآداء وزيادة الفاعلية .

أسباب اختيار الموضوع :

وقد اخترت هذا الموضوع لما له من أهمية على مستوى النقاش الدائر حاليا في جميع المستويات المحلية والدولية ، العامة والخاصة ، فهو موضوع الساعة ومن الواجب والمصلحة الإلمام به خاصة كطالب في الاقتصاد ، يأمل المساهمة ، ولو بقسط متواضع جدا في جمع آراء أهل الاختصاص ومقارنة تحليلاتهم واجتهاداتهم في الموضوع والخروج بوجهة نظر مفيدة .
فالموضوع يتعلق بالعولمة الاقتصادية التي أخذت من البعد ما أصبح يبجلها حتى عن دور السياسة في حياة الأمم والأفراد من جهة ، وبدور الدولة هذا الواقع الاقتصادي المعولم من جهة أخرى .

الإشكالية الرئيسية :

ما مدى تأثير التطورات الاقتصادية على تطور دور الدولة الاقتصادي وبالخصوص في ظل النظام العالمي الجديد ؟

الأسئلة الفرعية :

1 ـ ما هي الأدوار الاقتصادية التي لعبتها الدولة منذ نشأتها وإلى غاية بدأ
بروز ظاهرة العولمة ؟
2 ـ ما هي العولمة الاقتصادية وبأية وسائل يتم تكريسها ؟

3 ـ ما هي حقيقة النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وما هو الدور الذي تلعبه الدولة في ظله ؟

الفرضيات :

1 ـ يخضع دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى التطور بتطور الوسائل والأفكار والبيئة .

2 ـ العولمة ليست ظاهرة جديدة ، إنما هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي الليبرالي ، لم تساهم كل القوى الفاعلة في الكون في تصوره ووضع قواعده ، وفي ذلك من الخطر ما يهدد الاستقرار العالمي .

3 ـ تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية مهم جدا ويبقى ضروري إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

المنهج المتبع :

لدراسة موضوعنا بطريقة جيدة استخدمنا في البداية المنهج التاريخي الذي يقوم على تتبع الظاهرة والوقائع عبر التاريخ ، وهذا ما قمنا به من خلال دراسة تطور دور الدولة الاقتصادي وظاهرة العولمة ، وبعد ذلك استعملنا المنهج الوصفي ، حيث قمنا بوصف الظاهرة المدروسة وجمع المعلومات الخاصة بها ، وفي الأخير استعملنا المنهج الجدلي ، وذلك لوجود تفاوت وتباين في أراء الاقتصاديين والمفكرين حول دور الدولة الاقتصادي قديما وحديثا .

الخطة :

وقد قسمت دراستي هاته إلى ثلاثة فصول كلها نظرية بطبيعة الحال . فجاء الفصل الأول تحت عنوان : مفهوم الدولة ، مهامها الاقتصادية التقليدية ، ودورها الاقتصادي في فكر ما قبل العولمة . وعملت فيه على التذكير بمفهوم الدولة سياسيا وقانونيا واقتصاديا ، وأتيت على ذكر مهامها الاقتصادية التقليدية التي كان أحد الأسباب الرئيسية في وجودها ، ثم تطرقت إلى دور الدولة الاقتصادي في فكر أهم المدارس الفكرية عبر الزمن .

أما الفصل الثاني فجاء تحت عنوان :

العولمة الاقتصادية : مفهومها ، أسبابها ، آثارها ، بدائلها والمؤسسات التي تقف ورائها . وقد أسهبت فيه بالحديث عن معنى العولمة والأسباب التي أدت إلى بروزها والآثار التي بدأت تفرزها أو يتوقع بروزها والأفكار التي

بدأ مناهضوا العولمة في اقتراح تبنيها اجتنابا لمخاطر العولمة . كما أسهبت في التعريف بالمؤسسات التي تقف وراء التمكين لفرض العولمة الاقتصادية ، والتي كان لها الدور البارز في تقليص دور الدولة في المجال الاقتصادي ومن أبرزها المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتعمير والبناء وموقع الدولة ومهامها في ظل هذا النظام ، مع وجوب التذكير بأن ظاهرة العولمة هي ظاهرة غير متكاملة البنية وهي عملية مستمرة ما زالت لم تكشف بعد عن كل وجوهها المتعددة .

أما الفصل الثالث والأخير فقد جئت في جزئه الأول على ذكر خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وفي الجزء الثاني تطرقت إلى أسس وآليات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، وفي جزئه الثالث تطرقت إلى مجالات تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في ظل العولمة .

وأما الخاتمة فهي إلمام مختصر بما استخلصته من آراء حول العولمة والدور الاقتصادي الواجب حفظه للدولة في ظلها .

الفصل الأول

ماهية الدولة

المبحث الأول

مفهوم الدولة

تمهيد :

إن مناقشة دور الدولة في تأدية الوظيفة الاقتصادية أو غيرها ، ومدى إيجابية ممارسة ذلك الدور أو سلبيته ، يتطلب الإلمام بمفهوم الدولة وطبيعتها . فالدولة كحكم مؤسساتي تتميز عن الهيئات السياسية وعن المجتمع المدني وحتى عن الحكومة في مفهومها الحديث .

ومفهوم الدولة نفسه يخضع إلى التجديد والتحديث بفعل التطور الذي تعرفه الحياة الإنسانية. وإذا كان هناك نموذجا نظريا يحدد الخطوط الرئيسية للدولة ، فإن الواقع يفرض نماذج تختلف كثيرا أو قليلا عن النموذج النظري بفعل اختلاف الظروف المحلية وخصوصية مجتمعات الدول .

وإذا كانت الدولة الحديثة في شكلها الابتدائي ظهرت في أوروبا في القرن السادس عشر حيث فرضت سلطتها على أمراء الإقطاع فقضت على نفوذهم ، وكانت استجابة للتطورات التي حدثت هناك مع قيام الثورة الصناعية ، فإنها قد انتقلت إلى المناطق الأخرى من العالم برغم اختلاف ظروف التطور التي كانت تعيشه تلك المناطق ، مما أخضع مفهوم الدولة إلى اختلافات ليست بالقليلة سببها الأساسي التاريخ الخاص للدول وما ينطوي عليه من مفاهيم ثقافية وحضارية تفرض علاقات اجتماعية متمايزة[1] .

هذا الكلام يدفع بنا إلى البحث عن أصل نشأة الدولة من أساسها ، سببا وكيفية و مراحلا ،حتى يسهل علينا فهم وإدراك أهمية وظائفها بشكل عام ومنها الوظائف الاقتصادية للدولة .

لقد تشكلت الدولة عبر الزمان من خلال وجود رقعة من الأرض تتوفر فيها أسباب العيش من ماء وغذاء للإنسان و كلأ للحيوان وطقس يتحمله كلاهما . هذه الأرض، بهذه المواصفات تجلب إليها الأفراد فيسكنونها فيسمون بالسكان ولو بدأ عددهم قليلا جدا . يتزاوج هؤلاء السكان ، من ذكور وإناث ، فينجبون جيلا يتلوه جيل ، فتنتقل التركيبة الاجتماعية من أسرة إلى مجموعة أسر فتتشكل العشيرة أو القبيلة . ويستمر تزايد السكان ليكونوا قرية أو مجموعة قرى ، فتنشأ المدينة لتتجول مع مرور الزمن إلى مدن يحس سكانها بالحاجة إلى سلطة معينة تحكمها وتسير شؤونها، خاصة مع تشعب حاجيات الحياة المادية والمعنوية وظهور الاختلاف في الآراء حول كيفيات تسيير تلك الشؤون من طرف أبناء السكان الذين أصبحوا شعبا كاملا يبحث عن العدالة وسيادة القانون .

وسنتناول هنا ، وباختصار مفهوم الدولة من الجوانب الأساسية التي تعارف عليها الباحثون وهي :

1°– تعريف الدولة .
2° – أصل نشأة الدولة .
3° – أركان الدولة (أو عناصرها) .

وفي الختام نأتي على ذكر مفهوم مختصر عن الدولة من وجهة النظر الاقتصادية و المؤسساتية بشكل عام .

1 – تعريف الدولة :

نورد هنا عينات من التعاريف الكثيرة التي أتى بها أهل الاختصاص .
يعرف الدكتور محسن خليل الدولة بأنها " جماعة من الأفراد تقطن على وجه الدوام والاستقرار ، إقليما جغرافيا معينا ، وتخضع في تنظيم شؤونها لسلطة سياسية تستقل في أساسها عن أشخاص من يمارسها " [2].

أما الدكتور كمال العالي فيعرف الدولة بأنها " مجموعة متجانسة من الأفراد تعيش على وجه الدوام في إقليم معين ، وتخضع لسلطة عامة منظمة " [3].

ويراها الفقيه الفرنسي بارثلي Bartheley بأنها " مؤسسة سياسية يرتبط بها الأفراد من خلال تنظيمات متطورة" .

أما الدكتوران بطرس غالي وخير عيسى فيوردان في المدخل في علم السياسة فيعرفان الدولة بأنها " مجموعة من الأفراد مستقرة في إقليم محدد تخضع لسلطة صاحبة سيادة ، مكلفة بأن تحقق مصالح المجموعة ، ملتزمة في ذلك مبادئ القانون"[4]، وهو بذلك محدد بأربعة أركان كشرط لقيام الدولة وهي :

- مجموعة الأفراد – الإقليم – السلطة – السيادة .

وأما الدكاترة : نظام عرفات ، عثمان الرواق ومحمد الحلوة ، فيعرفون في كتاب " مبادئ علم السياسة " الدولة بأنها : " كيان سياسي وقانوني منظم في مجموعة من الأفراد الذين يقيمون على أرض محددة ويخضعون لتنظيم سياسي وقانوني واجتماعي معين تفرضه سلطة عليا تتمتع بحق استخدام القوة" [5].

وبالتالي فهم يحددون أربعة عناصر أساسية لقيام الدولة وهي :

- الشعب (أو الأمة) – الإقليم (أو الوطن) – الحكومة – السيادة .

هذه بعض من التعاريف الكثيرة والمتنوعة التي خصصها الخبراء والفلاسفة والفقهاء لمفهوم الدولة .

2 – أصل نشأة الدولة :

تعددت النظريات والمذاهب واختلفت في تفسير وتبيان أسباب نشأة الدولة ، وباختصار نذكر أهمها :

أ – نظرية القوة : وهي ترى أن الدولة مصدرها الأول القوة والصراع بين الجماعات البدائية ، هذه النظرية لم تجد لها صدى واسعا في الفقه العالمي ، فالقوة ضرورية أيضا للدولة إلى يومنا هذا كوسيلة لضمان الأمن والوحدة والاستقرار بين أفراد المجتمع الواحد .

ب – نظرية تطور الأسرة : وهي نظرية ترجع أصل الدولة إلى الأسرة ، وأساس سلطة الحاكم إلى السلطة الأبوية والمتمثلة في رب الأسرة . وانتقدت هذه النظرية من طرف علماء الاجتماع الذين يرون أن مخاطر الطبيعة هي التي دفعت الأفراد إلى التجمع بفعل غريزة الاجتماع . ولا يمكن أن تكون كل دولة قد مرت بمراحل تكون الأسر وتوسعها إلى أن أصبحت دولا .

جـ - النظريات العقدية : ترجع هذه النظرية إلى القرن السادس عشر ، وقد ساهم في صياغتها وإبراز مضمونها كل من هوبز ، لوك وروسو .
لقد أرجع هؤلاء نشأة الدولة إلى فكرة العقد ، وبأن الأفراد انتقلوا تدريجيا من الحياة البدائية إلى حياة الجماعة المنظمة بموجب العقد .

د – نظرية التطور التاريخي : وترجع هذه النظرية أصل نشوء الدولة إلى عوامل متعددة كالقوة والاقتصاد والفكر والدين ... وغيرها من العوامل التي استعملتها جماعات أفراد لتفرض سيطرتها على باقي الجماعات في شكل هيئة عليا حاكمة ، وأن تفاعل هذه العوامل تم تدريجيا على فترات من الزمن وفي أماكن متباعدة قاربت بينها المصالح والحاجة إلى بعض .
ومن أهم أنصار هذه النظرية ديجي وبارتلمي ومودو .

هـ - النظرية الماركسية : حسب ماركس ، لا تعدو الدولة أن تكون ظاهرة قانونية تمثل انعكاسا لتكوين الطبقات وسيطرة إحداها على المجتمع إثر

انقسام الجماعات إلى طبقات متصارعة استطاعت إحداها احتكار ملكية الإنتاج وبواسطته استغلال سائر طبقات المجتمع تحت تسمية الدولة .

3 – أركان الدولة :

يركز معظم المفكرين وأهل الاختصاص على ستة أركان للدولة ، هي :

1° – السكان .
2° – الإقليم .
3°– الحكومة (السلطة السياسية) .
4°– السيادة .
5° – الاستقلال .
6° – الاعتراف الدولي .

ويركزون على الأركان الثلاثة الأولى كونها تشملها عموما باقي الأركان.

ونأتي على ذكر الأركان الأساسية كما يلي :

1° – السكان (أو الشعب) :

وهو ركن لا غنى عنه لقيام أي دولة مهما صغر حجمها لأنه مصدر نشأتها وضرورة بقائها ، ولا يشترط عدد محدد من السكان لقيام الدولة إلا بالقدر الكافي لتنظيم علاقة بين الحاكم والمحكوم .
فالشعب هو مجموع الأفراد المرتبطين بالدولة بواسطة رابطة سياسية وقانونية ، ولو ضم أفرادا من أصول مختلفة وينطقون بلغات متباينة ويدينون بديانات متعددة ، لأن رابطة الجنسية هي الأساس في تكوين هذه الوحدة . وتقوم علاقة الجنسية بين الدولة والفرد على أمرين هما :

- حماية الدولة للفرد .
- خضوع الفرد لسلطة الدولة .

2° – الإقليم (الأرض) :

إن الإقليم عنصر أساسي لوجود الدولة ، ولا يمكن تصور قيام دولة دون حيز جغرافي أي إقليمها ، ويشمل الإقليم الجزء البري والجزء البحري في حالة الدولة الساحلية ، والجزء الجوي الذي يعلو البر والبحر ، وكل ما يوجد في هذا الإقليم من ثروات وحيوانات وغيرها .

والإقليم هو معيار التفرقة بين الدول ، واتساعه أو ضيقه يؤثر غالبا في قوة أو ضعف الدولة . ولكن مع ذلك لا يشترط في إقليم الدولة أن يكون متصلا أو ذا مساحة معينة . إلى جانب وجود اختلافات في الطبيعة الجغرافية للإقليم ومدى توفر أو عدم توفر الثروات .

3° – الحكومة (السلطة السياسية) :

أما السلطة ذات السيادة فتتمثل في الهيئة القادرة على حفظ وفرض سيادة القانون في حدود إقليم الدولة، وهي مجموعة مؤسسات تدير شؤون المجتمع السيادية وتتولى حكم الشعب المستقر فوق ذلك الإقليم وتعميره من خلال تنظيم عمليات استغلال ثرواته البشرية والمادية أي تنظيم الحياة الاقتصادية[6].

ولفرض سيادة القانون تتمتع الدولة بالسلطة العليا والمطلقة لفرض القوانين وإلزام تطبيقها على الشعب داخل الإقليم، وبالتالي فهي تتمتع بحق استخدام القهر والقوة المنظمة.

وللسيادة وجهان: داخلي وخارجي، ففي الداخل سلطان مطلق وفي الخارج استقلال كامل، وكلاهما يكمل الآخر ويرتبط به. فبإسم السيادة الداخلية تصنع الدولة القوانين وتفرض الالتزام بتطبيقها، وباسم السيادة الخارجية تمنع تدخل الدول الأخرى في شؤونها الداخلية.

وإذا كان للسلطة حق احتكار استخدام القوة والقهر لتنفيذ القانون، فإن ذلك الحق المشروع لا يستند إلى اعتبارات القوة المادية المتوفرة لها – الشرطة أو الجيش وما شابههما – بل لاعتبارات تاريخية واجتماعية تراكمت عبر الزمن.

وحتى لا تخرج هذه السلطة والسيادة عن حدودها كان لا بد من تقييدها بالقانون الدستوري و حقوق الملكية حتى تبقى هذه السيادة مشروعة و مقبولة.

4° – السيادة :

ومعناها أن تتمتع الدولة بالكلمة العليا التي لا تعلوها سلطة أو هيئة أخرى ، أي أن تكون سلطة آمرة عليا ، وبالتالي فهي منبع السلطات الأخرى . فالسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ مهما تعددت السلطات العامة لأن تلك السلطات لا تتقاسم السادة وإنما تتقاسم الاختصاص .

وللسيادة مظهران ، مظهر داخلي ويعني بسط السلطة السياسية بحكمها على إقليم الدولة كاملا فهي الآمرة صاحبة القرار النهائي .

ومظهر خارجي ويعني استقلالية الدولة في قراراتها وعدم خضوعها لدول أخرى وهو مظهر مرتبط بالاستقلال .

4 - مفهوم الدولة من وجهة النظر الاقتصادية:

تقليديا تقوم الدولة بوضع السياسات الاقتصادية وتسهر على تطبيقها عن طريق أجهزة ترأسها الحكومة. فهي تقوم بتنظيم القوى المختلفة المتفاعلة في الميدان الاقتصادي، وتسهر على إصلاح الخلل الذي قد يحدث خلال تلك التفاعلات. فهي تقوم بوظائف اقتصادية أساسية تضمن النمو السليم للاقتصاد دون عرقلة للمبادرات الشخصية والكفاءات الفردية .

فعن طريق احتكارها الشرعي للقوة تقوم الدولة بتعبئة الموارد المادية والمعنوية وتوظيفها في عمليات النمو الاقتصادي،كما تقوم بضبط المعاملات التجارية ومحاربة الاحتكار والمحافظة على التوازن بين مصالح المنتج والتاجر والمستهلك، وتوسيع الأسواق المالية والتجارية داخليا وخارجيا، وحماية الاقتصاد الوطني ، وغيرها من الوظائف الأساسية كتوفير أكبر قدر من المعلومات والإحصاءات عن حالة الاقتصاد على أن تتمتع بأكبر قدر من المصداقية والاستقلالية والحداثة .

5 - نحو مفهوم شامل للدولة:

تعرف مجموعة من الباحثين الدولة تعريفا يجمع بين طابعها المؤسساتي والدستوري والاقتصادي، فيرون بأن الدولة هي: ((شكل مؤسساتي للسلطة العليا التي عن طريق احتكارها الشرعي للقوة تكون النظام الاجتماعي عن طريق القانون، وتمارس سلطة الدولة داخل حدود جغرافية على أمة، فهي إذن مؤسسة تعرف بمجموعة من التنظيمات السياسية والإدارية: الحكومة ، الرئيس ، البرلمان ، الخ . وأن جهاز الدولة هذا يتجسد في أشخاص، هم مسؤولوا الدولة الذين بدونهم لا يمكن الحديث عن دولة القانون)) [7].

أما الدكتور صالحي صالح فيورد في بحثه عن ((دور الدولة في الحياة الاقتصادية)) التعريف الأكاديمي التالي للدولة:

((إنها ذلك الجهاز المؤسسي الذي يضطلع بإدارة شؤون المجتمع وفق مشروع حضاري استراتيجي ، في إقليم جغرافي محدد وفي محيط جيوستراتيجي حيوي، لتحقيق التنمية الشاملة التي في إطارها ترتفع المقدرة الإنجازية المجتمعية بما يضمن بلوغ أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته الحالية والمستقبلية))[8].

ويستخلص من مضمون هذا التعريف بأن الدولة تتمثل أولا في ذلك الجهاز المؤسسي الذي له القدرة والكفاءة التي تمكنه من إدارة شؤون المجتمع، إدارة ذاتية مستقلة، وتتمثل ثانيا في وضوح مشروعها الحضاري الاستراتيجي الذي يبرز سيادتها وخصوصيتها واستقلاليتها وأهميتها الحضارية، وهذا حتى نؤكد بأن الدويلات التابعة التي أصبحت مجالا للاحتواء الخارجي لن ترقى إلى مستوى دولة التنمية، وتتمثل ثالثا في مجالها الإقليمي الجغرافي الذي تتحرك في إطاره تحركا يعكس عنصر السيادة في استغلال ثرواته والانتفاع بموارده والإشراف على كافة مكوناته، وتتمثل رابعا في محيطها الجيوستراتيجي الذي يبرز الجهود التعاونية والخطوات التكاملية التي تجسد المصالح المشتركة الإقليمية وتقلل من مخاطر الشراكة التي تفرضها التكتلات الدولية المعاصرة ، فتضمن بذلك مكانة إقليمية ودولية.

وخلاصة القول أن مبرر استمرارية الدولة هو تحقيق أهداف المجتمع وتعظيم مصالحه ومواجهة تحدياته.

المبحث الثاني

الوظائف الاقتصادية التقليدية للدولة

تمهيد :

يصعب التفريق بشكل صحيح بين وظائف الدولة وسلطاتها ، كما يصعب التفريق بين تلك الوظائف والحدود التي تمارسها فيها الدولة . فجميع الأعمال التي تقدمها الدولة في شكل وظائف وخدمات أو مساعدات يتم تنفيذها بواسطة أجهزة السلطة والوسائل المتوفرة للحكومة التي هي أصلا تحت تصرف الدولة .

وخلال ممارستها لوظائفها تضطلع الدولة بمهام معينة على نحو فعال وأخرى على نحو أقل فاعلية إذ لم نقل بشكل سيّء . وهناك من الوظائف ما لا تستطيع القيام به أصلا،وللظروف الخاصة بكل دولة والعصر الذي تعيشه دورا في ذلك .

فبعد أن كانت الدولة قوة مستغلة بشكل أساسي ، وكانت تتحكم في باقي المجتمع لصالح الطبقة الحاكمة ، أصبحت بفعل اتساع وتطور فكرة الديمقراطية والمواطنة تميل إلى أداء وظائفها بالشكل الذي يلبي حاجيات المجتمع أساسا ويضمن استقراره .

وسواء أحسنت الدولة أو أساءت في استخدام سلطاتها ، وبالتالي أدت أو لم تؤد وظائفها بشكل يقبله المجتمع والأفراد ، فإن هناك من الوظائف الأساسية التي دأبت الدولة على القيام بها ولم تكن لتستغني عن أدائها لأنها أساسية لاستقرار المجتمع ودوامه وبالتالي استقرار ودوام الدولة ذاتها .

وللدولة وظائف متعددة من بينها الوظائف الاقتصادية والوظائف التي لها علاقة بحماية الاقتصاد وضمان نموه وتطوره كوضع القوانين والأمن والقضاء وغيرها .

ومن الوظائف الاقتصادية الأساسية وتلك التي لها علاقة بالاقتصاد وشروط ازدهاره ونموه يمكن أن نركز على ذكر الوظائف التالية :

1° - وضع الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاقتصادي .
2° - توفير الخدمات الأساسية للمجتمع .
3° - فرض الضرائب .
4° - إقامة نظام قضائي يحمي الحقوق ويفرض احترام التعاقدات والالتزامات .
5° - إدارة النظام النقدي ومن خلال توجيه النشاط الاقتصادي .
6° - توفير الأمن الداخلي والخارجي .

1° – وضع الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاقتصادي :

من أهم وأولى الخدمات التي على الدولة تقديمها إلى أفراد مجتمعها ، جماعة كانوا أم أفرادا ، هي وضع الإطار القانوني الذي يسمح بمباشرة مختلف النشاطات الأساسية . ولا يعني وضع الإطار القانوني تدخل الدولة في كافة النشاطات الاقتصادية ، بل معناه وضع القواعد القانونية المنظمة لتلك النشاطات حماية للحقوق وتحديدا للواجبات خوفا من حدوث للتجاوزات أو الفوضى في التعامل .

فالدولة بما تملكه من سلطة ، لها الصلاحيات الأولى لإرساء قواعد نظام للمجتمع والقدرة على تنفيذها . فقواعدها تطبق على الجميع وهي وحدها القادرة على ضمان التسهيلات التي يجب أن تتاح بالتساوي لجميع من له روح المبادرة الاقتصادية .

وفي هذا السياق يكون من واجب الدولة السهر على تطبيق تلك القواعد خلال مباشرة مختلف النشاطات الاقتصادية إنتاجية كانت أم خدمية أم غيرها . كما أنه عليها التعريف بالحقوق وتوفير الضمانات ووضع شروط ممارسة الأنشطة والمهن المختلفة حفاظا على حقوق المنتج وسلامة العامل والمستهلك من خلال مراقبة جودة الإنتاج وتوفير الأمن في أماكن الإنتاج وحماية البيئة من التلوث الصناعي وغيرها من العوامل التي تفرض نفسها انطلاقا من مرحلة التأسيس للمشاريع الاقتصادية مرورا بمرحلة الإنتاج وإلى غاية الاستهلاك وما يترتب عن كل ذلك من فضلات أو نفايات أو غيرها مما يمس بصحة الفرد أو سلامة محيطه .

إن هذه الوظيفة هي من أهم الوظائف التي يجب أن تقوم بها الدولة كونها الإطار الأولي لتفعيل انطلاقة تنموية صحيحة وشاملة تضمن عدم تبديد الجهود بفعل ما ينجر عن الفوضى وغياب القانون من تكاليف دون مقابل وتعطيل للمشاريع وانحراف عن الأهداف .

لقد دلت التجارب بأن البلدان " التي تعاني من هذا الفراغ المؤسسي تواجه مخاطر تأجيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى ما لا نهاية ، وثمة أيضا خطر عدم الرضا عن الدولة ، سواء تم التعبير عنه من خلال الاحتجاج الاجتماعي أو هروب رؤوس الأموال أو صناديق الاقتراع ، وهو خطر يؤدي إلى إضعاف الآفاق الاقتصادية " [9].

2° – توفير الخدمات الأساسية للمجتمع :

إن من بين مبررات وجود الدولة وبقائها هو القيام بتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع كالتعليم ورعاية البحث العلمي والصحة العامة، والمياه، والكهرباء، والطرق، ووسائل الري في الدولة ذات الاقتصادية الزراعية، وتوفير الأمن والعدالة والحماية من المخاطر الخارجية .
ولقد توسع مفهوم الحاجات الأساسية العامة والحاجات الاجتماعية بتطور العصر ليشمل الإعلام ورعاية الشباب ، سواء بتوفير العمل أو التعويض عن البطالة وتوفير المرافق الرياضية والترفيهية ، وتقوية هيئات الضمان الاجتماعي لمساعدة العجزة وكبار السن وضمان حقوق المتقاعدين .
ومع التطور الصناعي وكثافة السكان في المدن أصبح من مهام الدولة العاجلة والضرورية حماية البيئة وما ينعكس عن تلوثها من مخاطر على الصحة العامة والتكاليف المالية الناتجة عن عدم حمايتها .
ويعد توفير المرافق الأساسية للمواطنين مهمة لا يمكن القيام بها إلا من طرف الدولة كونها خدمة أساسية للمجتمع لا يمكن أن يقوم بها غيرها لأن منفعتها تتجاوز صانعها ويستفيد منها غيره بالضرورة كالدفاع والعدالة والطرق والجسور وغيرها ذات الاستعمال المشترك بين جميع أفراد المجتمع [10].

3° ـ فرض الضرائب :

عرفنا من خلال الفقرة السابقة بأن من واجبات الدولة ، بل ومن مبررات بقائها ، السهر على توفير الخدمات الأساسية للمجتمع .
ولمواجهة هذه الاحتياجات وتوفيرها بالشكل الكافي تحتاج الدولة إلى موارد مالية تمكنها من تحقيق ذلك .
والدولة في عصرنا الحالي ، ومن أجل تسخير الموارد البشرية والمادية التي تسمح بتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع ، ليس لها من سبيل لتحصيل الموارد المالية سوى فرض الضرائب ، وفرض تلك الضرائب لا يمكن أن يكون إلا بطرق قانونية أي بعد استشارة ديمقراطية للشعب عن طريق ممثليه في البرلمان مثلا، لأن عهد الاستيلاء على الأموال أو فرض السخرة أو استخدام العبيد في أداء الخدمات نحو المجتمع قد ولى إلى غير رجعة .

ولقد تطورت الأساليب المالية والاقتصادية التي تسمح للدولة عن طريق الحكومة من " فرض أنواع من الضرائب الضمنية في الأحوال التي تلجأ فيها إلى تمويل عجز الميزانية بالتضخم أو بصفة عامة الإقراض من الجهاز المصرفي"[11].

وعلى أي حال فإن " الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية جبْراً ، صراحة بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية ، أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة عن النظام النقدي"[12] .

إلا أنه يجب التذكير بأن الضريبة سلاح ذو حدين ، فبقدر ما هي وسيلة لتحصيل الأموال لمواجهة الحاجيات الأساسية للمجتمع ، فهي أيضا إذا زادت عن حدها أدت إلى تحجيم حافز الإنتاج لدى الأفراد والمؤسسات . لأن تخفيض الضرائب والغرامات والمكوس من شأنه تدعيم النشاط الاقتصادي وزيادة النمو مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلة الدولة من الجباية الضريبية .

يقول ابن خلدون " وإذا قلت الوزائع والضرائب على الرعايا نشطوا للعمل ورغبوا فيه ، فيكثر الاعتبار ويزداد حصول الاغتباط بقلة الضريبة ، وإذا كثر الاعتبار كثرت أعداد تلك الوظائف و الوزائع وكثرت الجباية التي هي من جملتها " [13].

4°- إقامة نظام قضائي يحمي الحقوق ويفرض احترام التعاقدات والالتزامات :

لا يكفي الدولة أن تقوم بوضع الإطار القانوني والتنظيمي للنشاط الاقتصادي وتوفير الخدمات الأساسية للمجتمع كي تفي بحق هذا الأخير نحوها لأنه خلال عملية الممارسة الاقتصادية وغيرها تتقاطع المصالح وتتضارب ، وتظهر من خلال ذلك أسباب الفساد والانحراف , وهنا تأتي ضرورة وضع نظام قضائي وبوليسي يضمن احترام القواعد التي تسير العملية الاقتصادية التي على الجميع الالتزام بها وبالتالي حماية حقوق الأفراد والهيئات .

والدولة ، باعتبارها سلطة قهر ، تملك وحدها استخدام القوة المنظمة والمشروعة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التي تضعها . فالسيادة التي تملكها الدولة ، باعتبارها السلطة النهائية لحسم الأمور - ليست فكرة نظرية ولكنها نظام يستند إلى القوة المادية لضمان قابلية هذه

السيادة . وإذا كانت سيادة الدولة تستند إلى القوة المادية مما يمكن الدولة من استخدامها ـ في الأحوال التي تقتضي ذلك ، فإن الدولة تحتكر في نفس الوقت هذا الحق للقهر المنظم [14].

5° ـ إدارة النظام النقدي ومن خلاله توجيه النشاط الاقتصادي :

تكتسي السياسة النقدية أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بمحاربة التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف ، وهي وظيفة اقتصادية تقليدية للدولة لا يمكن أن يقوم بها غيرها ، فهي عملية تعرف بأنها " ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير على الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية"[15]،كما أنها تعرف بأنها " عبارة عن الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تنتهجه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه الاقتصاد القومي إلى تحقيق النمو والوصول إلى الاستقرار الاقتصادي"[16] .وتؤدي سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الوحدات النقدية المستخدمة في الحساب الاقتصادي ، كذلك الدولة المعاصرة في استخدام السياسات النقدية ـ وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب ـ وسيلة فعالة للتأثير في مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادي عن طريق التغيير في الائتمان وشروطه فضلا عن تمويل عجز الموازنات[17].

وبصفة عامة وفي جميع الدول هناك ميل لتبني السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية أو سياسة الأسعار والأجور لأن ذلك يجنب الحكومات الاصطدام لمعارضة الهيئات التشريعية والمنظمات النقابية ومختلف شرائح المجتمع ، لأن السياسة النقدية تتميز بعمومية الإجراءات وبتأثير مفعولها بشكل غير مباشر على الأشخاص .

6° ـ توفير الأمن الداخلي والخارجي :

من أهم الوظائف التي تقع على الدولة هي إقرار الأمن لأنه عامل أساسي في إتاحة الاستقرار الاقتصادي الذي يشترط توفره كشرط أساسي من شروط النمو الاقتصادي .

فالاستقرار الاقتصادي يحفز الناس على النشاط الاقتصادي ، وإذا غاب الأمن سادت الفوضى وظهر التعدي على أموال الناس وتعطل نشاطهم وغابت المبادرة .

يقول ابن خلدون :
" وإذا اجتمعوا دعت الضرورة على المعاملة واقتضاء الحاجات ، ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صاحبه لما في الطبيعة الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم على بعض ومانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب ومقتضى القوة البشرية في ذلك ، فيقع النزاع المفضي إلى المقاتلة ، وهي تؤدي إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس المفضي ذلك إلى انقطاع النوع ، وهو ما خصه البار سبحانه بالمحافظة ، واستحال بقاؤهم في فوضى دون حاكم يزع بعضهم عن بعض ، واحتاجوا من أجل ذلك إلى الوازع وهو الحاكم عليهم " [18].
وعلى المستوى الخارجي تؤمن الدولة الحديثة حماية مجتمعها وحياة أفراده والدفاع عنهم .
وحماية استمرار حياة أفراد المجتمع تتمثل في الدفاع عنه ضد الأعداء من الخارج ويتعدى ذلك إلى المحافظة على المصادر الطبيعية للثروة ومساندة مصلحة المجتمع حاضرا ومستقبلا .

المبحث الثالث

حدود الدور
الاقتصادي للدولة في
فكر ما قبل العولمة

تمهيد :

إن إثارة قضية دور الدولة الاقتصادي ومناقشتها أمر مستمر وسيبقى كذلك ، لأن التغيرات المستمرة في تجارب العديد من النظم الاقتصادية تطرح إشكالات جديدة لا بد من البحث لها عن حلول جديدة ، لكن يبقى ضروريا معرفة إيجابيات وسلبيات النظريات السابقة وأسباب وظروف تطبيق تلك النظريات فيما مضى .

فما يصلح تطبيقه في زمن معين قد لا يصلح لزمن آخر ، وأن ما كان ملائما نسبيا لظروف معينة قد يصبح أكثر ملائمة في ظروف جديدة فلما التفريط فيه ؟ فليس أخطر علينا من حصرنا في أفكار محدودة وإصدار أحكام قطعية تغلق باب الاطلاع على كل الأفكار والنظريات ومقاربتها لبعض وتبني الأصح منها والأكثر قبولا للممارسة في الواقع .

ومن هذا المنطلق ارتأينا ضرورة التذكير، ولو باختصار شديد ، بآراء أهم المدارس الفكرية الاقتصادية فيما تعلق بالدور الاقتصادي للدولة منذ قرون خلت وإلى وقت قريب ، قبل مداهمة العولمة لنا بأفكار شمولية كأننا بها تريد لنا أن نخضع لفكر واحد هو الفكر الليبرالي الجديد في أقصى مراحل تطوره ونفوذه الشامل على الكون .

وهنا سنتعرض إلى الدور الاقتصادي للدولة وتطوره بداية بالفكر الاقتصادي الإسلامي ثم التجاري وبعده الكلاسيكي ثم الكينزي فيليه الفكر الماركسي وأخيرا الفكر الليبرالي الحديث .

1 – دور الدولة الاقتصادي في الفكر الإسلامي :

تميز دور الدولة في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بأنه قام على مبدأ الرعاية وليس الوصاية ، وعلى مبدأ التوجيه وليس التحكم والإجبار . ومن الناحية المالية كانت الدولة تلتزم بتحصيل مواردها من المصادر المحددة لها شرعا من أموال الفيء والصدقات والغنائم وتنفقها على المصالح العامة للمجتمع حسب المقاصد الشرعية مع ترتيب للأولويات في تلك المقاصد . وكان لهذا أثره البالغ على النشاط الاقتصادي ككل ، حيث تم تخفيف الأعباء المالية على أفراد المجتمع وزيادة الحوافز من أجل زيادة الإنتاج .

ويمكن القول أن دور الدولة الاقتصادي في العهد الأول لظهور الإسلام قد اقتصر على الأمور التالية :

1 -الإشراف على حسن سير المعاملات في الأسواق ومراقبتها ومحاسبة المخالفين ، وهذا هو أساس الحسبة .
2 -العمل على تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع وهذا يقتضي العمل على ضمان الانتفاع بكل الموارد الاقتصادية المتاحة واستغلالها واستخدام كل من العملية الإنتاجية وعمارة الأرض ، وتوجيه الإنتاج نحو التنويع حسب الأولويات الشرعية بما يخدم مصالح المجتمع الحالية والمستقبلية والاستفادة من كل الخبرات الفنية المتاحة .
3 -الإشراف على النقود من حيث صكها والمحافظة على قيمة وحدة النقد أي تحقيق الاستقرار النقدي في الاقتصاد .

هذا في العهد الأول للإسلام ، أما في القرون الموالية وبعد الانتشار الذي عرفه الإسلام عبر بقاع العالم وما صاحبه من ازدهار للفكر الإسلامي وظهور علماء مسلمين كبار ، فقد أصبح للفكر الإسلامي أهمية كبرى في خلق تصورات اقتصادية مستمدة من الأخلاق الخاصة بالإسلام ، ثم في تبنيه – دون عقدة – للكثير من التصورات أو الأفكار الموروثة عن حكماء اليونان والفرس. ومع ذلك نجد أن أكثر المؤلفات المختصة في تاريخ الفكر الاقتصادي العالمي تتجاهل النظريات الإسلامية وما أثبتته من فكر خاص بالتعاملات الاقتصادية ، واقتصرت في بحوثها على المجتمعات القديمة وأبرزها النموذج الإقطاعي والحرفي والتجاري التي عرفتها أوروبا ، وكأنّ الفكر محض ظاهرة أوروبية بدأت في المجتمع اليوناني لتنتهي في

المجتمعات الغربية ذات الحضارة المعاصرة . وفي تذكير بهذا القفز على الحقائق التاريخية يقول الدكتور عبد المجيد مزيان في كتابه : "النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون " : "إن التجارة العالمية عبر القارات والبحار لم تخلق نتيجة لاكتشاف أمريكا فقط، ولا يمكن أن نعدها ظاهرة محض أوروبية مرتبطة بالرأسمالية التجارية ابتداء من القرن السادس عشر . وإذا كانت نوعيتها ومظاهرها قد بدأت تأخذ صبغة جديدة أكثر عالمية ، ابتداء من عصر النهضة الأوروبية فإن جذور هذه العالمية يمكن الوقوف على أبرز صفاتها منذ أقدم العصور: من عصر البحارة الفينيقيين ، إلى اليونان ، إلى العرب الذين كانت تجارتهم عالمية حقا لأنها كانت تربط ما بين الصين والهند وغانا وبلاد الصقالية وبلاد الإفرنج . وأنه لا يمكن لحضارة يتسع نشاطها التجاري والصناعي بهذا المقدار أن تكون عديمة التفكير إلى الدرجة التي يظنها معاصرونا "[19].

ورغم بساطة الحياة الاقتصادية في عصر ازدهار الحضارة الإسلامية إذا ما قورنت بالحياة الاقتصادية الحالية وما يميزها من تعقيدات واتساع ، فقد قامت الدولة الإسلامية بانتهاج مذهب اقتصادي يعيد النظر في جوهر ما ساد قبلها من معاملات اقتصادية ويربط تلك التعاملات بالقيم العقائدية والأخلاقية التي ميزت الإسلام . وتجسيدا لتلك القيم قامت الدولة بتوجيه الحياة الاقتصادية وتنظيمها ، وبمراقبة استخدام الموارد وحسن استغلالها وكذا حسن توزيع الثروات و المداخيل وحماية الأسواق التجارية وتأمين المنافذ نحو الخارج . وبشيء من التفصيل يمكن ذكر ما يلي :

أ – توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية :

أخذت الدولة الإسلامية على عاتقها مهمة توجيه وتنظيم الحياة الاقتصادية ، فتوجهت بداية إلى إصلاح اقتصادي يلغي المعاملات التي تعيق التعاملات الاقتصادية كتلك القائمة على الاستغلال الربوي وغيره ، واكتفت بتنظيم وتحسين معاملات أخرى كان متعارف عليها ولا تتعارض والمبادئ والقيم الإسلامية . ولضمان التطبيق الصارم لكل ذلك أصدرت التشريعات والأوامر الإجبارية وصاحبتها بأدوات زجرية .

ومقابل إلغاء المعاملات والاستغلال الربوي أقامت الدولة مؤسسات تمويل تقوم على المشاركة المتنوعة بين المستثمرين وفق صيغ مباحة شرعا كالمضاربة والمشاركة والمرابحة وغيرها .

كما قامت الدولة بتنظيم المعاملات التجارية فمنعت الاحتكار وتعدد الوسطاء بين المنتج والتاجر والمستهلك فحمت حق الجميع .
ومن المبادئ الأساسية في الفكر الإسلامي عامة هو الوسطية والاعتدال، لذا كان الاعتراف واضحا بدور كل من الفرد والدولة في إنجاح التنمية الاقتصادية مع تحديد مسؤوليات كل طرف والتزامه بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع الإسلامي .

ب – ضمان حيوية الأنشطة الاقتصادية :

تتطلب الأنشطة الاقتصادية حركية دائمة خاصة أوقات الأزمات والركود الاقتصادي ، وحتى في الأوقات العادية ، لذا عملت الدولة الإسلامية على بناء القواعد الهيكلية الاقتصادية ضمانا لاستمرار النشاط الاقتصادي وتوسعه وكذا لتنويع مصادر إيراداتها لتغطية نفقاتها العامة .
يقول ابن خلدون ، في المقدمة ، في هذا الشأن " إن الصنائع وإجادتها إنما تطلبها الدولة ، فهي التي تنفق سوقها وتوجه الطلبات إليها. وما لم تطلبه الدولة يطلبه غيرها من أهل المصير ، فليس على نسبتها ، لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نفاق كل شيء "[20] .
وفي ذلك إشارة إلى أن الدولة يمكنها أن تكون المشتري الرئيسي لمنتجات صناعية هامة وبالتالي يكون لها الدور الكبير في بقاء تلك الصناعة وتطورها (صناعة استراتيجية بالمفهوم الحديث) وهو ما تعمل به حتى كبرى الدول الرأسمالية إلى غاية اليوم ضمانا لاستمرار النشاط الاقتصادي وهذا دليل آخر على سبق فكري للمفكرين المسلمين على نظائرهم الأوروبيين .

جـ - مراقبة وتوجيه استخدام الموارد وتوزيع الثروات و المداخيل :

إن ترشيد عملية استخدام الموارد المادية والمعنوية من المهام الرئيسية للدولة في عملية التنمية الاقتصادية وهذا ما امتازت به الدولة الإسلامية في عز حكمها ، وتمثل ذلك خاصة في حفظ المال العام والخاص ، وفي ضمان حرية التملك .
وفي مجال إعادة توزيع المداخيل والثروة تميزت التجربة الإسلامية عمليا بإجبارية تحصيل الزكاة التي أحدثت حركة حقيقية في عملية الطلب بفضل تحويل جزء من القدرة الشرائية إلى أيادي الفئات المحرومة في

المجتمع عن طريق ما تحصل عليه الفئات الغنية وهو ما جاء بآثار إيجابية على العملية الإنتاجية . علما أن عملية جمع الزكاة التي تكفلت بها الدولة كان جزءًا منها يخصص لإنشاء أنشطة إنتاجية وحرفية .

وعن طريق مؤسسة الأوقاف التي تكفلت بتعبئة الموارد التكافلية تدخلت الدولة في عملية إعادة توزيع المداخيل بطريقة غير مباشرة فغطت كثيرا من احتياجات الشرائح الاجتماعية حد الكفاية وحققت توازنا اجتماعيا عجزت عنه أغلب الأنظمة الاقتصادية غير الإسلامية .

د – الأسواق التجارية وتأمين المنافذ نحو الخارج :

لأن دول الجوار الإسلامية كانت تفرض رسوما وصلت حتى نسبة 10 % على تجار الدولة الإسلامية ، وانطلاقا من مبدأ المعاملة بالمثل ، فرضت الدولة رسوما جمركية على التجار الأجانب للحد من احتمال سيطرة ونفوذ السلع الأجنبية على القطاع التجاري ، إلا في حالة ما إذا تعلق الأمر بالسلع الغذائية الضرورية التي تحتاجها السوق المحلية . وكان في ذلك حماية للتجار وتحقيقا للمنافسة المتوازنة .

ومن وسائل الحماية الاقتصادية التي مارستها الدولة أيضا تأمين المنافذ التجارية نحو الخارج وذلك بتوفير الأمن لحركة التبادل التجاري من خلال حماية الطرق التجارية التي هي المنفذ الرئيسي بين الدولة والعالم الخارجي ،والدعامة الأساسية للعلاقات التجارية الخارجية في زمن معين.

2 – دور الدولة في الفكر الاقتصادي التجاري :

لقد شهدت هذه الفترة ظهور الدولة الحديثة التي تحكمها مركزية قوية كان هدفها الرئيسي زيادة ثروة المجتمع الدولي عن طريق تجميع الذهب والفضة بإتباع جميع الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذا الهدف .

وبعبارة أخرى ، كان الفكر الاقتصادي انعكاسا للواقع[21] ، حيث كان مفروضا على الدولة الحديثة أن تكون قوية موحدة حتى تستطيع أن تقاوم نفوذ الكنيسة ، وأن تتصدى لأي عدوان خارجي ، وأن تتخذ أية وسيلة لتحقيق أهدافها بصرف النظر عن المبادئ والأخلاق [22].

لقد ساد فكر المدرسة التجارية طيلة ثلاثة قرون في أوروبا ، أي خلال القرن السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر ، وكان القاسم الأكبر بين

أعمالها هو أن قوة الدولة تتحدد بحجم ما تملكه من ثروة ، ممثلة في تلك المرحلة بالذهب والفضة .

ولذلك لا بد من الحصول على مزيد من الثروة المعدنية لتقوية الدولة القومية الناشئة ، وتحصيل مزيد من الثروة يقتضي تحقيق فائض في الميزان التجاري ، الأمر الذي يتطلب إخضاع عمليات التجارة الخارجية لإشراك الدولة التي يجب أن تضمن مكانتها التنافسية في السوق الدولية عن طريق إشرافها على الإنتاج السلعي الموجه نحو التصدير،وقيامها بتهيئة المناخ التحفيزي لتشجيع الصادرات ، وتحقيق فوائض تزيد من ثروة الدولة، وكذلك كان تدخل الدولة في تسيير الحياة الاقتصادية هو الحكمة المألوفة [23] .

وكان لتدخل الدولة الدور الأساسي في كل المدارس التجارية ، فالمدرسة الإسبانية ، والتي تعرف بالسياسة الصناعية أو الصناعة الفرنسية ففيها كانت الدولة هي المسير الرئيسي للعملية الإنتاجية و المحفزة الكبيرة لها ، أما فيما يخص المدرسة الإنجليزية والتي تعرف بالسياسة التجارية أو التجارة الإنكليزية ، فالدولة هي التي كانت تسير العمليات التجارية وهي التي كانت تملك الأسطول البحري الذي ينقل المنتجات .

مما سبق ذكره نلاحظ أن الفكر التجاري كان مع فكرة تدخل الدولة في الاقتصاد لان لها القدرة على الحفاظ على المعادن النفيسة (ذهب وفضة) وزيادتها حتى تصل إلى القوة المطلوبة [24].

3 – دور الدولة في الفكر الاقتصادي الطبيعي :

استمد الطبيعيون السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها من فكرة الناتج الصفي والنظام الطبيعي . فمن ناحية نادى الطبيعيون بترك النشاط الاقتصادي حرا دون تدخل الدولة . وقد لخصت سياستهم عبارة أضفى عليها الزمان شهرة كبيرة " دعه يعمل دعه يمر" وحجتهم في ذلك أن تلك السياسة وحدها هي التي تمكن من تطابق القوانين الطبيعية فتؤدي بذلك إلى تحقيق الخير الذي تكفله هذه القوانين .

من هنا نظر الطبيعيون إلى الدولة على أنها مجرد حارس للنظام الطبيعي وتنصرف وظيفتها الأساسية إلى إعلان إقرار القوانين الطبيعية ولا يسمح لها بالتدخل في شؤون الأفراد إلا على سبيل الاستثناء وفي المجالات المحددة [25]، لذلك حدد الطبيعيون وظائف الدولة في النقاط التالية [26]:

أ – حفظ الأمن الداخلي والخارجي .

ب – حماية الملكية الخاصة باعتبارها أسس النظام .
جـ - تحقيق العدالة بين المواطنين من خلال التزامهم بتنفيذ ما يرتبطون به من عقود وفقا للقوانين الموضوعة .
د – القيام بالمشروعات العامة التي تهدف إلى تشجيع النظام الاقتصادي ، مثل إقامة السدود وشق الطرق وبناء الجسور والمطارات والموانئ وإقامة مشروعات البنية التحتية .
هـ - القيام بمهام التعليم وتأمينه لكافة أفراد المجتمع .

4 – دور الدولة في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي :

يجمع مفكرو هذه المدرسة على مبدأ سيادة الحرية الاقتصادية ، وحصر دورها في القيام ببعض الوظائف كالدفاع الخارجي ، والأمن الداخلي والعدالة والقيام ببعض الخدمات الأساسية التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها بحكم انخفاض أو انعدام الملكية فيها .

ولكن رغم تحجيم دور الدولة على المستوى الداخلي بحكم الديناميكية الاقتصادية التي تترتب عن تراكم رؤوس الأموال ، وبحكم توسع الأسواق الخارجية وتزايد دور المجالات الحيوية الاقتصادية الخارجية للدولة الناشئة فإن دور الدولة تعاظم على المستوى الخارجي في مجال حماية منافذ تصريف سلعها وخدماتها والسيطرة على مناطق حصولها على المواد الأولية والأيدي العاملة المنخفضة الأجور ، وبذلك حدث نوع من إعادة ترتيب دور الدولة على المستوى التطبيقي إذا تقلص دور الدولة الاقتصادي على المستوى الداخلي ، بحكم انهماكها في السيطرة الاقتصادية والعسكرية والسياسية على المستوى الخارجي [27].

ولكن بظهور التطورات الاقتصادية الداخلية ومستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية ، ثبت فشل آلية السوق لوحدها ، وعدم قدرتها على سد الفراغ الذي تركته الدولة على المستوى الداخلي في ميدان تخصيص الموارد وحسن استغلالها ، وتوزيع الثروات و المداخيل بشكل عادل ، فأدت الحرية الاقتصادية للأسواق غير الموجهة إلى حدوث أزمات كبيرة وأشهرها أزمة الكساد الاقتصادي الكبير خلال الفترة 1929 – 1932 م ، وعجز الفكر الكلاسيكي عن إعطاء تفسير واضح لتلك الأزمات وإيجاد حلول ناجعة ، ولم تعد أدوات سياسته الاقتصادية قادرة على التخفيف من حدة المشكلات الاقتصادية ، فكانت هذه الأوضاع البداية لظهور فكرة مدرسة جديدة على أنقاض المدرسة الكلاسيكية [28].

5 – دور الدولة في الفكر الاقتصادي الكينزي :

إن الفكر الكينزي جاء لينتقل بالتحليل الاقتصادي من الاهتمام بمشكلة تحديد المستويات العامة للأسعار إلى البحث في العوامل التي تحدد مستويات الإنتاج والتوظيف والتي حصرها في الميل الحدي للاستهلاك والكفاءة الحدية لرأس المال وكمية النقود ودرجة تفضيل السيولة في المجتمع ، وبالتالي رفض كينز وأتباعه كليا مبدأ " اليد الخفية " وأثبتوا بأن عملية التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا ، كما أنها لا يمكن أن تصحح نفسها بنفسها ، وأنه ليس هناك اتجاه حتمي وطبيعي للاقتصاد للاتجاه نحو وضع التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل ، ومن هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ، ومن خلال السياسة المالية والنقدية [29]. وتوافقت التجربة التطبيقية للسياسة الكينزية مع التطورات الاقتصادية العالمية ، وأهمها نشأة الدولة الاشتراكية وقيامها على نظام يخالف أسس النظام الرأسمالي ، وتلعب فيه الدولة دورا محوريا في مجال التنظيم والتخطيط ، وفي ميدان الاستثمار والإنتاج والاستهلاك عن طريق قطاع عام قوي ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى نجد الدمار الكبير الذي خلفته الحرب العالمية الثانية ، والذي لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تتمكن اليد الخفية السوقية بإعادة إعماره وبنائه ، الأمر الذي يستدعي تدخلا محوريا من قبل الدولة ضمن خطة للتعمير والتنمية . إضافة إلى كل ذلك انحسار حركة الاستثمار وتنامي المد التحريري لمعظم البلدان التي كانت تحت السيطرة الاستعمارية وتبنيها لسياسات معادية للرأسمالية التي تآكل مجالها الحيوي الاقتصادي والسياسي على المستوى الخارجي [30].

إن هذا الوضع الجديد قد سهل من إكمال مبادئ المدرسة الكينزية في الواقع ، والمبالغة في تطبيقها في إطار دولة الرفاهية ، بعد الحرب العالمية الثانية ، التي فضلا عن المهام التقليدية التي كانت تمارسها كالأمن ،الدفاع والعدالة ، أصبحت تهتم بالتقدم الاجتماعي وحيوية النظام الاقتصادي ، فهي تبحث عن التوظيف الكامل ، وعن نظم الحياة الاجتماعية والتعليم وتشارك في دعم الطلب والمحافظة على قوة العمل بالاستجابة لتلبية حاجياتها الأساسية .

ورغم إسناد دور متعاظم للدولة لتحسين كفاءة السوق والتخفيف من الانحرافات التوزيعية وانعكاساتها الاجتماعية ، فإن أدوات دولة الرفاهية

فـي ظـل الحـرب البـاردة وأهمهـا : " التنظـيم والتوجيـه وتـأميم بعـض الصناعات الأساسية وحركة عمالية قوية ، والسياسة المالية العامة وارتفاع معدل النمو الاقتصادي والتشغيل الكامل "[31].

لكـن وبحكـم " التصـادم النـاتج بـين السياسـات الاقتصـادية والاجتماعيـة تعرضت دولة الرفاهية للأزمة"[32].

وأمام تنـامي الاخـتلالات الاقتصـادية والاجتماعيـة فقد عجزت المدرسـة الكينزية عن تفسير إخفاق الدولة في إعادة التوازنات المطلوبـة رغم تدخلها القوي ، وفقدت بذلك السياسات الاقتصادية الكينزية للدولة فعاليتها التطبيقية وكفاءتها الميدانيـة ، وتفاقمت أزمـات معظم الدول الرأسمالية الأمر الذي مهد المجال لتجديد الفكر الليبرالي بمختلف تياراته الحديثة .

6 ـ دور الدولة في الفكر الاقتصادي الماركسي :

كما عرَّفت الماركسية الدولة بأنها جهاز سيطرة طبقية ، فقد تجسد فكرها فـي الواقـع مـن خـلال التجربـة الاشـتراكية التـي أضـحت فيهـا الدولـة جهـاز سيطرة نخبوية تمارس وصايتها على المجتمع باسم حماية الطبقة الشغيلة ، ورعايـة مصـلحة العمـال ، فأصـبحت متحكمـة فـي الاقتصـاد والسياسـة والمجتمـع . فهـي المقـاول والمشـغل والمنـتج والمـوزع ، وأصـبحت مهيمنـة على الحياة الاقتصادية عن طريق أجهزتها المختلفة التي حلت محل السوق ومحل القطاع الخاص .

وبظهور الفكر الاشتراكي خضـع دور الدولـة لتطـور كبيـر ، وتغيـر حجـم هـذا التطـور ومـداه فـي الزمـان والمكـان ، وبصـفة عامـة يمكـن القـول بـأن الاتجاه كان لزيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي نتيجة لما توافر لها من إمكانيات مالية ومؤسسية وتكنولوجية ساعدتها على مزيد من السيطرة علـى الحياة الاقتصادية [33].

وفي نفس الوقت ساهمت المذاهب الاشتراكية و التدخليـة علـى زيـادة دور الدولـة ، كمـا سـاعد اسـتقلال عـدد كبيـر مـن الـدول المسـتعمرة ، وتحملهـا مسؤولية التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى توسع هذا الدور ، وستعرضـه في بعض النقاط التالية [34]:

دولـة الرفاهيـة : لـم يعـد دور الدولـة قاصـرا علـى تـوفير الأمـن فـي الـداخل والخـارج وضـمان اسـتقرار الإطـار القـانوني للنشـاط الاقتصـادي ، بـل

أصبحت الدولة مسؤولة أيضا عن توفير قدر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وضمان تحقيق درجة أكبر من العدالة والمساواة بينهم .

ب – حماية مستوى النشاط الاقتصادي والعمالة : لم يقتصر التوسع في دور الدولة على توفير مزيد من الخدمات الأساسية للمواطنين وتحقيق قدر معقول من العدالة والمساواة ، بل بدأت الدولة تتحمل مسؤوليات اقتصادية لضمان مستوى معقول من النشاط الاقتصادي ومنع البطالة ، فضلا عن تحقيق قدر مناسب من النمو الاقتصادي .

جـ - دفع التنمية الاقتصادية : لقد تحملت معظم الدول حديثة الاستقلال مسؤوليات جديدة في الاستثمار والتصنيع بالإضافة إلى دورها التقليدي في إقامة المرافق العامة وخدمات البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية ، الأمر الذي جعل من الدولة في هذه المجموعة الممارس الاقتصادي الرئيسي ، وأحيانا الوحيد في معظم مجالات النشاط الاقتصادي .

د – التخطيط الاقتصادي : في نفس الوقت الذي ظهرت فيه الحاجة إلى ضرورة التدخل الاقتصادي في المجتمعات الصناعية المتقدمة ، وضرورة وضع سياسات اقتصادية إجمالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، نجد أن الدول الاشتراكية قد تبنت أسلوب التخطيط الاشتراكي المركزي عن طريق مخططات خماسية ورباعية للاقتصاد القومي في مجموعة ، وتتضمن هذه المخططات تحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها وبيان الوسائل والأساليب لتحقيق ذلك .

فقطعت في بادئ الأمر أشواطا في ظل موجة من الحماس السياسي طغت على العقلانية الاقتصادية . لكن دولة المرحلة الانتقالية ،ودولة الاشتراكية ازدادت توسعا وتضخما خلافا لفكرها الذي يرى بأنها سائرة إلى الزوال في مرحلة الشيوعية ، وأضحت بيروقراطيتها السياسية والاقتصادية متحكمة في السلطة والثروة ، وتمارس كافة أشكال الاستغلال والتحايل والوصاية باسم المصلحة العليا للدولة

الاشتراكية ، هذه النخبة لا تشكل مع عائلاتها إلا 1,5% من مجموع السكان في الدولة الاشتراكية ، وانعكس هذا في شكل ضعف في الأداء المؤسساتي وتدهور في مستويات الكفاءة التنظيمية والتخصصية و التوزيعية ، وأصبحت عاجزة عن التحكم في حركية الحياة الاقتصادية والمحلية ، وموجة مستجدات العلاقات الاقتصادية الخارجية ودفع انعكاساتها السلبية ، ولم يستطع الفكر الماركسي تفسير المشكلات الاقتصادية الكبرى التي واجهت الدولة الاشتراكية ، فانهارت تحت ضغط الواقع المعاشي الصعب .

7 - دور الدولة في الفكر الليبرالي الحديث :

لقد تجدد الفكر الليبرالي عبر تياراته العديدة التي تشترك جميعا في التركيز على تحجيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية وحصر تدخلها في الحدود الدنيا ، ومن أهم التيارات الليبرالية الجديدة نذكر ما يلي :[35]

أ - تيار المدرسة النقدية .
ب - تيار المدرسة التقليدية الحديثة .
جـ - تيار المدرسة الحدية والحدية الجديدة .
د - نظرية رأس المال البشري ونظرية الاختيار العام .

وتهدف جميعا إلى تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية إلى الحدود الدنيا عن طريق سياسات خوصصة القطاع العام ، وإعادة النظر في الحماية الاجتماعية وتخفيض الالتزامات الإجبارية والاقتصاد في النفقات العامة ، وإعطاء الدور الحيوي للقطاع الخاص ، وتحرير الأسواق النقدية والمالية وتوازناتها على حساب التوازنات الاجتماعية والاقتصادية ، والتركيز على محورية العرض في السياسة الاقتصادية كرد فعل على السياسة الكينزية بدورها الاستراتيجي لإعادة إعمار أوروبا وتنميتها ، وأزالت آثار الحرب العالمية الثانية . وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي وإخفاق مسيرة التنمية في الدول النامية من جهة ، وتنامي التكتلات الاقتصادية العملاقة التي أعدت لمواجهة مستجدات العولمة التي لا يكون فيها للدولة المنفردة أي وزن .

لذلك أضحى دور الدولة أكبر وأخطر لأنه انتقل من أشكال التدخل التقليدية وأساليب الحماية الدفاعية إلى آليات للتدخل الاستراتيجي للهجوم الاقتصادي لإعادة اكتساح المستعمرات السابقة وضمان مكانة معتبرة

ضمن كوكبة الدول القوية لاقتسام منافع العولمة الفكرية التي من خلالها يتم توزيع تكاليف تقدمها وتطورها على البلدان النامية مما يساعدها على التخفيف من حدة الأزمات التي تعانيها اقتصادياتها .

لقد ازداد دور الدولة الخارجي في مجال إعادة احتواء أسواق السلع والخدمات ، وأسواق المواد الأولية و الطاقوية ، وضمان منافذ آمنة لاستثماراتها الخارجية ، فضلا عن وظائفها التقليدية الداخلية ، يرى بعض الليبراليين أن الدولة غير كفؤ في تأدية الكثير منها ، وأن تكاليف الشركات الخاصة للقيام بها عن طريق أشكال من التعاقد يعد أفضل بالنسبة للمجتمع حتى ولو كانت خدمات متعلقة بالأمن والدفاع .

هوامش الفصل الأول

1- مركزدراسات الوحدة العربية.العرب والعولمة. بحوث ومناقشات
بيروت 1998 م .
2 - محـــمد الدجاني ، د ، منذر الدجاني. الحكم والإدارة . جامعة
القدس 2002 م .
3 - نفس المصدر .
4 - محمد الدجاني ، منذر الدجاني. السياسة : نظريات ومفاهيم .
جامعة القدس 2002 م .
5 - نعمان أحمد الخطيب . الوجيز في النظم السياسية . دار الثقافة للنشر
1999 م .
6 - عبد الغـني بسيوني. نظرية الدولـة في الإسلام . الدار الجامعية .
القاهرة . 1986 م . ص 39 .
7- C.D . ECHDUDE MAISON,Dictionnaire d'économie et de sciences sociales,nathan 1993, p 59 , 160 .
8 - صـالح صـالحي ، دور الـدولة فـي الحيـاة الاقتصادية،الملتقى
الدولي حول اقتـصاديات الخوصصة والدور الجـديد للدولة ،
جامعة فرحات عباس ، سطيف 2004 .
9 - البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم 1997 ،الدولة في عالم متغير ،
مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ص 22 .
10 - علي وكويت Witwitali @yahoo .
11 - حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد،دار الشروق. الطبعة
الأولى . 1998 م . ص 25 ، 26 .
12 – المصدر نفسه ، ص 26 .
13 - عبد الرحمن بن خلدون . المقدمة . دار العلم . بيروت 1986م.
14 - حازم الببلاوي . مصدر سبق ذكره . ص 25 .
15 - فوزي القيسي ، النظرية النقدية ، دار التضامن، بغداد 1964 ،
ص 258 .

16 - أحمد فريد مصطفى ، سهير السيد حسين، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإســـكندرية 2000 م ، ص 27 .
17 - حازم الببلاوي، مصدر سبق ذكره ، ص 27 .
18 - المقدمة لابن خلدون ، مصدر سبق ذكره .
19 - عبد المجـيد مزيان ،النظريـــات الاقتصـــــادية عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر .
20 - المقدمة لابن خلدون ، مصدر سبق ذكره ، ص 718 ، 719 .
21 - عبد الله الطاهر ،مبادئ الاقتصاد السياسي ، دار وائل لنشر، الأردن . 2002 م . ص 168 .
22 - زينب حـــسين عوض ، مبادئ الاقتصاد السياسي، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، الطبعة الأولى 2006 م ، ص 45 .
23 - عبد الرزاق الفارسي ، الحـــكومة والفقراء والإنـــفاق العـام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 م ، ص 23 .
24 – رضوان زهرو ، الاقتصاد العالمي المعـــاصر ، منشـورات مسالك ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2006 م ، ص 45 .
25 – زينب حسين عوض الله ، مرجع سبق ذكره ، ص 101 .
26 – عبد الله الطاهر، مرجع سبق ذكره ، ص 180 .
27 – صالحي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص 05 .
28 – نفس المرجع السابق .
29 – عبد الرزاق الفارسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .
30 – صالحي صالح ، مرجع سبق ذكره ، ص : 05 ، 06 .
31 – محمد عمر شابرا ، الإســـلام والتحدي الاقتـصادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 م ، ص 156 .
32 – نفس المرجع السابق ، ص 182 .
33 – صالحي صالح ، مرجع سابق ، ص 6 .
34 – حازم الببلاوي ، مرجع سابق ، ص : 35 – 39 .
35 – صالحي صالح ، مرجع سابق .

الفصل الثاني

ماهية العولمة الاقتصادية

المبحث الأول

المفهوم ، النشأة ، الآثار والبدائل

تمهيد :

لقد اختلف المفكرون والباحثون في بلوغ تعريف واضح ومحدد لظاهرة العولمة ، ويرجع ذلك إلى اختلاف الرؤيا أحيانا في تأييدها أو معارضتها ، وأحيانا أخرى في الاختلاف في تحديد أبعادها وتأثيراتها الخاصة وأنها ، حسب الكثير منهم ، ما زالت في طور التكوين والتطور ، أضف إلى ذلك اختلافهم في التركيز على الجوانب المتعددة لها . فمنهم من يولي الاهتمام إلى الجانب الاقتصادي قبل غيره ، ومنهم من يركز على الجانب السياسي أو الاجتماعي أو الثقافي وغيره . ومن الموضوعي أن نركز هنا على التعاريف المتعلقة بالجانب الاقتصادي، دون إهمال كامل لجوانب الأخرى ، ما دام هدفنا هو معرفة الدور الاقتصادي للدولة في ظل العولمة .

إن العولمة لم تحدث فجأة ، بل لها جذور تاريخية وأسباب موضوعية أبرزها تلك التي ظهرت في بداية الربع الأخير من القرن العشرين والمرتبطة بالثورة الصناعية الحديثة والتي من أبرز مظاهرها تكنولوجيا الاتصال والمعلومات فأصبح بسببها العالم قرية صغيرة .

وإذا كان مصطلح العولمة هو الأكبر شيوعا فقد صاحبته مصطلحات أخرى أقل شيوعا كـ (الكوكبة)أو (الكونية) أو (الشمولية) ولا تكاد تخلو وسيلة الإعلام أو منبر فكري أو ثقافي حتى تتناول هذا المصطلح بشكل أو آخر . ويبدو أن لفظ (العولمة) له الغلبة على باقي الألفاظ الأخرى للدلالة على هذه الظاهرة .

وسنلاحظ من خلال التعريفات المختلفة التي سنوردها أنها تنقسم إلى اتجاهين أساسيين أحدهما ينظر للعولمة باعتبارها تطورا طبيعيا في الحياة الإنسانية والآخر يؤكد على أن وراء الظاهرة قوى تسير هذه الظاهرة وتحددها ملامحها وبالتالي أهدافها .

والتعريف الأنسب ، في رأينا ، هو ذلك الذي يتناول الظاهرة كواقع موضوعي دون محاولة إضفاء الصيغة الإيجابية أو السلبية عليه فورا لأن

ذلك يأتي في مرحلة لاحقة بعد فهم معمق لأسس وطبيعة الظاهرة وذلك ما تقتضيه الدراسة العلمية المنهجية .

ولا ننسى أن لظروف نشأة الظاهرة الدور الهام في تحديد أسباب الوصول إليها و فهم طبيعتها والسمات الخاصة بها .

مفاهيم متعددة لمصطلح واحد :

في مداخلة له أثناء ندوة بفرنسا نظمتها لجنة الشؤون الاقتصادية بمجلس الشيوخ الفرنسي ، قال المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة :

" إن العولمة واقع وليست خيارا ، واقع يبدأ بنا وبحياتنا اليومية : صباحا نستيقظ على سماع جهاز راديو ياباني مجمع بماليزيا ، فنتناول قهوة آتية من كولومبيا ، ثم نستقل سيارتنا المصنوعة بفرنسا لكل خمسين بالمائة من أجزائها تأتي من جميع أنحاء العالم ، فنتجه إلى المكتب حيث الحاسوب وكل الأجهزة الأخرى المنتجة في معظم مناطق العالم ، العولمة واقع في حياتنا اليومية وليست اختيار"[1] .

هكذا إذن يقدم مسؤول أكبر هيئة أنشئت لتكريس أسس العولمة الاقتصادية ظاهرة العولمة مبرزا إحدى سماتها الأساسية ، سمة الواقع المفروض لا المختار .

أما جيمس روزناو أحد أبرز علماء السياسة الأمريكيين فيرى ضرورة تعريف واضح للعولمة ،وبحسبه فإنه :" وإن كان يبدو مبكرا وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة ، فعلى سبيل المثال يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل : الاقتصاد ، السياسة ، الثقافة ، الإيديولوجيا وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج ، تداخل الصناعات عبر الحدود ، انتشار أسواق التمويل ، تماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول ، نتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة" [2].

وهو بذلك يصبوا إلى وضع تعريف للعولمة يحدد المشكلات المرتبطة بهذه الظاهرة ومن ثمة معرفة العوامل التي أدت إلى بروزها مع إقراره بصعوبة المهمة في إيجاد صيغة تصف كل هذه الأنشطة وتجد القبول بشكل واسع .

وحسب تعريف صندوق النقد الدولي في تقريره عن " آفاق الاقتصاد العالمي . مايو 1997" تعرف العولمة بأنها : " التوافق الاقتصادي لمجموع بلدان العالم مدفوعا بازدياد حجم وتنوع المبادلات العابرة للحدود والخدمات

والسلع وكذا التدفق العالمي لرؤوس الأموال في آن واحد مع الانتشار المتسارع الشامل للتكنولوجيا " [3] .

ومن جهتها ترى الإنكتاد (UNCTAD) في تقرير صادر في عام 1991 بأن " العولمة هي المرحلة الثالثة من مراحل التدويل ، حيث تتمثل أولى هذه المراحل في التجارة الدولية ، أما المرحلة الثانية والتي تبدأ في السبعينات ، فقد تمثلت في الاندماج المالي الدولي ، وفي بداية الثمانينات ، بدأت المرحلة الثالثة ، وهي العولمة ، والتي أصبحت السائدة في العصر الحالي.

ولمدة أربعة عقود ، تلت الحرب العالمية الثانية ، ثم التوسع بشكل رئيسي في النشاط الاقتصادي على النطاق العالمي ، من خلال اتفاق الدول على النظام الاقتصادي الدولي للتجارة والمدفوعات ، ونجاح الجولات متعددة الأطراف لتحرير التجارة التي تمت في إطار الجات (GATT) . وانتهت هذه الحقبة من التدويل ، وبدأت حقبة جديدة وهي العولمة ، والتي من خلالها تعتبر المنشآت ، وليست الدول ، القوة الدافعة للاعتماد الاقتصادي المتبادل ، ويتمثل المؤشر الرئيسي للعولمة في التوسع السريع للاستثمار الأجنبي المباشر ، والذي حقق معدلات نمو التجارة والناتج العالمي"[4].

ويقول السيد ياسين مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام " إذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة ، فلا بد أن نضع في الاعتبار ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها :
العملية الأولى : تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح مشاعة لدى جميع البشر .
العملية الثانية : تتعلق بتذويب الحدود بين الدول .
العملية الثالثة : هي زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات .
وكل هذه العمليات قد تؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات ، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر . ويخلص إلى القول : " إن جوهر العولمة يتمثل في سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني"[5].

وفي صياغته لتعريف عام للعولمة يقول المفكر السوري صادق جلال العظم : " العولمة هي حقبة التحول الرأس مالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها ، وفي ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير المتكافئ"[6].

ويقول المفكر سليم أمين : " إن الاقتصاد العالمي كان في الواقع مجموعة من الاقتصادات الوطنية المتمحورة على ذاتها ، أي اقتصاد دولي قائم على علاقات بين دول مستقلة نسبيا ، ولو أن هذه العلاقات كانت علاقات تبعية متبادلة غير متكافئة ، وعلاقات تنافس حاد ، ثم جاءت العولمة لتنطلق عبر تفكيك هذه البنى المتمحورة على ذاتها في قلب النظام العالمي لتستبدل بها اقتصادا عالميا فعلا"[7].

فالعولمة في رأيه هي الحركة النشطة والحرة والمتسارعة للمبادلات العالمية ، المالية والتجارية : وهي إلغاء الحدود والحواجز التشريعية والجمركية وغيرها أمام حركة تنقل السلع ورؤوس الأموال .

أما سيمون رايش Simon Reich فيذهب إلى أن : " العولمة ربما اتسمت عمليا بأنها سلسلة من الظواهر الاقتصادية المتصلة في جوهرها ، وهذه تشمل تحرير الأسواق ورفع القيود عنها ، وخصخصة الأصول ، وتراجع وظائف الدولة ولا سيما فيما يتعلق منها بالرفاهية الاجتماعية، انتشار التقنية وتوزيع الإنتاج التصنيعي عبر الحدود (الاستثمار الأجنبي المباشر) وتكامل أسواق رأس المال وتشير العولمة – في قالبها الاقتصادي الأضيق- إلى انتشار المبيعات ، ومنشآت الإنتاج ، وعمليات التصنيع على مستوى العالم ، والتي تعيد معا تشكيل تقسيم العمل عالميا " [8].

وأما سنغ كقالجيت فيقول عن العولمة في مقارنة لها بمرحلة تاريخية سابقة وذلك في كتابه (عولمة المال):" يمكن وصف العولمة بالعملية التي تتضمن الاقتصاد المتبادل المتزايد على بعضها البعض في أنحاء العالم . ويتفق محللون كثيرون على أن الاتكال الاقتصادي بين الأمم ليس مفهوما جديدا كما تظن الشعوب عموما.في الواقع أن مرحلة العولمة الحالية تشبه في نواحي عديدة مسيرة الاندماج الاقتصادي بين الأمم وهي مسيرة كانت قد بدأت في منتصف القرن التاسع عشر وانتهت مع الحرب العالمية الأولى . خلال تلك الحقبة كانت الحواجز الاقتصادية بين الدول ضئيلة ونتيجة لذلك كان تدفق السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود كبيرا كما أن وتيرة هجرة الشعوب شهدت نموا مضطربا .

أما مسيرة العولمة الحالية فتتميز بخمس تطورات كبرى :
1 – النمو السريع في المبادلات المالية الدولية .
2 – النمو السريع في التجارة ، لا سيما بين الشركات العابرة للقارات .
3 – زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومردها إلى حد كبير نشاط الشركات العابرة للقارات .
4 – ظهور الأسواق العالمية الشاملة .
5 – انتشار التقنيات والأفكار الجديدة عبر التوسع السريع لنظام النقل والاتصالات المعولم " [9].

أما الدكتور علي جمعة فيصف العولمة بأنها " ظاهرة تجارية اقتصادية في الجوهر و محركوها الأساسيون هم المستثمرون ، أرباب التجارة والشركات الكبرى ، وتتجلى بوضوح في الجانب الاقتصادي أكثر مما تتجلى في غيره من المجالات الأخرى ، وهو الأكثر احتمالا ، والأكثر تحققا على أرض الواقع" [10].

بينما يرى د. أحمد سيد مصطفى بأن " العولمة الاقتصادية هي الانفتاح على الأسواق الأخرى ، وحرية انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول العالم المختلفة من خلال رفع القيود الجمركية عن السلع والخدمات ، مما يجعل العالم كله سوقا واحدة تنساب فيها رؤوس الأموال والسلع والخدمات بحرية كاملة"[11].
أما الفرنسي رونيه فاليت (Valette .R) فيرى بأن العولمة هي عبارة عن " مسلسل تكثيف لتيارات الأفراد والسلع والخدمات والرساميل والتكنولوجيا،وانتشارها – بموازاة مع ذلك- لتشمل الكرة الأرضية بكاملها" .
ويعترف بأن " المبادلات الدولية جد قديمة بحق ، إلا أن تكاثفها وكثافتها وتنوعها وشيوعها الواسع قد أدت إلى ظهور كلمة جديدة لتمييز هذا المسلسل : كلمة العولمة" [12].

وفي رأي الدكتور محسن أحمد الخضيري " أن مصطلح العولمة يعبر عن حالة من تجاوز الحدود الراهنة للدول إلى آفاق أوسع وأرحب تشمل العالم بأسره . ومن ثم فإن العولمة حسبه تأخذ جوانب عديدة من بينها ما يلي :

1- حرية حركة السلع والخدمات والأفكار وتبادلها الفوري دون حواجز أو حدود بين الدول ، وهي شاملة لحرية نقل واستثمار جميع عوامل الإنتاج من أيدي عاملة ، رأس مال، إدارة تكنولوجية وأرض أو موارد أرضية قابلة للاستثمار والاستغلال.
2- تحول العالم إلى قرية كونية بفعل تيار المعلوماتية ، أي أن يصبح كل سكانه في حالة معرفة وإحاطة فورية بما يحدث لديهم ، وبما يحدث لدى الآخرين .

وبحكم ثورة الاتصالات والتقدم التقني الفائق ، يمكن لكل منهم التأثير في الآخرين وبالآخرين.

3- ظهور نفوذ وسطوة الشركات المتعددة الجنسيات ، وتلك متعدية الجنسيات ، وتلك فوق القوميات كقوى عالمية فائقة النفوذ والقوة، تسعى من أجل الهيمنة ، وليس لها ولاء أو انتماء لدولة بعينها ، أو لقومية محددة .
4- ظهور آليات جديدة مستقلة عن الدولة . آليات تقوم بوظائف كانت في يوم قاصرة على الدول ، وأصبحت الآن بحكم العولمة بعيدة عنها ، وأصبحت بحكم العولمة فاعلة فيها ، وقائمة عليها . وكانت هذه الآليات متمحورة حول المنظمات غير الحكومية .
5- ظهور فكرة حقوق الإنسان ، باعتباره إنسان له الحق في الحياة الكريمة ، بعيدا عن كل أصناف الإكراه والقهر ، وأصناف الاستغلال والضغط ، وأصناف العذاب والتعذيب ، وحقه في الحياة الجيدة التي تتضمن كونه :

- إنسان فاعل ومتفاعل مع الكون الذي وجد فيه .
- إنسان حر يستمتع بحريته ويمارسها بدون قيد .
- إنسان مبدع خلاق .
- إنسان مثقف واع بقضايا إنسانية يحافظ عليها ويعيش من أجلها.
- إنسان في كامل وعيه الذاتي ، ووعيه المجتمعي، ووعيه الكوني .

ليستخلص بأن العولمة استطاعت أن تقلص حدود الزمان ، وأن تختزل الجغرافيا ، وأن تفرض نهاية للتاريخ ، تاريخ مرحلة من مراحل الإنسانية ، ولتبدأ تاريخ مرحلة جديدة تماما لم يعرفها " [13].

الخلاصة :

من خلال ما تم عرضه من تعاريف متنوعة ومتباينة لمفهوم العولمة الاقتصادية يمكن القول أن صياغة تعريف دقيق للعولمة الاقتصادية يبقى أمرا مستعصيا إن لم نقل مستحيلا،لكن بانتهاجنا لوسطية في التحليل والحكم على تلك التعاريف وعلى ما نعيشه من واقع يحيط بنا محليا وعالميا ، وبما أن سلامة أي تعريف لا يعتمد بالضرورة على ما قال هذا المفكر المشهور أو ذاك المغمور ، وإنما على مدى تطابق وانسجام هذا التعريف مع الواقع ، فإنه يمكن القول بأن العولمة الاقتصادية مرحلة من مراحل التطور الفكري والعملي للبشرية تجسدها التفاعلات المختلفة للأفكار والتجارب والصراعات الإنسانية مولدة ظاهرة حديثة لها إيجابياتها وسلبياتها ، وبما أن لهذه الظاهرة جذورا تاريخية وآثار حاضرة ومتسلسلة فهي عملية معقدة تسعى إلى تحويل العالم كله إلى سوق مفتوحة بدون عقبات ولا حواجز في جميع مراحل العملية الاقتصادية : الإنتاج والتوزيع والتسويق ، وتكريس باب المنافسة على مصراعيه بين الشركات والمؤسسات والمشروعات الاقتصادية على مستوى العالم أجمع مع سيادة النمط الرأسمالي واقتصاد السوق على الاقتصاد العالمي .

ظروف نشأة العولمة :

عرف التاريخ البشري عبر مراحل عدة وقائع معينة سمحت بحدوث تقارب واتصال بين الكيانات الاجتماعية والسياسية القائمة فحدث وأن تحقق انفتاح بين تلك الكيانات بعضها على بعض .

فكانت هذه الوقائع ، برأي الكثير من المحللين ، حلقات في سلسلة متصلة تمثل ظاهرة العولمة آخر حلقاتها ، أي أنها مرحلة متطورة من التقارب والاتصال سهلته عملية التطور الفائق في وسائل الاتصال والمعلومات .

يقول السيد ياسين : " للعولمة تاريخا قديما ، وبالتالي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر" [14].

فالعولمة لم تبرز فجأة ودون أسباب بارزة ، بل سبقتها بكل تأكيد إرهاصات متعددة أدت إلى بروزها وهو حال كل الظواهر الكبيرة التي تعمل على تغيير واقع الكون اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا وغيره من المجالات .

والوقائع العديدة التي عرفها التاريخ البشري ساهمت منذ القدم في انفتاح المجتمعات والأمم والشعوب على بعضها متخطية الحدود القومية والوطنية لأسباب شتى وبطرق مختلفة .

إلا أنه يجب الإقرار بأن ظاهرة العولمة التي برزت أواخر القرن العشرين هي ظاهرة متميزة عن ظواهر الاندماج والترابط الذي شهدته البشرية في مراحل تاريخية سابقة . فالظروف التي أنتجتها تختلف عن أي ظروف سابقة سواء في أبعادها الحضارية أو معطياتها المادية أو العوامل التي يتم بها تكريس هذه الظاهرة في ظاهرة العولمة .

ونحاول أن نأتي الآن على ذكر أهم الظروف والعوامل التي أدت إلى نشأة العولمة .

أ – انهيار المنظومة الاشتراكية مقابل توسع النفوذ الأمريكي :

بانهيار المنظومة الاشتراكية بداية العقد الأخير من القرن الماضي انهار أحد قطبي النظام العالمي وانهار معه التوازن الذي كان يحدثه القطبان ، وسارت الأمور في صالح القطب الآخر الذي تمثله الولايات المتحدة الأمريكية ، وكان ذلك انتصارا للإيديولوجية والفلسفة الليبرالية التي توسع نطاقها حتى إلى الدول التي كانت تمثل الكتلة الاشتراكية وهكذا دخل العالم عهد القطبية الاتحادية ، مما سهل فرض سياسات معينة بشكل يكاد يكون

شـاملا علـى العـالم كلـه سـواء علـى المسـتوى السياسـي أو الاقتصـادي أو الاجتماعي أو غيره . فكان هذا أحد عوامل بدأ نشأة العولمة .

ب – التطور السريع والواسع لوسائل النقل والاتصالات ونقل المعلومات :

عرفت العشريات الأخيرة من القرن الماضي والسنوات الأولى من هذا القرن تطورا هائلا وسريعا في وسائل النقل البري والبحري والجوي مما سهل تنقل الأفراد والسلع إلى جميع أرجاء العالم بسهولة كبيرة وبتكاليف أقل، مما سهل تطوير وتوسيع عملية نقل السلع المنتجة أو وسائل إنتاجها بين الدول فأصبح المنتوج المستهلك في أرجاء واسعة من دول العالم ينتج في مكان أو أماكن متعددة بمركباته التي قد تنتج في عدة دول لتجمع في مكان معين في العالم ، وفي ذلك مظهر من مظاهر العولمة .

كما أن التطور في استعمال علوم وأجهزة الإعلام الآلي والإنترنت والبث عن طريق الأقمار الصناعية التي غزت فضاء الكون بالمئات ساهمت كلها في حدوث التقارب بين الأفراد والهيئات عبر العالم مما سهل تعميم نقل العلوم والتكنولوجيا واستعمالها في الأمور الذاتية كالتعارف بين الأفراد عبر العالم وتحصيل المعلومات العلمية والثقافية أو الأخبار ، أو في الأمور الجماعية كالتبادل التجاري بين المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية عند عقد الصفقات أو تقديم العروض التجارية وما شابه ذلك .

إذن فالتغيرات التكنولوجية المتسارعة هي أحد محركات العولمة إلا أن ما يعاب عليها أن تلك التغيرات التكنولوجية يصاحبها استخدام الإنسان الآلي والأشكال الأخرى من الآليات التي تقلل من الطلب على العمل الأقل مهارة ،وبالتالي فإن منتجات الدول كثيفة العمل غير الماهر ينخفض الطلب عليها نتيجة للتقدم التكنولوجي ، ومن ثم يقل التكامل بين الدول مرتفعة الأجر والدول منخفضة الأجر [15].

جـ - ظهور الشركات متعددة الجنسيات :

الشركات المتعددة الجنسيات هي شركات ضخمة بقدراتها الاقتصادية والمالية التي تسمح لها بتخطي الحدود الوطنية فتنشئ لنفسها أماكن إنتاج وتسويق في أماكن واسعة عبر العالم .

وتتمركز هذه الشركات جغرافيا في مجموعة محدودة من الدول حيث تنتمي 172 شركة من بين 200 شركة تحتل المرتبة الأكبر من هذه الشركات المتعددة الجنسيات إلى الدول الخمس الأكثر تقدما (الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان ، ألمانيا ، بريطانيا وفرنسا) [16].

إلا أنه لم يعد لهذه الشركات هوية أو جنسية محددة ، ولم تعد تنتمي لدولة ، ولا تعترف بموطئ قدم واحدة ، ولا تؤمن بالولاء لأية قومية أو منطقة جغرافية ، كما أنه ليس لهذه الشركات من مقر واحد ، ولا تتأثر بسياسات دولة من الدول ، متجاوزة بذلك الحواجز والقيود التقليدية على النشاط التجاري والمالي والصناعي . فمقرها الإداري في دولة ، ومقرها التسويقي في دولة ثانية ، ومقرها الهندسي والفني في دولة ثالثة ، ومقرها الإنتاجي في دولة رابعة ، ومقرها الإقليمي في دولة خامسة ، ومقرها الدعائي والإعلاني في دولة سادسة ومقرها التنفيذي في دولة سابعة [17] .

ويتركز نشاط هذه الشركات العملاقة في كل أنحاء العالم ، إلا أن الجزء الأكبر والأهم منه يوجد في ثلاث مناطق اقتصادية رئيسية تتركز فيها ثروة تقدر بحوالي 20 تريليون دولار وهو ما يمثل أكثر من 80 % من إجمالي الناتج القومي العالمي وبالتالي فهي تستأثر بحوالي 85 % من إجمالي التجارة العالمية والمناطق الثلاث هي : دول الاتحاد الأوروبي ، ودول منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (مجموعة نافتا التي تضم كلا من الولايات المتحدة الأمريكية و كندا والمكسيك) ، ثم محيط الين الذي يضم كل اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا .

وبما تملكه هذه الشركات من قدرات كبيرة في تعبئة الموارد المالية والبشرية وتطوير للتكنولوجيا الحديثة والكفاءات الإنتاجية والإدارية والتسويقية على نطاق عالمي ، أصبحت من القوة بما يسمح لها بإملاء شروطها على الدول خاصة فيما يتعلق بتوزيع العمليات الإنتاجية جغرافيا حسب ميزات كل موقع ، كما أنها هي التي تقوم بتقسيم العمل في المشروع الواحد على المستوى العالمي . وبما أن مصلحتها تكمن في هذا الاتجاه فهي تقوم بدور كبير في التسريع بخطى العولمة وجعلها حقيقة واقعة .

د – إنشاء المنظمة العالمية للتجارة :

إن المنظمة العالمية للتجارة ليست وليدة عام 1994 كما يعتقد البعض ، بل هي وليدة عام 1945 أي أعقاب نهاية الحرب العالمية الثانية ، ولأسباب ظرفية تم تأجيلها واستخدمت بدلها الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات

الجمركية) كمرحلة أولى في انتظار اكتمال اقتصاديات الدول بما يؤهلها فعليا للدخول إلى السوق العالمية الواحدة المفتوحة دوما بدون حواجز أو قيود .

لقد نشطت منظمة التجارة العالمية في إيجاد وتأسيس مجموعة القواعد الارتكازية الداعمة لحرية التجارة ، وفي الوقت ذاته في تنمية الروابط التي توحد الأسواق العالمية ، وبصفة خاصة في مجال تطوير التشريعات وتوحيدها ، والسعي المباشر والحثيث نحو جعل الأسواق الدولية المختلفة للدول الأعضاء سوقا واحدة موحدة [18] .

لقد أصبحت المنظمة العالمية للتجارة هي الأداة القائمة على النظام التجاري العالمي الجديد ، فهي التي تشرف على فحص السياسات التجارية للدول الأعضاء ومراقبة مدى احترام كل دولة عضو لالتزاماتها المتعددة الأطراف : تحرير تجارتها الخارجية من القيود الكمية والرسوم الجمركية ، وكذلك شفافية القوانين الداخلية المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية . بل أصبحت هي الجهاز الوحيد المختص والمفوض في النظر في المنازعات التجارية بين أعضاء المنظمة . وتعتبر قراراتها ملزمة لكل الأعضاء في تطبيقها فورا ودون شروط إلا في الحالات التي تستوجب إعطاء فترة زمنية محددة يمنحها جهاز فض النزاعات .

ونتيجة لالتزام الدول الأعضاء بقرارات المنظمة فإن الباب أصبح واسعا لحرية تدفق السلع والخدمات في كامل أنحاء العالم ويعتبر ذلك أحد أهم العوامل التي هيأت لنظام اقتصادي عالمي جديد هو نظام العولمة .

آثار العولمة :

تختلف الآراء حول إيجابية أو سلبية آثار العولمة باختلاف مواقف المفكرين والباحثين في موضوعها .

فالمدافعون عن العولمة يرون أن آثارها الإيجابية أكثر من آثارها السلبية . وبعكس ذلك يرى الرافضون للعولمة أن آثارها السلبية كثيرة بدرجة لا تدع مجالا لرؤية آثار إيجابية لها ، ولا تعدو أن تكون التبريرات بوجود آثار إيجابية للعولمة دعاية ليبرالية غربية الهدف منها الترويج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

ويرى المدافعون عن العولمة أن هدفها الجوهري توحيد العالم في جميع مجالات الحياة فتصبح المجتمعات الإنسانية عبر العالم متماثلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا . ولبلوغ ذلك لا بد من إذابة الحدود والحواجز التي تعزل الدول عن بعضها وذلك بالحد من سلطة الدولة وتوجهاتها الاقتصادية المحلية واستبدالها ببناء هياكل إنتاج للسلع والخدمات والأفكار ضمن نشاط اقتصادي أكبر وأوسع يأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق العالمية التي تشرف عليها مؤسسات اقتصادية عالمية أنشئت لهذا الغرض . أي أن العولمة الاقتصادية تسعى إلى إعادة تشكيل العالم إنتاجا وتمويلا وتسويقا وتنمية بشرية وتفعيلا إداريا عن طريق التخطيط والتنظيم والمتابعة والمراقبة بواسطة أدوات تضعها تلك المؤسسات والهيئات الاقتصادية العالمية .

والنتيجة حسب المدافعين عن العولمة هو الوصول بالعالم إلى وحدة متكاملة ومتجانسة سواء تعلق الأمر بالمضار أو المنافع المشتركة وبالتالي التقليل من الفوارق في مستويات المعيشة وضمان الحدود الدنيا لمتطلبات الحياة البشرية .

أما الرافضون للعولمة فيبررون إجمالا رفضهم لها لأنها حسبهم دعوة لإدماج العالم وفق منظور ومصالح النظام الرأسمالي الغربي الذي يحوز كل الإمكانات التي تجعله المستفيد الأوحد من إزالة الحدود ورفع الحواجز بين الدول ليمعن في استغلال الثروات البشرية والمادية وتوسيع الأسواق التجارية أمام منتجاتها التي لا يمكن لبقية الدول منافستها .

وحسبهم أن القول بأن المبادرة الحرة هي أساس ازدهار الاقتصاد العالمي غير مقبولة في ظل غياب صيغ ومعايير التبادل المتكافئ بين جميع الأطراف .

ونحن لنا أن نقول بأنه إذا كان الهدف من العولمة هو الانفتاح والتعاون من أجل التقدم والرفاهية فلا حرج فيها لأن من سنة الحياة الأخذ والعطاء .
أما إذا كان المقصود من العولمة هو أن تكون الدولة النامية مجرد سوق استهلاك على المستوى الاقتصادي والثقافي الفكري فهذا مرفوض ، لأن في ذلك خضوع وتبعية عانت منها أجيال وستعاني منها أخرى على أمد طويل .

وعليه يجب رفع درجة الوعي بالتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول النامية خاصة في ظل تبني الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية للعولمة الاقتصادية دون أدنى استشارة للدول النامية ، كما أنه لا بد من عدم التعامل مع هذه العولمة باستخفاف وأخطر المواقف هو التعامل مع العولمة بمعيار الرفض المطلق أو القبول المطلق .

وبهدف الإلمام بالموضوع والآراء والحجج المختلفة في إثبات الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة والبدائل المحكمة نأتي على ذكر ذلك بشيء من التفصيل في ما يلي من النقاط :

1)– الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية :

تنال العولمة الاقتصادية حظا وافرا في الدراسات الخاصة بظاهرة العولمة عموما لأن الاقتصاد ومتطلباته هي أحد أسس الحياة البشرية عند الأفراد والأمم .

وإذا سلمنا مسبقا، وهذا منطقي ، بأن العولمة لا يمكنها إلا أن تكون ذات آثار إيجابية بشكل واسع على الدول المتقدمة ومجتمعاتها ، لأنها وراء صنع وفرض وترويج العولمة ، فإنه بالنسبة للدول النامية لا يمكن أن تكون إلا عكس ذلك في أغلب الأحيان . فالدولة عانت من السيطرة الاستعمارية الغربية على جميع الأصعدة ومنها الصعيد الاقتصادي ، إذ استنزفت ثرواتها المادية والبشرية بشكل رهيب خدمة لمصالح الدولة المستعمرة . وبعد الفترات الاستعمارية لم يتغير الحال نحو الأفضل بكثير ، فالدول النامية ولو نالت استقلالها واسترجعت سيادتها على ثرواتها فإنها عانت من ضعف البنى الأساسية لاقتصادها الذي لم يهتم المستعمر بها ، بل اهتم فقط بجعل تلك البلدان مصدرا للمواد الأولية أو سوقا لتصريف منتجاته . إضافة إلى الحالة التأهيلية الضعيفة جدا علميا وتقنيا للنخبة التي حلت محل الإدارة الاستعمارية لتشرف على مسؤولية قيادة المجتمع في الدول النامية وإخراجها من حالة التخلف في جميع مجالات الحياة ومنها المجال الاقتصادي . هذا المجال الذي كان ولا يزال يمارس نشاطه بالطرق البدائية في ظل غياب صناعة وطنية قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في مرحلة أولى قبل المرور إلى مرحلة المقدرة على منافسة الأسواق الخارجية . هذه العوامل وغيرها كعزوف رؤوس الأموال الوطنية عن الاستثمار في بلدها الأصلي وهروبها إلى الخارج خوفا من الظروف غير المستقرة وطبيعة الأنظمة السياسية التي حلت محل المستعمر وما تميزت به من أداء غير ديمقراطي في غالب الأحيان ، كلها هيأت إلى ظروف سلبية واكبت بروز ظاهرة العولمة .

فكان أن وجدت آثار سلبية على الدول النامية أضحت تعاني منها مثلما كانت تعاني من الاستعمار وآثاره بعد رحيله . ولعل من أهم الآثار السلبية للعولمة الاقتصادية ما سنأتي على ذكره فيما

يلي [19]:

أ - إضعاف الدولة .
ب- إخفاق مشروع التنمية الوطنية المتكاملة .
جـ - القضاء على الصناعة الوطنية .
د - إهدار الثروات الطبيعية والإخلال بالبيئة .
هـ - التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة .

أ – إضعاف الدولة :

إن الدولة تقوم بسن القوانين واللوائح ، وإصدار التعليمات والقرارات التي تكفل تنفيذ سياساتها على إقليمها وبسط سيطرتها على حدودها السياسية ، لكن مع بوادر العولمة والتطور الهائل في تقنية الاتصالات والمعلومات ظهر واقع جديد أصبحت معه قدرة الدولة على فرض سياج حول نفسها ومجتمعها ضربا من المستحيل ، ولم يعد خيارا أمام أي دولة فتح أو غلق أبوابها أمام الأفكار والثقافات الأجنبية ، وأيضا المؤسسات العالمية وما تحمله من سلطة وقوة إضافة إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي تستعمل التكنولوجيا العالية والتقنية المتطورة في استثماراتها الأجنبية المباشرة .

إن هذه العوامل ستؤدي بلا شك إلى تراجع كبير في دور الدولة وتراجع سلطتها وقدرتها على رسم سياسة وإدارة شؤون المجتمع وفق رؤية وطنية تخدم مصالح أفراد هذا المجتمع .

ب – إخفاق مشروع التنمية الوطنية المتكاملة :

لكل مجتمع مشروع تنموي خاص به يرتبط بظروف ذلك المجتمع وإمكانياته المادية والبشرية وكذا باحتياجاته ومن خلال ذلك المشروع يتم استغلال الموارد والإمكانيات المتاحة على أكمل وجه ممكن بهدف تحقيق نهضة ذلك المجتمع وإشباع حاجيات أفراده المتعددة والمتجددة . وكلما انتهج المجتمع أفضل طرق للاستفادة من الإمكانيات والموارد المتاحة كلما ضمن النجاح من تنمية اقتصادية واجتماعية فعلية . ولعل أفضل و أولى ما ينتهجه المجتمع هو إنجاز بنية أساسية تضمن نجاح المشروع التنموي . هذه البنية الأساسية تقوم أساسا على وجود سلطة سياسية لديها القناعة

والإصرار على إنجاز ذلك المشروع تدعمها كفاءات إدارية وفنية يتطلبها إنجاز ذلك المشروع في مراحله المتتالية ، بدء بالتقييم الدقيق لحجم الموارد والإمكانيات المتاحة ومرورا بتحديد احتياجات المجتمع حسب الأولويات وضبط الخطط العلمية المدروسة ووصولا إلى الإنجاز الميداني لجميع الخطط والمشاريع المتكاملة يضمن تحقيق التنمية المتكاملة للمجتمع .

جـ - القضاء على الصناعة الوطنية :

في ظل الأوضاع التي تفرضها قواعد المنظمة العالمية للتجارة وآليات العولمة الأخرى في تبني سياسات حرية التجارة وإزالة العوائق أمام حرية تدفق السلع والخدمات ورؤوس الأموال والاستثمارات ، وفي ظل التفوق التقني والمالي والقدرة الإنتاجية والتسويقية للشركات المتعددة الجنسيات ، تصبح قدرة الصناعات الوطنية على المنافسة مستحيلة ولن يكون هناك خيار لها سوى الخضوع لقانون السوق وهو قانون الغلبة للأقوى .

ومن مظاهر تدمير الصناعات الوطنية نذكر :

- اعتماد الشركات العملاقة على سياسة الاحتكار والإغراق ، فهي تغرق أسواق الدول النامية بمنتجاتها وتحول دون وصول صادرات تلك الدول إلى أسواق الدول الأم لتلك الشركات .

- سعي تلك الشركات ، بدعم من حكوماتها [20] ، إلى امتلاك خطوط الإنتاج والصناعات في الدول المراد إضعافها اقتصاديا (يتم ذلك حتى بين الدول المتطورة اقتصاديا جدا) فقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية بفرض عقوبات اقتصادية على بعض شركائها بسبب تفضيل الاتحاد الأوروبي استيراد الموز من المستعمرات الفرنسية والإنجليزية السابقة في إفريقيا عن استيراده من دول أمريكا اللاتينية رغم رخص ثمنه ، وهو ما جعل الاتحاد الأوروبي يثير ثائرة دول العالم ضد الولايات المتحدة الأمريكية لأنها لم تحترم قواعد تحرير التجارة الدولية ، وأساس الصراع بين الطرفين هو اختلاف حول

اقتسام كعكة النظام الاقتصادي الدولي الجديد القائم على التحرير الاقتصادي وإعمال آليات السوق والمنافسة .

- كسب المزيد من العملاء من خلال خفض الأسعار ، والبيع بسعر أقل من التكلفة الحقيقية بهدف إخراج المنافسين الآخرين من السوق والانفراد بالمستهلك فيما بعد ، وفرض أسعار احتكارية بعد ذلك لتعويض الخسائر بعد سيطرتها على خطوط الإنتاج وإزاحة الشركات الوطنية المنافسة سواء الصغيرة منها أو المتوسطة .

د – إهدار الثروات الطبيعية والإخلال بالبيئة :

إن هم الشركات العالمية العملاقة هو البحث عن الموارد الأولية اللازمة لمنتجاتها بأقل تكلفة وبأي طريقة ، وبما تملكه من وسائل ضغط كافتعال المنافسة بين البلدان المنتجة لتلك المواد للزيادة في إنتاج تلك المواد ومن خلال ذلك تقوم بعملية نهب منظمة لثروات وموارد تلك الدول المنتجة للمواد الخام .

ويتم تقسيم العمل الدولي بشكل يبقي الدول المتقدمة ممسكة بزمام الصناعة والتقدم التكنولوجي فتبقى الدول المتخلفة مجرد مورد للمواد الخام الرخيصة حتى وإن قامت ببعض الصناعات التحويلية أو ذات التقنية المتدنية .

وأثناء عملية نهب الثروات والموارد الطبيعية يتم إتلاف الأراضي الزراعية وقطع الأشجار مما يؤدي إلى ظاهرة التصحر بسبب الاستغلال المفرط للأراضي ، كما يتم تشجيع الاستثمارات غير المنتجة فقط لكونها تدر أرباحا سريعة . كما تحرص الشركات العالمية ومن ورائها حكومات الدول المتطورة على تصدير الصناعات الأكثر تلويثا للبيئة نحو الدول المتخلفة . ونفس الحال بالنسبة للمتاجرة ببعض المواد الخطيرة أو بعض الكائنات الحية المهددة بالانقراض .

ومن الآثار السلبية أيضا على البيئة بسبب العولمة الصناعة ودخول الشركات العالمية أسواق الإنتاج في الدول المتخلفة ، تدهور نوعية المياه وزيادة تلوثها نتيجة ضعف أجهزة إدارة المياه وحمايتها من آثار التلوث الصناعي والملوثات الكيماوية والبيولوجية نتيجة الاستخدام المفرط وغير الرشيد مما يؤدي إلى خسارة كبيرة في الموارد المائية سواء السطحية أو الجوفية .

هـ - التبعية الاقتصادية للدول الصناعية :

تتسم البنية الاقتصادية للدول النامية بالهشاشة و الضعف المرتبط بظروف تخلفها ذي الوجوه المتعددة . وفي ظل مناخ العولمة،حيث تفقد الدولة الكثير من قدرتها على التحكم في أوضاعها الاقتصادية في إطار سياسة السوق المفتوحة وحرية التجارة العالمية وفي ظل الفارق الهائل في التقدم الصناعي والتقني مع الدول الصناعية الكبرى،تصبح اقتصاديات الدول النامية اقتصاديات هامشية تابعة وخادمة لاقتصاديات الدول المتقدمة وخاضعة خضوعا تاما لهيمنة الشركات الغربية العملاقة، ومن ملامح هذه التبعية نذكر ما يلي :

- تكريس تقسيم العمل الدولي وفقا لمصالح الدول المتقدمة .
- انتقال مركز القرار الاقتصادي من الدولة إلى الشركات المتعددة الجنسيات .
- الارتباط الكلي بالدول الغربية اقتصاديا بسبب استيراد أغلب السلع الاستهلاكية أو الإنتاجية إن بقي هناك مجال ضيق للإنتاج محليا

2 – الآثار الإيجابية للعولمة :

إن دعاة العولمة لا يقصرون في شرح مضامينها مبينين الجوانب الإنسانية في أهدافها كالعدالة والدفاع عن حقوق الإنسان والحرية الفردية ، وبأنها فرصة للتواصل والتفاهم بين البشر من مختلف الثقافات ، كما أنها أفضل وسيلة للتغلب على الطفيليات السياسية والاقتصادية على المستوى المحلي للدول ، وبأنها ضرورية لاستقرار العالم ، ونبدأ

برأي أحد دعاتها الذين بعد أن تأكد من تكريسها ، ها هو يحذر من التفريط منها .

يقول بيتر مارتان : " إنه إذا كان بالإمكان الخروج من العولمة ، فإن ثمن ذلك ليس اقتصاديا فحسب ، ولكنه سياسي أيضا ، لأن العمل على احتوائه (احتواء العولمة) سيؤدي حتما إلى اتساع سلطة الدولة وتقلص الحرية الفردية ، وسيؤدي أيضا إلى قمع رغبات الأفراد الطبيعية وإلى انبعاث للتقنين والتشريع وتجريم النشاط الاقتصادي الطبيعي وتسيير القرارات اليومية .

... الخروج من العولمة معناه إعادة النظر ، وبصورة جذرية ، في الحقوق الاقتصادية لا سيما الثمين منها : حق انصراف الكل إلى مشاغله وفي أمان " [21] .

ويرى الدكتور محسن أحمد الخضيري : " أن كل القوى في كافة العصور كانت ولا تزال ذات نزوع عالمي ، وإنها وإن كانت تخفي هذا النزوع ، فإنها بصورة أو بأخرى تظهره في مناسبات عديدة ، خاصة عندما تمتلك أسباب القوة ، وعندما تحوز القوة الكافية لتحقيقه ، أو لفرضه على الآخرين أن سياق نمو تطور القرى ، واتجاهات الحركة المنظمة للأشياء ، تدفع إلى التوجه الفاعل نحو التكتل والاندماج ، ونحو العولمة صعودا متتاليا ، وبشكل طبيعي ، وهي عملية ذات طابع ارتقائي بأبعادها : الإنسانية والسياسية والاقتصادية والحضارية " [22] .

أما صندوق النقد الدولي فهو يطرح مزايا عديدة للعولمة وهو يعتبر تلك المزايا تشبه إلى حد كبير مزايا التخصص وتوسيع نطاق الأسواق ، عن طريق التجارة ،

بالإضافة إلى زيادة تعبئة المدخرات المالية وزيادة المنافسة بين الشركات [23].

وفي نفس الاتجاه يذهب نيل فليغشتاي إذ يقول : " إن العولمة ترتكز على المبادلات الدولية ، بحيث تتوسع مساحة التنافس بين المؤسسات ، فتتجاوز حدود الوطن الواحد ، ليصبح الكون كله موطن الصراع بين المؤسسات ، وبهذا تتغير علاقات المنافسة الاقتصادية العالمية ، وذلك باعتماد المؤسسات على التكنولوجيا الحديثة في الإعلام ، بغرض توزيع نشاطها الإنتاجي وتوسيع أسواقها" [24].

ويعبر الكثير من السياسيين عن رأي مفاده أن العولمة وسيلة للتغلب على الطفيليات السياسية والاقتصادية والمحلية إذ أنه يمكن ، برأيهم ، في إطار العولمة والانفتاح على الغير ، التحرر من القوى الفعلية في مجتمعاتهم ، وذلك بالاستعانة بالمؤسسات الخارجية في شكلها الاقتصادي أولا ثم السياسي والثقافي ثانيا ، لأن تلك القوى تمثل حسب تقديرهم معوقات اقتصادية وسياسية تحول دون التقدم المنتظر .

ومن خلال ما تم ذكره نلاحظ أن العولمة تكتسب ديناميكية قائمة على التنظيم الذي يحقق أعلى درجة من الارتباط والترابط الاتصالي بين الأفراد الذين يعيشون في المجتمع العالمي الموحد .

وحسب الأستاذ عبد المجيد الصالحين ، تكمن الآثار الإيجابية للعولمة فيما يلي : [25]

- تعمل على استقرار الحياة الإنسانية وازدهارها في جميع المجالات .
- ترسيخ مبدأ التعاون والتعايش بين الحضارات .
- إلغاء المسافات بين الدول وتوحيد المقاييس والمواصفات للمنتجات عبر بقاع العالم .
- فتح المجال أمام الأفراد لاختبار ما يلائمهم من الثقافات .
- إتاحة الفرص لمن لديهم المهارة والقدرة على العمل في المجالات التي تلائم تخصصهم والاستفادة وإفادة الغير من كفاءاتهم وخبراتهم .

ومن الآثار الإيجابية للعولمة في جانبها الاقتصادي البحت يمكن أن نذكر أيضا بأنها :

- تعمل على جذب الاستثمارات إلى القطاعات الإنتاجية وزيادة النشاط التجاري على المستوى المحلي والدولي .
- تحريك الكفاءات البشرية وإزالة الحواجز عنها لإبراز طاقتها .
- فتح المجالات للصادرات من الدول النامية لدخول الأسواق العالمية عن طريق حسن مفاوضتها للاتفاقيات داخل المنظمة العالمية للتجارة وتحسين أسعار ونوعية منتجاتها بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر داخل حدودها .

- تخفيض التعاريف الجمركية وأحيانا إزالتها مما يؤدي إلى خفض الأسعار وهو ما يصب في مصلحة المستهلك فيخفف عنه الأعباء المعيشية .
- زيادة التنافس في مجال إنتاج السلع والأسعار وزيادة حجم النشاط الإنتاجي والتجاري مما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي .

3 – بدائل العولمة :

للحماية من الآثار السلبية المتعددة للعولمة يدعوا الأمر إلى البحث عن بدائل موضوعية لمواجهة تلك الآثار أو على الأقل التخفيف منها في المرحلة الحالية .

إن المنهج العلمي يقتضي التعامل مع الواقع على حقيقته دون الركض وراء الأوهام والخيالات والطموحات التي لن تجد لها سندا يدعم تجسيدها في الواقع .

وعليه يجب البحث في إمكانية الاستفادة القصوى من الإمكانيات المتاحة للدول النامية ، التي هي أكبر متضرر من الآثار السلبية للعولمة .

لقد ترتب عن العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم ، ولذلك فإن الدول النامية ، وخاصة الدول الأقل نموا تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة ، ومن بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري وعدم توافر البنية الأساسية وعدم الاستقرار السياسي،بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي، الأمر الذي يترتب عليه عدم قدرة استفادة هذه الدول من العولمة [26].

وأمام هذا الوضع الصعب ليس للدول النامية سوى استغلال الآثار الإيجابية للعولمة ، على قلتها ، والمتمثلة في إقامة أسواق التجارة وتدفق رؤوس الأموال الخاصة نحو الداخل ، وإمكانيات الحصول على التكنولوجيا .

ولاستغلال هذه الآثار الإيجابية عليها توفير شروط معينة تتطلب بذل جهود في ميادين متعددة .

ويمكن تلخيص فكرة الجهود الواجب القيام بها لمواجهة الآثار السلبية للعولمة في المجال الاقتصادي في ما يلي من النقاط :

أ – الاهتمام بإقامة البنية الأساسية :

إن ازدهار النشاط الاقتصادي في أي دولة مرهون بوجود منظومة متكاملة من الخدمات الأساسية التي توفر مناخا مناسبا للنشاط الاقتصادي والاستثماري، وتمنحه القدرة على المنافسة . وفي ظل مناخ العولمة ، حيث المنافسة الكبيرة لاجتذاب رؤوس الأموال والاستثمارات الوطنية والأجنبية ، فإن الرهان اليوم يرتكز أساسا على قدرة الدولة على توفير ظروف و مناخات مشجعة للنشاط الاقتصادي والاستثماري كيفما كان مصدره والوجهة التي يأتي منها .

ب – السعي لتوظيف التقنية :

يشير الخبراء إلى أن التقدم التقني يحتل أهمية كبرى ، وبأكثر مما يمكن تصوره كأساس ومصدر للنمو الاقتصادي . بل إن التقدم التقني هو السبب في النمو بالنسبة للدول الصناعية المتقدمة . وفي ظل ظروف العولمة فإن الاقتصاد القادر على مواجهة مخاطرها هو الاقتصاد القادر على المنافسة المعتمد على قاعدة صناعية تدعمها تقنية عالية [27] .

جـ - التركيز على الأنشطة الاقتصادية ذات الجدوى :

بإمكان كل مجتمع البحث في إمكاناته المتاحة ذات المزايا النسبية التي يتفوق بها على غيره فتسمح له بخوض غمار المنافسة من مركز قوة كالقطاع الزراعي والقطاع السياحي .

د – الاهتمام بالبحث والتطوير :

لقد زادت أهمية البحث والتطوير في العصور الحديثة نتيجة للمنافسة الشديدة بين المنتجين والمصنعين والتطور المتسارع في التقنيات على نحو لم يسبق له مثيل ، خاصة في تقنية المعلومات والحسابات

والاتصالات ، لذا أصبحت نتائج البحث والتطوير هي العصى السحرية التي تؤهل المتفوقين فيها للزيادة وإحراز التقدم في المنافسة الكبيرة بينهم

هـ - الاهتمام بالتدريب والتأهيل :

تقوم الحياة المعاصرة بكل أنشطتها على العلم ، وبمجرد ممارسة الحياة والاستمتاع بها على نحو مناسب يتطلب قدرا من العلم والمعرفة والخبرة في استخدام العديد من الوسائل والأدوات التي سيحتاج إليها الفرد في حياته اليومية ، ولا تأتي هذه الخبرة إلا بواسطة التأهيل والتدريب عن طريق الطرق العلمية الحديثة .

و – التكتل الاقتصادي :

لا خلاف على أن كل دولة مهما بلغت إمكانيتها الاقتصادية ستظل عاجزة بمفردها عن مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة ،فضلا عن أن يكون لها وجود يؤثر على الخريطة العالمية في أي شأن من الشؤون الاقتصادية أو غيرها ، أي أنه لا سبيل أمام أي دولة مهما عظمت سوى البحث عن التكامل والتكتل والوحدة مع مجموع الدول التي تماثلها أو تقاربها في معطيات عدة أهمها التقارب الجغرافي والسياسي والاحتياج المتبادل في الموارد والسلع التي تنتجها البلدان موضوع التكتل .

ز – محاربة الفساد :

من أخطر الظواهر السلبية في المجتمعات السياسية ظاهرة انتشار الفساد في المؤسسات والأجهزة والهيئات المسيرة للاقتصاد . وفي الجانب الاقتصادي يؤدي تفشي تلك الظاهرة إلى إعاقة أي توجهات حقيقية للتنمية الاقتصادية وإلى آثار سلبية فادحة الثمن ، لعل أبرزها التأثير السلبي على تدفق الاستثمارات خاصة الأجنبية منها .

المبحث الثاني

خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد

من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد نذكر ما يلي :

1 – تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية :

تعتبر الشركات متعددة الجنسية إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي ، من خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة ونقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية ، وتأكيد ظاهرة العالمية في كافة المستويات الإنتاجية و التمويلية .

وتكفي الإشارة في هذا المجال إلى أن هذه الشركات العملاقة ذات الإمكانيات التمويلية الهائلة ، تلعب دور القائد في الثورة التكنولوجية التي تملك وتطور الفن الإنتاجي إلى أن يصبح فنًا إنتاجيًا كثيف المعرفة ، وبالتالي فهي من هذا المنظور تعمق الاتجاه نحو العالمية (أو العولمة) أو عالمية الاقتصاد .

ومن جهة أخرى ، يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات الراهنة في تشكيل وتكوين وأداء الاقتصاد العالمي ، ومن أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي [28] :

- أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسية بالعالم ، إجمالي إيراداتها يصل إلى حوالي 44 % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتستحوذ الشركات متعددة الجنسيات في مجموعها على حوالي 40 % من حجم التجارة الدولية ومعظم الاستثمار الأجنبي المباشر في أنحاء العالم . ولذلك تلعب دورا مؤثرا في التمويل الدولي . كما أن حوالي 80 % من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات متعددة الجنسية،وهذا يوضح مركزها في الاقتصاد الدولي .

- تجاوز الأصول السائلة من الذهب والاحتياطات النقدية الدولية المتوافرة لدى الشركات متعددة الجنسية حوالي ضعفي الاحتياطي الدولي ، ويدل هذا المؤشر على مقدار تحكم هذه الشركات في السياسة النقدية الدولية والاستقرار النقدي العالمي .

والشركة متعددة الجنسية هي مقاولة دولية كبيرة لا تكتسب الصبغة الحكومية ، تنتمي إلى القطاع الصناعي والتجاري والمالي ، تقوم بعملية الاستثمار المباشر أو غير المباشر ، تراقب عدة فروع إنتاجية في دولة أو عدة دول أجنبية . لها حق الملكية ومهمة التسيير . وتهدف إلى تحقيق الربح

لارتباطها بنمط الإنتاج الرأسمالي ، وتضع استراتيجياتها وبنياتها التنظيمية على مستوى عالمي وشمولي (كوني) ، وذلك باحتفاظها بمركز القرار ووضع الاستراتيجيات ومراقبة كل الفروع [29] .

وعلى هذا الأساس تعتبر الشركات المتعددة الجنسية في كل معانيها أحد أهم السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، فهي تؤثر بقوة على تطوره من خلال ما يصاحب نشأتها من نقل التكنولوجيا والخبرات التسويقية والإدارية .

ويمكن تلخيص المؤشرات الدالة على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسية فيما يلي من النقاط :

- تسيطر على مصادر التمويل الدولية .
- تستحوذ على نسبة كبيرة من الناتج الإجمالي العالمي .
- تسيطر على جزء كبير من حجم التجارة الدولية .
- تسيطر على نسبة كبيرة من الأصول السائلة من الذهب الاحتياطات النقدية .
- تحكيم السيطرة على السياسة النقدية والمالية الدولية .
- لها دور القيادة في الثورة التكنولوجية المعلوماتية .

أ - الأسس التي تقوم عليها الشركات متعددة الجنسية :

لقد سعى البعض لتطوير بعض المفاهيم العامة للنظرية التقليدية من أجل فهم تدفق الاستثمار المباشر ، فرأس المال يتحرك من بلد لآخر استجابة للفروق في الإنتاجية الحدية لرأس المال ، وبالتالي يكون اتجاه الحركة من بلاد تتسم بوفرة رأس المال إلى أخرى تتسم بندرته النسبية ، ففي العادة تكون الإنتاجية الحدية لرأس المال أعلى في الأخيرة منها في الأولى من الناحية المجردة والنظرية ، لكن هذه النظرية تتناقض مع الواقع . ذلك أن الجزء الأكبر من الاستثمارات المباشرة يتحرك داخل أسوار المناطق المتطورة من النظام الرأسمالي . حيث تتقارب مستويات الإنتاجية الحدية لرأس المال .

والأهم من ذلك هو أن النظرية لا تميز بين الاستثمار المباشر من ناحية والغير مباشر من ناحية أخرى . فالأقرب إلى الحقيقة هو أن مبدأ تدفق الاستثمارات غير المباشرة هو الذي يكون من بلاد الفائض إلى بلاد العجز،

استجابة للتباين في معدلات الفائدة ، دون أن تحمل لمخاطر الإنتاج المباشر في بيئة أجنبية .

إن البحث عن اليد العاملة الرخيصة لا يلعب دورا رئيسيا في تطور الشركات المتعددة الجنسية ، إذ لو كان الأمر كذلك لتجمعت الصناعة العالمية في البلدان ذات الأجور المنخفضة ، ولا ننسى أن اليد العاملة الرخيصة في دول الجنوب تفتقر إلى الخبرة والانتظام . ومهما يكن فإن الصناعيين يتمسكون بأهم المعايير ، أ ي البحث عن أرباح جديدة بتقليص التكاليف ، وبالتغلغل في الأسواق الضخمة الشيء الذي يؤدي إلى ثلاث حالات ، تطابق ثلاث مناطق جغرافية هي كالآتي [30] :

1º – المناطق ذات الأجور المنخفضة ومواقع إنشاء المعامل بقصد إعادة التصدير : لا مجال هنا للأوهام . أي أن اهتمام الصناعين بدول الجنوب يقاس بوجود مناطق حرة وإمكانية الإعفاء من الضرائب وغياب القوانين الاجتماعية ، وبوجود يد عاملة ومنقادة وطائعة مع وجود الاستقرار السياسي والأمني ووجود القاعدة الهيكلية اللازمة للعملية الإنتاجية والتصديرية ، وليس بالتأكيد مساعدة البلد المضيف على الخروج من التخلف أو مساعدته على التحكم في سياساته الاقتصادية والاجتماعية ولا الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة ، وكأمثلة على ذلك ما حدث في تونس وماليزيا وهونغ كونغ .

2º – الأسواق الجديدة : كثيرا ما يتم إنشاء بعض الصناعات في دول الجنوب بهدف التغلغل في أسواقها الداخلية . هكذا ينصب الاهتمام على ضخامة السوق ، أي على القدرة الشرائية وحجم السكان .

3º – المناطق الغنية بالمواد الخام والطاقة : تتجه لهذه المناطق الصناعات الأساسية وصناعة تحويل المواد الطاقوية والمعدنية والزراعية . هنا تظهر أهمية الاستقرار السياسي والأمني بالنسبة للشركات الغربية ، كما يظهر الاهتمام بالبيئة الطبيعية وضرورة تصدير التلوث إلى دول الجنوب ومن هذه الدول : الزايير ، كينيا ، البرازيل ، المكسيك وكولومبيا .

مما سبق ذكره يتبين أن الشركات الكبرى تنمي أشكالا من التغلغل والسيطرة . تمكنها من اجتناب التورط في الأقطار المضيفة في حالة عدم وجود استقرار سياسي ، وذلك بالاكتفاء ببيع التقنية و البراءات وبإبرام

عقود مع الشركات المحلية ، وهذا ما يفسر الاتجاه المتزايد لرؤوس الأموال الأجنبية إلى قطاع الخدمات وخاصة البنوك ، شركات التأمين ، وعموما يمكن تلخيص الأسس التي تقوم عليها الشركات متعددة الجنسية فيما يلي [31].

1º– انخفاض التكاليف الإنتاجية : تبحث الشركات المتعددة الجنسية على الاستفادة من الإنتاجية المرتفعة لرأس المال والأجور المنخفضة والتكاليف الاجتماعية المنخفضة وكذلك تساهل قوانين الشغل وانعدام أو تخلف أنظمة الضمان الاجتماعي .

2º – وجود فضاءات ومناطق جغرافية وطنية مختلفة : وجود مناطق حرة و تشجيعات ضريبية ومالية وبنيات تحتية مهمة ومواد أولية وفير ورخيصة واستقرار سياسي وأمني .

3º - احتكار القلة والحجم الكبير للشركة : الاستفادة من السبق التكنولوجي وتوظيفه مع السيولات غير المستعملة.

4º – دوافع صحية : التخلص من بعض الصناعات التي تنشر ضررها على صحة الفرد والمجتمع وبعض الصناعات الملوثة للبيئة .

ب – الانعكاسات المترتبة عن الشركات متعددة الجنسية :

يتجلى تأثير الشركات متعددة الجنسية على الاقتصادات المضيفة فيما يلي [32].

1º - تأثير على النشاط الاقتصادي : فمن الناحية الإيجابية يوفر منتجات ذات أسعار منخفضة ، وتنمية صناعية إذا وجهت الاستثمارات إلى القطاعات ذات التكنولوجيات العالمية ، أما من الناحية السلبية ، فإن المنافسة الكبيرة التي تفرضها هذه المؤسسات سوف تؤدي بالمؤسسات المحلية إلى الإفلاس وعدم القدرة على المواجهة وهذا ما يؤدي إلى اندثارها ، والحقيقة الثانية أنه مستبعد جدا أن توجه هذه الاستثمارات إلى القطاعات ذات التكنولوجيات العالية .

2º – تأثير على ميزان الأداءات (المدفوعات) : إما بالإيجاب وذلك بتدفق الأموال الأجنبية الضرورية للاستثمار الأصلي وبتطور الصادرات إلى الدولة الأم أو دول أخرى ، أو سلبا بتدفقات مالية في اتجاه الخارج .

3º – تأثير على الشغل : والذي يبقى رهين التقدم التقني المتبع من طرف الفرع الإنتاجي والتغيرات الناتجة عن المنافسة .

4º – إشكالية نقل التكنولوجيا : تعتبر الشركة متعددة الجنسية وسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا ،لكن السؤال المطروح هنا هو مدى تأثير هذه الشركات على الرصيد العلمي والتقني الوطني للدول المضيفة ؟ .
إن هذا التأثير يبقى رهين طبيعة التكنولوجيا المتاحة والتكلفة الحقيقية للتكنولوجيا ، وفي الأخير درجة تكيف التكنولوجيا المستوردة مع الظروف والمعطيات المحلية .

2 – تزايد التكتلات الاقتصادية العالمية :

إن التطورات التي وصلت إليها البشرية في الوقت الحالي بفضل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، وما صاحب ذلك من توسيع للأسواق وتحرير التجارة الدولية ، جعل الدول تفكر في حماية نفسها من خلال تكوين تكتلات اقتصادية إقليمية ، وأحسن مثال على المستوى العالمي هو الاتحاد الأوروبي الذي سار بخطى ثابتة وبعزيمة كبيرة حتى وصل إلى الوضعية الحالية ، حيث أنه يهدف إلى مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية الاقتصادية وتكوين قوة يستطيع بها أن يسيطر على القارة الأوروبية ثم الانتقال إلى خارج أوروبا [33] .
ولقد شهد العالم مؤخرا نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية سواء كانت في إطار ثنائي أو إقليمي ، فهذه الظاهرة هي نتيجة للروابط التاريخية والثقافية والجغرافية القائمة بين الدول المنظمة إلى هذه التكتلات .
إذن فالتكتل الإقليمي ينقسم إلى قسمين . فالأول هو كلمة تكتل ونميز فيه بين اتجاهين هما :

الاتجاه الأول : اتجاه عام يعرّف التكتل على أنه شكل من التعاون أو التنسيق بين الدول المختلفة دون المساس بسيادة أي منها .

الاتجاه الثاني : اتجاه أكثر تحديدا ، حيث يعتبر التكتل عملية لتطوير العلاقات بين الدول . وصولا إلى أشكال جديدة ومشتركة بين المؤسسات والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة .

الثاني هو الإقليمي ومعناه وسط يتناول التفاعلات التعاونية بين الدول في منطقة معينة [34] .

ويبقى التكتل في مفهومه الحديث عملية سياسية ، اقتصادية واجتماعية مستمرة في اتجاه إقامة علاقات اندماجية متكافئة لخلق مصالح اقتصادية متبادلة وتحقيق عوائد مشتركة من خلال الاستغلال المشترك للإمكانيات والموارد المتاحة بغية خلق مزيد من التداخل والترابط بين هياكلها الاقتصادية والاجتماعية لصالح تحقيق التنمية وبلوغ درجة من الاندماج للوصول إلى الوحدة الاقتصادية . وهذا كله في ظل شرطية القرار السياسي الموحد في ظروف موضوعية وواقعية تخدم أهداف العملية التكتلية [35] .

ويعرف الدكتور لبيب شقير التكتل بأنه " عملية تحقيق الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مجموعة من الدول تتحدد درجاته المتصاعدة ابتداء من منطقة التجارة الحرة إلى الاتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة الموحدة ، فالتكتل الاقتصادي الكامل. ويتطلب إقامة التكتل الاقتصادي بأشكاله المتعددة وجود إرادة سياسية واعية وصارمة وتقبل التنازل عن بعض سلطات الدولة لصالح الجماعة المتكاملة التي يتم إنشاؤها "[36]

أما الدكتور رضوان زهرو فيعرف التكتل على أنه " اتفاق بين مجموعة من الدول يجمع بينها قاسم مشترك لتكوين منطقة اقتصادية يتحقق فيها الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول الأطراف ، بناءا على علاقات قد تتخذ أشكالا وصورا مختلفة ومتدرجة يترتب عليها توحيد السياسات داخليا وخارجيا بمستوى كلي أو جزئي"[37] .

من هذه التعاريف المذكورة سابقا يتضح أن عملية التكتل ليست بسيطة ، بل هي عملية على درجة من التعقيد والشمول في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أ – أسباب التكتل الاقتصادي الإقليمي :

هناك عدة أسباب تؤدي بالدول إلى القيام بالتكتل الاقتصادي وسنأتي على ذكرها فيما يلي [38] :

1º– وجود روابط تاريخية قوية بين دول المجموعة والقرب الجغرافي .
2º – وجود روابط قومية معينة بين شعوب مجموعة من الدول . لكن هذه الروابط القومية لا تكفي لوحدها . بل يجب توفر الإرادة السياسية والمصالح المشتركة والظروف الملائمة .
3º– الرغبة في تقوية التفاوضية ودعم الاستقلال السياسي والاقتصادي .
4º– الرغبة القوية خاصة للدول النامية في تحقيق النمو والالتحاق بركب الدول المتقدمة ، وهذا سيكون فوق الحسابات الضيقة للدولة والسيادة والسلطة وغيرها .
5º–الرغبة في تجنب النتائج السلبية التي تترتب على تحرير التجارة الخارجية ، مع الدول المتقدمة صناعيا ، خاصة إذا كانت الدول متقاربة فيما بينها في مستويات التنمية .

ب – أهداف ومزايا التكتل الاقتصادي الإقليمي :

هناك عدة مزايا وأهداف نذكر منها ما يلي [39] :

1º – اتساع حجم السوق .
2º– تنويع فرص استغلال الموارد وتحسينها في جميع المجالات المختلفة .
3º– تيسير الاستفادة من المهارات والفنيين والأيدي العاملة بصورة أفضل ونطاق واسع .
4º– تحسين شروط التبادل بين الدول الأعضاء .
5º– تعزيز القدرة التفاوضية بين الدولة والعالم الخارجي .

6º– الحصول على مستوى معيشي أفضل .
7º– زيادة قوة الترابط البيني بين الدول الأعضاء .
8º– حماية اقتصاديات الدول الأعضاء من التقلبات والسياسات الأجنبية .
9º– زيادة حجم التجارة الإقليمية (البينية) للدول الأعضاء .
10º- تسهيل عملية التنمية الاقتصادية .

جـ - أشكال التكتل الاقتصادي الإقليمي :

هناك خمسة أنواع للتكتل الاقتصادي الإقليمي وهي كالآتي [40] :

1º – مناطق التجارة الحرة : وفيها تلغى القيود الجمركية المفروضة على السلع الخاصة بالدول الأعضاء ، ولكن يحتفظ كل عضو بتعريفته الجمركية الخاصة بالنسبة للدول غير الأعضاء ، وقد تكون متعلقة ببعض المنتجات دون الأخرى ، وتعرف مناطق التجارة الحرة على أنها اتحاد جمركي ناقص .
2º – الاتحاد الجمركي : يعد درجة أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة ، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمرمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي . بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية ، ويمكن تلخيصه في أربع نقاط هي على النحو التالي [41] :

- وحدة القانون الجمركي والتعريفة الجمركية .
- وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء .
- وحدة الحدود الجمركية للدول الأعضاء .
- توزيع حصيلة الرسوم الجمركية حسب الاتفاقية المبرمة أو بالتساوي .

3º – السوق المشتركة : وفيها يضاف إلى مقومات الاتحاد الجمركي إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج فيما بين الدول الأعضاء في السوق .

4º – الوحدة الاقتصادية : ويقصد بها الاتحاد الاقتصادي ، وهي درجة أعلى من السوق المشتركة ، فيتم من خلالها إدماج اقتصاديات الدول الأعضاء في اقتصاد واحد وذلك عن طريق تجميع الموارد المادية والبشرية ، وتوجيهها بشكل يتفق مع الوضع الجديد وتوفير حرية انتقال

رأس المال والسلع والعمالة بين دول الاتحاد وذلك بقصد زيادة الإنتاج وتنمية الاستثمارات ، وتكامل العمليات الاقتصادية [42] .

5º – التكامل الاقتصادي : يتم من خلاله توحيد السياسات المالية والنقدية وسياسات مواجهة التقلبات الاقتصادية ، كما يتطلب الاندماج الاقتصادي الكلي إنشاء سلطة فوق قومية ، تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء [43] .

د – ذكر بعض التكتلات الجهوية الأساسية :

إن التكتلات الجهوية الموجودة اليوم هي امتداد لمرحلة نظام القطبية حيث تبلورت في إطاره . وهي تمثل مركز قوة أساسي في الاقتصاد العالمي وهي أساسا [44] :

1 – اتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية .
2 – تكتل الاتحاد الأوروبي .
3 – تكتل اليابان والصين .

هـ - ذكر بعض التكتلات الجهوية الفرعية :

يقصد بها المجموعات غير المنتظمة فعلا ضمن تكتل متكامل ، ولكن لها معطيات التكتل من الناحية الاقتصادية و السياسية والثقافية والاجتماعية والتاريخ الحضاري ، وهي كالآتي [45] :

1 – الدول المصنعة حديثا (النمور) .
2 – تكتل إفريقيا الاستوائية والشرقية .
3 – الوطن العربي : الشرق الأوسط ، المغرب العربي .
4 – إفريقيا النيباد .
5 – تكتل الدول الإسلامية .

3 – التدويل المتزايد في العلاقات الاقتصادية الدولية :

لعل من أهم الأحداث المميزة لعالمنا المعاصر هو تبني معظم الدول لنظام اقتصاد السوق في تسيير نشاطها الاقتصادي . لتصبح طريقة الإنتاج الرأسمالية هي النظام الاقتصادي السائد عالميا [46] .

لقد أصبح التبادل الدولي يتم حاليا لصالح الدول الرأسمالية المتقدمة من العالم
(الدول الصناعية) ، هذا التبادل الدولي يتم في ظل هيمنة القطاع المتقدم على القطاع المتخلف وهي كما ذكرنا سالفا [47] :

- الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة النافتا : التي تضم كذلك كندا والمكسيك .
- الاتحاد الأوروبي .
- اليابان ومعها مجموعة الأسيان التي تضم مجموعة الدول المصنعة حديثا وهي النمور الخمس : هونغ كونغ ، تايوان ، سنغافورة ، الفيليبين ، تايلندا .

هذا وتتميز الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة بسيطرتها على الشروط اللازمة لتجدد الإنتاج . وإذا كان الاقتصاد الدولي قد تميز منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، بترسيخ هيمنة رأس المال الأمريكي ، إلا أن هذه الهيمنة وما توفره من دور قيادي للولايات المتحدة الأمريكية بدأت في التراجع مع تزايد القوة الاقتصادية لليابان من جانب والاتحاد الأوروبي من جانب آخر .

هذا الـــــتدويل في العلاقات الاقتصـــــادية الدولية تتمثل أهم صوره فيما يلي [48] :

- نمو التجارة الدولية بمعدلات تفوق بكثير معدلات نمو الناتج المحلي على مستوى العالم .
- التوسع الهائل في أسواق المال العالمية وزيادة درجة تكاملها .
- تعددية العملات الدولية التي أصبحت تستخدم الآن كوسائل مقبولة عالميا في تسوية الحقوق والالتزامات .

كما أن هذا التدويل يتم في إطار تقسيم جديد للعمل الدولي ، والذي يتمثل في ثلاثة عناصر أساسية هي [49] :

- سوق عالمية وحيدة تقودها مبادئ التجارة الرأسمالية .
- دول متعددة القدرات والنظم تقودها الولايات المتحدة الأمريكية .
- تقسيم ثلاثي للقوى التي تتعامل في السوق وهي المركز ، شبه الضواحي والضواحي ، تشمل كل منطقة منها على مجموعة من الدول ، يتحدد لها أدوار ووظائف معينة في السوق .

4 – ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات :

كذلك يتميز الاقتصاد العالمي حاليا بوجود ما يعرف بالثورة الصناعية الثالثة ، التي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات والمراسلات والتكنولوجيا كثيفة المعرفة ، وتمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للاقتصاد العالمي في المرحلة الحالية ، ولقد ترتب على هذه الثورة العديد من النتائج لعل من أهمها نذكر ما يلي [50] :

- ثورة في الإنتاج : تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج ، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي ، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة ، وفقا لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية .

- ثورة في التسويق : نتيجة لعجز الأسواق المحلية عن استيعاب إنتاج المشروعات العملاقة ونتيجة للثورة في عالم الاتصال والمواصلات ، حيث أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمرا حتميا لضمان الاستمرار ، وقد يفسر ذلك جزئيا بالاتجاه إلى تكوين التكتلات الاقتصادية والاندماج الاقتصادي والإقليمي ، بل وقيام التحالفات الاستراتيجية بين الشركات متعددة الجنسية التي تلعب دورا متزايدا في هذا المجال .وفي دائرة هذه التكتلات الاقتصادية العملاقة ، اتضح أن 92 % من أصل 4200 تحالف استراتيجي بين هذه الشركات تم مع بداية عقد التسعينات بين الثلاثة الكبار في قمة الهرم القطبي الممثل في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان .

- ثورة في التكنولوجيا : هي تعدد الشبكات الاتصالية وانفجار المعلوماتية، وما إلى ذلك من صور التقدم التكنولوجي ، وهذه التطورات جعلت الدول المتقدمة عبارة عن شبكات يتعامل بداخلها بالرموز والبيانات والصور ، باعتبارها المحدد الجديد للنشاط الاقتصادي والمالي والاتصالي والاجتماعي والثقافي والعسكري ، وبذلك أصبح الإنسان العصري الناجح هو الذي يملك التكنولوجية الحديثة في جميع المجالات ، الأمر الذي يحتم علينا مضاعفة الجهود من أجل الانخراط في هذا العالم [51] .

5- تنامي دور المؤسسات النقدية والمالية والتجارية العالمية :

برزت فكرة تنظيم الاقتصاد العالمي أثناء الحرب العالمية الثانية بسبب الفوضى الاقتصادية والمالية والسياسية التي سادت ما بين الحربين ، والتي حالت دون قيام التعاون في ميدان التجارة الدولية ، فكانت هناك الأزمات المالية والنقدية والتجارية ومشاكل الصرف الخارجي ، وعملت مجموعة من الدول على تقييد الواردات في حين تقوم بتشجيع الصادرات كسياسة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات . وأيضا مشاكل انتقال رؤوس الأموال ومشكلة التنمية الاقتصادية ، لهذا اتفقت مجموعة من الدول على العمل من أجل توفير استقرار نقدي ومالي واقتصادي وسياسي ، فانعقد مؤتمر بروتن وودز عقب نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1944 بالولايات المتحدة الأمريكية ، لوضع أساس النظام العالمي الجديد وتم من خلاله عرض لمشروعي كينر ووايت ، ليتوصل المجتمعون وهم ممثلو 44 دولة إلى إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية ، ثم بنك الإنشاء والتعمير الدولي الذي أصبح يسمى فيما بعد البنك العالمي لتنظيم العلاقات المالية الدولية ، أما في مجال العلاقات التجارية الدولية فتم إنشاء الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية في 1946 بعد انعقاد المجلس الاقتصادي لهيئة الأمم المتحدة وكان هذا كله من أجل وضع مشروع ميثاق المنظمة العالمية للتجارة . لكن هذا لم يتحقق إلا بعد عدة جولات والتي كانت آخرها جولة الأورغواي من 1986 إلى 1993 ولم يتم المصادقة على إنشاء المنظمة العالمية للتجارة إلا بمراكش في ربيع 1994 وبالضبط في الخامس عشر أفريل وكانت النشأة الحقيقية للمنظمة في 01 / 01 / 1995 [52] .

وقد تحدثنا عن هذه المؤسسات بشكل مفصل ومدى تأثيرها في النظام العالمي الجديد في المبحث الثالث من الفصل الثاني بالتفصيل تحت عنوان مؤسسات العولمة .

6– **بعض الخصائص الأخرى :** هناك بعض الخصائص الأخرى التي تقل أهمية عن الخصائص الأولى لكن لا يمكن الاستغناء عنها . لذلك سوف نذكرها باختصار وهي على النحو التالي [53]:

أ – سيادة آليات السوق والسعي لاكتساب القدرات التنافسية : إن سيادة آليات السوق مقرونة ولها علاقة وطيدة بالديمقراطية وكذلك اتخاذ القرارات في إطار التنافسية من خلال الاستفادة من الثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات والمواصلات والمعلومات وتعميق تلك القدرات المتمثلة في الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة ، وبأحسن جودة ممكنة وبأعلى إنتاجية ، والبيع بسعر تنافسي على أن يتم في أقل وقت ممكن ، ومما لا شك فيه هو أن هذه السيادة التنافسية وسيادة آليات السوق مغشوشة وتخضع إلى سيطرة وهيمنة الدول الكبرى ، التي تستعملها لخدمة مصالحها الواسعة ، وهي استغلال الموارد الطبيعية للدول الضعيفة وبأسعار منخفضة ثم إعادة بيع المنتجات التامة الصنع وبأسعار خيالية (مرتفعة) لأنها هي التي تسيطر على السوق وآلياته [54] .

ب – تزايد الاتجاه نحو الاعتماد على الاقتصاد المتبادل : يظهر هذا من خلال التحولات التي شهدتها فترة التسعينات من اتفاقيات تحرير التجارة الخارجية ، وتزايد حرية انتقال رؤوس الأموال الدولية مع وجود الثورة التكنولوجية والمعلوماتية ، كما ينطوي مفهوم الاعتماد المتبادل على معنى تعاظم التشابك بين الأطراف المتاجرة ، وهو عكس التبعية الاقتصادية ، حيث أنه يعني وجود تأثير وتأثر من الطرفين ، ويكون كلاهما تابعا ومتبوعا في نفس الوقت .

وقد ترتب على زيادة درجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي ظهور آثار عديدة على الساحة الدولية لعل أهمها ما يلي [55] :

1º – زيادة درجة التعرض للصدمات الاقتصادية الوافدة من الخارج .
2º – سرعة انتقال الصدمات عبر أنحاء العالم .
3º – تزايد أهمية التجارة الدولية كعامل محدد من عوامل النمو .
4º – زيادة درجة التنافسية في الاقتصاد العالمي .
5º – انخفاض التعريفات الجمركية والمعوقات التجارية .
6º – انفتاح الأسواق المحلية على الأسواق العالمية .
7º – زيادة سرعة انتقال رؤوس الأموال .

المبحث الثالث

آليات العولمة

تمهيد :

إن حلم السيطرة على العالم حلم دائم راود ويبقى يراود الزعماء وحتى العلماء والفلاسفة ، فيقف أغلبهم يعد له العدة بدءا بوضع الخطط ووصولا إلى توفير وسائل تجسيده ، وبمجرد امتلاك أسباب القوة اللازمة لتحقيق ذلك يبدأ التنفيذ محليا ويمتد ليمس الجيران ثم الأقاليم إلى أن يصبح عالميا ، والتاريخ يشهد على ذلك بالوقائع .

فقد حاول ذلك الإغريق بإمبراطوريتهم التاريخية وكررها الرومان ثم بعدهم المسلمون (بدءا بالأمويين ووصولا إلى العباسيين) ، وكذلك فعل التاتار و الإسبان والفرنسيون والإنجليز والهولنديون وجيرانهم البلجيكيون وحديثا الألمان والروس (القرن الماضي) وكذلك يفعل الأمريكيون حاليا رغم علمهم بأن لا أحد قبلهم وصل إلى السيطرة على العالم برمته .

وامتلاك أسباب القوة الدافعة إلى هذا التوجه نحو السيطرة على العالم ، كانت ولا زالت ، تتضمن عدة جوانب أهمها الجانب السياسي والاقتصادي والعسكري والثقافي والعقائدي والإيديولوجي ، وإن تم التستر على الجانبين الأخيرين قدر المستطاع.وعند الحديث عن الجانبين السياسي والاقتصادي، واللذين هما شديدي الارتباط ، لا بد من الإقرار بأن من شروط العولمة ، حسب المبشرين بها ، هو تلاشي الدور التقليدي للدولة ووجوب ذوبان شخصيتها إلى درجة المس بحدودها السياسية لأن أسباب القوة مكنت لمنظري العولمة التأسيس لمؤسسات ذات نفوذ عالمي يمكنها اجتياح حدود الدول مدعية العمل على جعل الاقتصاد العالمي أكثر انفتاحا على بعضه البعض وأكثر ترابطا واستقرارا . ويساهم في تجسيد هذه الأهداف بشكل سريع تطور الاتصالات بشكل لم يعرف له العالم مثيلا .
وفي هذا الإطار تم توكيل المنظمة العالمية للتجارة (0 M C) ، التي حلت محل الاتفاقية العالمية للتجارة والتعريفة الجمركية (الجات)، للقيام بمهمة الـتقنين لإجراءات انفتـاح الاقتصاد العالمي ، وأوكل لصندوق النقد الدولي (F M I) تسطير سياسات إدارة الطلب للاقتصاديات التي تشتكي خللا في اقتصادها ، أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD) فأوكلت له مهمة وضع السياسات الهيكلية المتعلقة بالاستقرار البنيوي والتحتي للبلدان .

وعليه تعتبر كل من المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في رأي بعض المحللين ، بمثابة مثلث العولمة في الجانب الاقتصادي المؤثر حتما في الجانب الاجتماعي والسياسي وكذا الثقافي .

وفي رأينا أن هذه المؤسسات الدولية التي تتصاعد قوتها يوما بعد يوم ، أصبحت هي المتحدث والمنفذ الفعلي باسم رواد العولمة أي أقوياء العالم وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية .

وسنعرض فيما يلي تعاريف لهذه المنظمات والهيئات والدور الذي تقوم به على المستوى العالمي ، كما سنستعرض تعريفا للشركات المتعددة الجنسيات التي هي أيضا إحدى الأدوات الرئيسية للعولمة الاقتصادية إذ بواسطتها تتم عملية تدويل (عولمة) رؤوس الأموال والإنتاج والتسويق ومجمل العمليات المالية والتجارية ، وانتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغير ذلك .
بل إن عددا محدودا من هذه الشركات العملاقة يسيطر على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي .
وتشير كثير من الإحصاءات إلى أن دور الاستثمارات الأجنبية في عملية العولمة ولا سيما ما تقوم به الشركات متعددة الجنسيات هو دور أساسي وضروري لعملية تشكيل العالم الواحد الذي لا يمكن لجزء فيه أن يعيش في معزل عن بقية الأجزاء .
بل إن هذه الشركات العالمية المتعددة الجنسيات تتحكم في 75 % من إجمالي حركة التجارة الدولية للسلع المصنعة ، وأنها تمول ما لا يقل عن 75 % من أبحاث التنمية الصناعية في الدول النامية حسب التقارير الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية (أوسيد) [56] .

1)- المنظمة العالمية للتجارة :

غداة الحرب العالمية الثانية ، تبنت الأمم المتحدة فكرة التعاون الاقتصادي كأحد الأهداف الرئيسية للمنظمة ، موضحة في المادة الخامسة والخمسين من ميثاقها ، بأن البنى الاقتصادية هي إحدى الضمانات للسلم فظروف الاستقرار العالمي و الرفاه هي أهم الضمانات لعلاقات سلمية وودية بين الأمم قائمة على احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في حكم نفسها ولذا أعلنت عن إعطائها الأولوية للعمل على رفع مستويات المعيشة للشعوب والتشغيل الأمثل للأفراد وتوفير شروط التقدم والتنمية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي ، وعلى حل الخلافات الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالصحة العامة وما يرتبط بذلك من مشاكل ، وعلى تشجيع التعاون الدولي في الميادين الثقافية والتعليمية .
أي أن المنظمة برمجت لنفسها مهمة إعادة بناء نظام اقتصادي دولي متجانس يزيح النظام الاقتصادي الناتج عن المخلفات الكارثية للحربين العالميتين والأزمة الاقتصادية لعام 1929 . إعادة بناء تأخذ بعدين أساسيين :

- إنشاء نظام نقدي دولي يمثله كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي .
- إنشاء نظام تجاري دولي جديد وذلك بوضع هيئة تجارية دولية تكمّل مؤسستي بريتون وودز .

كل ذلك بدأ عام 1946 ، عندما استدعى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لهيئة الأمم المتحدة إلى عقد ندوة هافانا لغرض وضع ميثاق تأسيسي لمنظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة .

فاستكمالا للتداعيات الاقتصادية للحرب العالمية الثانية ، ورغبة من الولايات المتحدة في إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية الدولية بشكل يخدم مصالحها ، تقدمت هذه الأخيرة باقتراح إجراء مفاوضات حول التجارة الدولية تهدف إلى تحريرها من القيود التي تفرضها كل دولة .
وعلى ضوء هذا التحرك الأمريكي أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة قرار انعقاد المؤتمر الدولي للتجارة

والتوظيف في لندن عام 1946 لتستكمل أعماله في صيف عام 1947 ليختتمها في العاصمة الكوبية هافانا في عام 1948 مسفرا عن وثيقة عرفت باسم ميثاق هافانا أو ميثاق التجارة الدولية وكانت عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس الداعية للتوصل لاتفاقية التجارة الدولية ، هدفها تنظيم أساليب المبادلات التجارية بين الدول يضمن تحقيق العدالة فيما بينهما .

وخلال الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 1947 ومارس 1948 شاركت 56 دولة في المفاوضات التي كان من الضروري موافقة نصف الدول المشاركة على الوثيقة الناتجة عنها ، وأن تصبح الموافقة نهائية بعد المصادقة عليها من قبل الهيئات التشريعية لتلك الدول .

وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المبادر الأول والأساسي لعقد المؤتمر فقد كانت أول وآخر المتسببين في وأد ذلك الميثاق إذ قامت بسحب موافقتها المبدئية عليه ورفضت التصديق عليه مدعية أنه لا يتماشى ومصالحها وأولوياسءتها وذلك بعد فترة من التردد والمواقف الغامضة التي امتدت إلى غاية عام 1950 .

وبأسلوبها المعروف بالازدواجية في التحرك قامت الإدارة الأمريكية بالدعوة إلى عقد مؤتمر دولي عام في جنيف للتفاوض حول اتفاقية دولية لتحرير التجارة ، يتم فيه التفاوض على أساس ثنائي حول تبادل التنازلات الجمركية على السلع المختلفة ، على أمل جمع كل الاتفاقيات الثنائية التي يتم التوصل إليها وجعلها اتفاقية شاملة يتم ضمنها تحرير التجارة بين مجموع الدول المشاركة .

وكان للإدارة الأمريكية ما أرادت ، إذ مقابل إعلانها الرسمي رفض المصادقة على ميثاق هافانا وتقويضها لكل الجهود التي عملت على إنشاء منظمة التجارة الدولية ، تم التوصل للاتفاقية المتعددة الأطراف وأطلق عليها اسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة أو باختصار (جات) وهو أولى أحرف كلماتها بالإنجليزية والتي هي عبارة عن معاهدة دولية تنظم المبادلات التجارية بين الدول المنظمة تحت لوائها والتي بلغ عددها 23 بلد عام 1947 بعد أن بدأ بثمانية عشر دولة وليرتفع الآن إلى حوالي 140 دولة .

وإذا لم تكن الـ" جات" منظمة عالمية بالمفهوم القانوني الدولي ، مثل ما وصلت إليها بعدها المنظمة العالمية للتجارة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، فإنها رغم ذلك تضاهي بسمعتها تلك المنظمات بفضل ممارسة قوانينها خلال ما يقارب نصف قرن .
علما أن لها سكرتارية دائمة يوجد مقرها بجنيف . ويضع نظام الجات ، وهو نظام متعدد الأطراف ، مجموعة من المبادئ والأهداف تحكم التجارة الدولية . ومن أهم تلك المبادئ والأهداف يمكن أن نذكر على الخصوص:

أ) المبادئ :

- **مبدأ الدولة الأولى بالرعاية :**

والمقصود بها منح كل طرف نفس المعاملة الممنوحة من مزايا وإعفاءات يتمتع بها أي طرف آخر في سوق الدولة الأخرى .

- **مبدأ التخفيضات الجمركية المتبادلة :**

ويأخذ هذا المبدأ بنوعين من التخفيضات مباشرة وغير مباشرة ، فتتم الأولى من خلال المفاوضات التي تدور في إطار الجات أو خارجه بين دول هذه الأطراف في الاتفاقية ، أما الثانية فتتحقق من خلال النص في الاتفاقات التجارية على تطبيق شروط الدولة الأكثر رعاية .

- **مبدأ المفاوضات التجارية :**

رغم أن الاتفاقية ملزمة للدول الأعضاء في الجات ، إلى أن هذه الأطراف لا تملك سلطة الاختيار في التنفيذ أو الالتزام ، لذلك تتم المفاوضات في إطار الجات ولكن ليس بشكل نهائي بل في إطار مفاوضات متعددة الأطراف ، وخلال تلك المفاوضات يتم التوفيق بين الرسوم المطبقة في الدول الأعضاء على السلع كل واحدة على حدى .

- **مبدأ المعاملة الوطنية :**

يقضي هذا المبدأ بعدم اللجوء إلى حماية منتج محلي معين عن طريق فرض قيود غير تعريفية ، مثل الضرائب والرسوم وغيرها ، أي يجب إعطاء السلع المستوردة معاملة مماثلة لتلك المنتجة محليا .

- **مبدأ الشفافية :**

تنص اتفاقية الجات على تبادل التنازلات الجمركية بين الدول الأعضاء سواء بشكل كامل أو نسبي أو منخفض جدا ، ويتم ذلك من خلال مفاوضات ثنائية أو اتفاق جماعي يمس كافة الرسوم الجمركية دون استثناء ، وبنسبة معينة يتفق عليها الجميع .
وحتى تكتسي هذه المعاملات طابع الشفافية يجب على الدول الأعضاء أن تقتصر على حماية صناعتها المحلية من المنافسة الأجنبية باستخدام وسيلة الرسوم الجمركية فقط – وبالنسب المتفاوض عليها – دون اللجوء إلى إجراءات أخرى كمنع الاستيراد أو تقييده .

- **مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية :**

يظهر النظام التجاري العالمي عجزا واضحا في الوفاء باحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول النامية لذلك تقر اتفاقيات الجات بوجوب تقديم معاملات تجارية تفضيلية لتلك الدول ، وذلك عن طريق فتح أسواق الدول الصناعية أمام منتجاتها مما يزيد من حصيلتها من الصرف الأجنبي الذي يسمح لها بوضع وتنفيذ برامج تنمية اقتصادية فعالة ، وهو مبدأ أقرب منه إلى النظرية من التطبيق .

ب) الأهداف : (نلاحظ أنها ترتبط ببعضها ارتباطا وثيقا) :

- العمل على زيادة وتوسيع حجم التجارة الدولية ورفع القيود المحلية عنها وذلك من خلال تخفيض القيود الجمركية والكمية .
- تسهيل الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء ، وإلى مصادر المواد الأولية فيها .

- الاستغلال الكامل والأمثل للموارد الاقتصادية العالمية أينما وجدت مما يسمح بالتوسيع في الإنتاج وفي المبادلات التجارية على المستوى العالمي ، ويشجع حركة رؤوس الأموال على نفس النطاق،فتزداد الاستثمارات العالمية توسعا وتوزيعا في جميع أنحاء العالم .
- ارتفاع مستويات الدخل القومي بشكل حقيقي في جميع الدول المنطوية تحت الجات ويزداد الطلب الفعال بها توسعا ونشاطا .
- إرساء منهاج للمفاوضات بين الدول الأعضاء عند وقوع مشاكل تتعلق بالتجارة العالمية مما يجنبها المنازعات وفي ذلك علاج نوعي لمشاكل التجارة العالمية وضمان للاستقرار .

لقد تمثلت الوظيفة أو المهمة الرئيسية للجات في الإشراف على جميع جولات المفاوضات حول التعريفة الجمركية ، والقواعد المنظمة للتجارة العالمية . وقد بلغ عدد هذه الجولات ثمانية بدءا بجولة جنيف (1947) وانتهاء بجولة أورغواي (1986 - 1993).

ولا بأس بالتذكير بالجولات كاملة ، مكانا وتاريخا وعدد الدول المشاركة :

- جولة جنيف 1947 (بمشاركة 23 دولة).
- جولة أنسي بفرنسا 1949 (بمشاركة 13 دولة).
- جولة توركاي بإنجلترا 1951 (بمشاركة 38 دولة).
- جولة جنيف 1956 (بمشاركة 26 دولة).
- جولة ديلوت بجنيف وامتدت من 1960 إلى 1961 (بمشاركة 26 دولة).
- جولة كنيدي بجنيف وامتدت من 1964 إلى 1967 (بمشاركة 62 دولة).
- جولة طوكيو وامتدت من 1973 إلى 1979 (بمشاركة 102 دولة).
- جولة أورغواي وامتدت من 1986 إلى 1993 (بمشاركة 92 دولة).

استغرقت الجولة الأخيرة من المفاوضات (جولة أورغواي) سبع سنوات مستمرة بعد أن كان مقررا لها الانتهاء خلال 4 سنوات ، ويعود ذلك إلى بروز تباين كبير في آراء الدول المشاركة

كمجموعات (الدول الأوروبية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، الدول النامية) بدافع الحرص على المصالح الاقتصادية والتجارية لكل مجموعة في إطار متعدد الأطراف .

ولكن كان لا بد لهذا المجهود الدولي التوصل إلى اتفاقية تخص أكبر قدر من التوازنات في المصالح الفردية لجميع الدول المشاركة . وهكذا ، وفي عام 1991 تقدم السكرتير العام للجات آنذاك بمشروع وثيقة ختامية للجولة الأخيرة يعد حصيلة مفاوضات مضنية بين الدول المشاركة .

وقد تضمن مشروع الوثيقة (28) وثيقة قانونية تقترح مزيدا من الإجراءات لتحرير التجارة العالمية في جوانبها السلعية و الخدماتية وكذا ما تعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

وأثناء سنوات مفاوضات الجولة الأخيرة ، وبالتحديد في مارس 1990 ، أعلنت المجموعة الأوروبية عن طريق وزير خارجية إيطاليا بدء دراستها فكرة إعادة إحياء فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة ، وذلك بالتشاور مع كبار شركائها التجاريين ، تكون مهمتها الإشراف على الاتفاقيات التي ستتوج مفاوضات جولة أورغواي .

وفعلا ، وبعد حوالي 47 عاما من بدء تاريخ التفكير في إنشاء منظمة عالمية للتجارة ، وإعلان عقد اجتماع وزاري رسمي في مدينة مراكش المغربية في أفريل 1994 ليُعلَنَ فيه انتهاء جولة أوروغواي المتعلقة بمفاوضات تحرير التجارة العالمية في إطار الجات ، وإعلان قيام منظمة التجارة العالمية . واعتمد المؤتمر سبع وثائق قانونية (أو ما عرف بالقرارات) هي حصيلة مفاوضات مضنية ثنائية ومتعددة دامت مدتها سبع سنوات كاملة .

وهكذا تعد منظمة التجارة العالمية إطارا مؤسسيا يضم جميع الاتفاقيات والترتيبات التي أبرمت تحت رعاية الجات ، بالإضافة إلى النتائج الكاملة لجولة أوروجواي ، وهي منظمة دولية لها سلطات تعاقدية لوضع القواعد ، واتخاذ التدابير ، وإصدار الأحكام بشأن جميع الأمور المتصلة بالتبادل التجاري الدولي في السلع والخدمات ، وهي بالتالي توفر إطارا قانونيا لإجراء المفاوضات التجارية بين الأعضاء فيما يختص بالاتفاقيات والوثائق القانونية التي تخضع لإشرافها.وتشمل التجارة في السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار ، والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية ، بالإضافة إلى الوثائق

الخاصة بالنواحي الإجرائية ، وطبيعة عمل المنظمة . وفي إطار المنظمة يتساوى جميع الدول الأعضاء في الحقوق ، بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها الاقتصادية ، أو حجم تجارتها الدولية . بينما تختلف الالتزامات باختلاف مستويات التنمية في هذه الدول [57].

هذا إذن عن المراحل المتسلسلة والطويلة التي مرت بها عملية التفكير والتخطيط والتنفيذ لولادة المنظمة العالمية للتجارة . فماذا عن دور هذه المنظمة في الاقتصاد العالمي حاليا ؟

لقد بلغ عدد الدول التي وقعت على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش 111 دولة ، ووصل عدد الأعضاء بحلول عام 2007 إلى 151 دولة آخرها الفيتنام . وتغطي هذه الدول أكثر من 90 % من حجم التجارة العالمية . ويشمل نطاق ولاية المنظمة التجارة السلعية والتجارة في الخدمات والحقوق الملكية الفكرية ، وإجراءات الاستثمار ، والعلاقة بين التجارة والبيئة . كما تشمل أيضا السياسات التجارية للدول ، ونظم الجمارك وإجراءات الواردات ، ودعم الصادرات ، وأثر اتفاقيات المنظمة على القوانين والتشريعات السارية في الدول الأعضاء ، وضرورة تعديلها لتتفق مع أحكام هذه الاتفاقيات[58].

إذن يمكن تأكيد القول بأن المنظمة العالمية للتجارة هي المشرفة الرئيسية على نظام التجارة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، وبالتالي فهي المنظمة المسؤولة عن تنفيذ العولمة الاقتصادية ، وما يتبعها من انعكاسات على مجالات أخرى ، عن طريق ممارسة الدور الرئيسي في تكريس تحول الاقتصاديات المحلية المنغلقة على نفسها إلى اقتصاديات منفتحة وقابلة للاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل فعلي وكامل ، وما ينجر عن ذلك من تأكيد لعولمة الأسواق والدفع بالدول إلى التنافس على المزايا التنافسية لتلك الأسواق .

وتأكيدا على أن عملية إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو استكمال لعملية تدعيم أركان النظام الاقتصادي المعولم فقد نصت الفقرة الخامسة من المادة الثالثة من اتفاقية إنشاء المنظمة على ضرورة التعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتصبح

الهيئات الثلاث فعلا أركانا أساسية لثالوث إدارة الاقتصاد العالمي الجديد .

وإذا كان هنا من ضرورة لذكر المزايا النظرية لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ، لأن المولود لا يزال في سنواته الأولى وبالتالي فإن الكثير من الاتفاقيات لم يبدأ تطبيقها ليحكم على إيجابياتها وسلبياتها ، فإنه بالإمكان ذكر ما يلي :

- تم استدراك النقائص التي عرفتها مجموعة الضوابط والقواعد المسؤولة عن تحرير التجارة العالمية خلال مراحل وجود وتطور الجات ، وبالتالي تم التوصل إلى نظام رقابة أكثر انضباطا وفاعلية ، عند تنفيذ الاتفاقيات .

- تم إرساء نظام متكامل وأكثر صرامة وعدلا لأجل تسوية المنازعات التي قد تحدث بين الدول الأعضاء في المنظمة . لأن قراراتها ملزمة للجميع مع توفير حق الاستئناف في قرارات التحكيم ووجوب إعادة النظر فيها . وفي ذلك حماية لمصالح الدول الضعيفة من سطوة الدول القوية اقتصاديا .

- تحقيق قدر أكبر من مشاركة الدول النامية في النظام التجاري العالمي الجديد عن طريق ما وفر من ديمقراطية في اتخاذ القرارات حيث تتمتع جميع الدول الأعضاء في المنظمة بسلطة تصويتية متساوية بغض النظر عن حجمها الاقتصادي والتجاري .

يقول المدير العام للمنظمة العالمية للتجارة :" إننا بفضل التحرير وتشجيع المنافسة ، التي حددناها للدفاع عن المنافسين الجدد والمنافسين الصغار أمام الوضعيات الاحتكارية للشركات الكبرى الموجودة ، نعطي الإمكانية لكل دول العالم غنيها و فقيرها وعلى قدم المساواة ، للوصول إلى الخبز والتربية . هذا مسلسل ثوري لأنه سيغير جذريا غد المجتمع الإنساني ، ولا يمكن إيقافه لأن التحدي الذي نرفعه يتجاوز مسألة فتح الأسواق ، لأننا نحاول تحسين ظروف عيش دول العالم الفقيرة . هؤلاء لا يمكن أن يبقوا في معزل عن أرباح شمولية الاقتصاد و العولمة " [59].

- تقوية النظام القانوني المتعلق بالاتفاقيات بوجه عام ، خاصة فيما تعلق بالإجراءات الخاصة بالوقاية من واردات الدول الأعضاء فيما بينها ، ومكافحة إجراءات الدعم والانحراف ، لأن في ذلك حماية للدول النامية من تأثيرات الفوارق الهائلة في الإمكانيات والقدرات التنافسية التي تمتاز بها الدول المتقدمة .

لكن مقابل هذه الإنجازات الإيجابية في ظاهرها على الأقل ، لأنها في بداية مرحلة التطبيق ، هناك مخاوف شتى يطرحها بعض المفكرين وأصحاب القرار خاصة في الدول النامية أو من يناصر قضاياها في الدول المتقدمة . من ذلك التخوف من الآثار السلبية لتحرير التجارة على الصناعات الوطنية ومنها الانخفاض المتزايد في مستويات الأجور والعمل وبالتالي اتساع رقعة الفقر.
كما يرى المتخوفون من التحرير المطلق للتجارة العالمية أن المنظمة تفرض على أعضائها أنظمة قانونية معينة على نحو يتعارض مع سيادة الدولة وأحيانا يتعارض مع قيم أو عقائد بعض الدول (مثال عدم استطاعة دولة ما منع استيراد سلعة محرم استهلاكها في عقيدتها ، أو وضع ضوابط تخص الأجانب الذين يدخلونها قصد العمل أو السياحة).

وعن المساس بالسيادة وفرض نوع من النظم القانونية، يرد السيد مايك مور ، المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بالقول : (إن كل ما تطالب به المنظمة هو شفافية في المعاملات وقابلية للتنبؤ ونظام قضائي واضح المعالم يتيح للتاجر أو المستثمر الأجنبي أن يعرفا مقدما حدود حقوقه والتزاماته). ولكنها لا تحدد طريقة تحقيق ذلك ولا تفرض أي نوع من النظم القانونية ولا تتدخل في كيفية تسيير كل دولة شؤون سياستها التجارية .
كما يؤكد المدير العام للمنظمة في موقع آخر بأن " من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها الجات والمنظمة العالمية للتجارة أنه لا يجوز إجبار أية دولة عضو على قبول استيراد أي سلعة أو القيام بأي عمل إذا كان ذلك ينطوي على مخالفة النظام العام والآداب للدولة صاحبة الشأن. وهذا المبدأ منصوص عليه صراحة في المادة 20 من اتفاقية الجات"[60] .

وخلاصة القول أن الجات وبعدها المنظمة العالمية للتجارة هي بصفة أساسية إطار عام للتفاوض . فمثلا عملية تخفيض التعريفة الجمركية في ظل الجات تتم عن طريق التفاوض بين الدول الراغبة في ذلك بشكل متبادل يراعي المصلحة الوطنية للطرفين . أي أن التخفيض يتم اختياريا ودافعه الأساسي هو المصلحة المتبادلة .

وعليه فالسبيل الوحيد الذي يجب على الدول النامية سلوكه قصد تحسين شروط تعاملاتها التجارية مع الدول المتقدمة في ظل عولمة جارفة للاقتصاد هو انخراطها في المنظمة العالمية للتجارة .

صندوق النقد الدولي :

تأسس صندوق النقد الدولي عام 1945،وبلغ عدد أعضائه 187 دولة إلى غاية عام 2002.ومن مهامه الأساسية الإشراف على انتقال الأموال ذات المدى القريب عبر الحدود ، والسعي إلى استقرار الوضع المالي للدول الأعضاء وعلى التعديل المنهجي والمدروس للسياسات الاقتصادية في الدول التي تواجه أزمات مهمة ومزمنة نتيجة ضخامة ديونها الخارجية أو انتقالها من نظام اقتصادي موجه إلى اقتصاد ليبرالي.

ولمعرفة كيفية وظروف نشأة صندوق النقد الدولي لا بد من العودة إلى عام 1941 أين وضع هاري وايت (Harry white) - الذي لعب فيما بعد دورا أساسيا في تصميم صندوق النقد الدولي - مذكرة حول برنامج للدول المتحالفة في الشؤون النقدية والمصرفية . وكان وايت يرى أن إنشاء بنك دولي يمكن أن يمثل حافزا للدول للاشتراك في نظام تثبيت أسعار الصرف فيما بينها . ومنها اقترح أيضا إنشاء صندوق لتثبيت أسعار الصرف يكون صونا لهذا البنك . وفي أفريل 1942 أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع لهذا الصندوق والبنك . وعلى إثر ذلك وجه الرئيس روزفلت مورجنتاو(Henry Morgenthau) لبدء المشاورات حول هذا البنك ، وهي المشاورات التي تمت أساسا مع الجانب البريطاني الذي كان له مع الولايات المتحدة الأمريكية الدور الأكبر في وضع أسس النظام الاقتصادي الدولي الجديد . ويمكن القول بشيء من المبالغة ، أن هذا النظام الجديد كان حصيلة التفاعل بين آراء كينز ووايت . الأول مسلحا بخيال واسع وقدرة نظرية هائلة تمثلت في كتابه الشهير " النظرية العامة "،والثاني مستندا إلى القوة الاقتصادية الطاغية لدولته الولايات المتحدة الأمريكية . ومع ذلك فقد جاء النظام الاقتصادي الجديد متضمنا بصمات وايت بدرجة أكبر من تأثير كينز. وقد تم الاتفاق نهائيا على إنشاء البنك مع صندوق النقد الدولي ضمن اتفاقية بريتون وودز Bretton Woods والتي تضمنت أهم معالم النظام الاقتصادي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية [61].

إذن تأسس صندوق النقد الدولي بموجب الاتفاقية التي توصل إليها مؤتمر بريتون وودز ، وأصبحت تلك الاتفاقية نافذة بداية من تاريخ 27 ديسمبر 1945 ، إذ أودعت 22 دولة وثائق التصديق المتفق عليها لدى الولايات المتحدة الأمريكية .

وما بين 8 و14 مارس 1948 انعقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق في ولاية جورجيا بأمريكا بناء على دعوة من الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة أكبر حصة مساهمة في الصندوق ، واتخذت مدينة واشنطن مقرا للصندوق بدل مدينة نيويورك التي اقترحها الوفد البريطاني .

وصندوق النقد الدولي مؤسسة متخصصة من مؤسسات الأمم المتحدة لا يشترط للعضوية فيه عضوية في منظمة الأمم المتحدة . ولا فرق فيه في الحقوق والالتزامات بين الأعضاء الأصليين (الدول التي حضرت مؤتمر بريتون وودز والتي أودعت وثائق الانضمام قبل نهاية ديسمبر 1946) والأعضاء الجدد (الدول التي انضمت إلى الصندوق بعد ديسمبر 1946).

ولكل دولة عضو في الصندوق حق الانسحاب منه وذلك بعد إبلاغه بنيتها في ذلك .

أما عدد الأصوات التي تمتلكها كل دولة عضو في الصندوق داخل أجهزته المختلفة إنما يتوقف على حجم حصتها فيه .

والجدول التالي: الصادر عن بيانات صندوق النقد الدولي في أفريل 2000 ، يمكنه أن يعطينا صورة عن قوة التصويت للدول الأعضاء ويظهرأن والولايات المتحدة الأمريكية تمتلك قوة التصويت الأقوى إلى حد ممارسة حق الفيتو من جانب واحد مما يجعل سلطتها وقراراتها مقبولة ولا تناقش . وهو ما يدفع إلى الخلط ما بين سياسة الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصادية وسياسة صندوق النقد الدولي ، ويعمق أزمة الدول النامية في مدى استقلالية صندوق النقد الدولي .

التوزيع الرسمي لقوى التصويت داخل صندوق النقد الدولي
عام 2000

البلد	عدد السكان بالملايين	نسبة الصوت التنفيذي داخل الصندوق
الولايات المتحدة الأمريكية	276	% 17,68
المملكة المتحدة	59	% 5,1
ألمانيا	82	% 6,19
فرنسا	59	% 5,1
اليابان	126	% 6,23
المملكة العربية السعودية	21	% 3,27
المجموع	623	% 43,67
الدول الأخرى	5,4 بليون	% 56,33

ولصندوق النقد الدولي أهداف محددة عرفتها المادة الأولى من الاتفاقية المنشئة له ، وهي[62]:

- تحقيق استقرار الصرف وتجنب تبادل التخفيضات في أسعار الصرف ما بين الدول ، الأمر الذي يعني إمكان تعديل أسعار الصرف الثابتة ، وفقا لشروط محددة وتحت رقابة دولية ، وليس بمطلق حرية كل دولة .
- إقامة نظام متعدد الأطراف للمدفوعات التجارية الجارية بين الدول الأعضاء في الصندوق وإلغاء القيود على الصرف التي تعيق نمو التجارة العالمية .
- توفير الثقة للدول الأعضاء بوضع موارد الصندوق تحت تصرفها ، في ظل الضمانات الضرورية وإتاحة الفرصة لها على هذا النحو لإصلاح الاختلال الذي تتعرض له موازين مدفوعاتها وتجنيبها الالتجاء من أجل تحقيق هذه الغاية إلى اتخاذ إجراءات من شأنها الحد من انتشار الرخاء على المستوى الداخلي أو الدولي .
- تشجيع التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية ، عن طريق مؤسسة دائمة تقدم للدول إطارا للتشاور والتفاوض فيما بينها لحل المشكلات النقدية الدولية .

- العمل عل تقصير أمد الفترات التي تختل فيها موازين المدفوعات للدول الأعضاء والحد من درجة اختلال هذا التوازن .

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف ، فإن الصندوق يقوم بإمداد الدول الأعضاء بالعملات الأجنبية عن طريق بيعها لها بعملاتها الوطنية ، كي تتغلب تلك الدول على الصعوبات التي تواجهها نتيجة عجز ميزان المدفوعات .

ولصندوق النقد الدولي موارد (أو رأس مال) مصدره مجموع حصص الدول الأعضاء فيه . ولحجم تلك الموارد أهمية كبيرة لأن الصندوق يعتبر بمثابة مجمع لوسائل الدفع الدولية وظيفته إدارة وصيانة حسن سير النظام النقدي العالمي الجديد .

ويعتبر الصندوق بمثابة المالك القانوني لمجموع تلك الأموال أو الموارد بصفة مطلقة .

وبصفته كيانا قانونيا مستقلا فإن اتفاقية إنشاء الصندوق تحدد له أربعة أجهزة تمثل الهيكل التنظيمي لعملية تسيير البنك ، وهي :

- مجلس المحافظين : ويعد بمثابة السلطة العليا في الصندوق التي تتمتع بكافة الصلاحيات اللازمة للإشراف على كافة شؤونه .

- مجلس المديرين التنفيذيين: وتوكل له مهمة تسيير أعمال الصندوق وإدارة شؤونه اليومية .

- مدير الصندوق : ومهمته رئاسة المجلس التنفيذي ، ولكنه لا يملك صوتا فيه ، إلا إذا تطلبت وضعية ما ترجيح عدد الأصوات داخل المجلس في حالة انقسام تلك الأصوات . ويتم انتخابه (مدير الصندوق) من طرف المديرين التنفيذيين .

- هيئة موظفي الصندوق : وتتشكل من مجموع موظفي الصندوق الذين يتم تعيينهم من طرف مدير الصندوق على أساس الكفاءة والتخصص الذي تتطلبه مهام الصندوق . ويلتزم الموظفون كتابيا بعدم قبول أية تعليمات من طرف أي حكومة أو سلطة خارجة عن هيئات الصندوق ونظامه الخاص .

البنك الدولي للإنشاء والتعمير :

هو أحد المؤسسات الناتجة عن اتفاقية بريتون وودز الموقعة عام 1994 . فقد أنشئ عام 1945 ليبدأ نشاطه الفعلي عام 1946 . ويضم البنك الدولي للإنشاء والتعمير جميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي ويزداد عدد أعضائه بزيادة عدد أعضاء صندوق النقد الدولي . وقد جاءت عملية إنشائه كتلبية إلى الحاجة الماسة إلى رؤوس الأموال التي تطلبتها عملية إعادة بناء ما دمرته الحرب العالمية الثانية من جهة ، وتقديم القروض التي تحتاجها الدول النامية لتموين مشروعات التنمية الاقتصادية . وكذا تسهيل انتقال الأموال الخاصة فيما بين الأسواق المالية ، أو من الدول التي تتوفر لديها فوائض مالية إلى الدول النامية .

ولا يعتمد البنك الدولي للإنشاء والتعمير على رأسماله المدفوع فقط منه للقروض أو ضمانها ، بل يعتمد ، وبصفة رئيسية ، على ما يستقطبه من رؤوس الأموال الخارجية . وبالتالي فهو نموذج جيد للتعاون ما بين رأس المال الحكومي ورأس المال الخاص في ميدان الاستثمار الدولي .

إضافة إلى تلك المهام الأساسية يقوم البنك الدولي بتقديم المعونة الفنية للدول النامية ذات العضوية فيه لتحضير عمليات الاقتراض بدءا بتحديد الأولويات في اختيار المشاريع التنموية والإجراءات الإدارية والتنظيمية اللازمة لحسن تنفيذها .

كما يقوم البنك الدولي بتشجيع الاستثمار الخاص ، وكل ما يتعلق بتوسيع رقعة هذا القطاع ، كاجتذاب رجال أعمال ورؤوس أموال إلى محيط النشاط الاقتصادي بهدف دعم التنمية الاقتصادية . وبالتالي رفع مستوى المعيشة في الدول النامية .

ويقدم البنك الدولي قروضا للدول النامية التي تسجل تقدما نوعيا في نموها الاقتصادي والاجتماعي بأسعار فائدة تتناسب والتكلفة التي يتحملها البنك من اقتراضه بدوره من أسواق رؤوس الأموال .

الشركات متعددة الجنسيات :

هي شركات يمتد مجال تدخلها إلى دول متعددة في نفس الوقت . وتتنوع بتنوع نشاطاتها . فمنها ما يعتمد على تصدير المنتجات بواسطة فروع تقيم في دول مختلفة ، أو بالإنتاج خارج الدولة الأم من خلال فروع ناتجة عن عملية استثمار مباشر في الخارج ، أو عن طريق عملية شراء شركات محلية .

وبواسطة هذا النوع من الشركات، والتي تسمى أيضا بالعابرة للقوميات ، تتم عمليات تدويل أو عولمة رؤوس الأموال والإنتاج ومجمل العمليات التجارية ، وكذا انتقال المعلومات وشبكة الإعلام وغيرها .

فهي تعتبر إحدى السمات الأساسية للاقتصاد العالمي وأحد أكبر القوى المؤثرة فيه . ويزداد تعاظم مداها ودورها يوما بعد يوم .

وقد أحصى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (CNUCED) بداية العام 2000 ما عدده 63000 شركة متعددة الجنسيات يتبعها 690000 فرعا عبر العالم . بينما كان عددها عام 1995 نحو 44500 شركة متعددة الجنسيات يتبعها حوالي 277000 فرع . أما في نهاية الستينات وحسب نفس المصدر ، فلم يكن عدد الشركات المتعددة الجنسيات قد تجاوز 7000 شركة [63].

وتعمد هذه الشركات إلى التخصص في إنتاج سلع معينة بكل مراحل إنتاجها دون التموضع في بلد واحد ، بل يتم إنتاج مكونات المنتوج الواحد في عدد من الدول مراعية أحسن ظروف إنتاج أجزاء المنتوج الواحد ، وفي ذلك انتقال من استراتيجية الإنتاج العالمي . ويتحقق التكامل بين أجزاء الإنتاج عن طريق فتح الحدود ورفع القيود في إطار حرية التجارة العالمية التي هي أبرز سمات العولمة .

وهناك نوع آخر من الشركات متعددة الجنسيات الذي يعمد إلى تنويع الأنشطة التي يشتغل فيها دون وجود علاقة نوعية بين تلك المنتجات . فشركة إنتاج سلع معينة كالأجهزة الإلكترونية مثلا من حقها امتلاك شركات للإعلام والإشهار . والهدف من تنويع نشاطاتها هو تعويض أية خسارة محتملة في أي من النشاطات المتنوعة بأرباح تحققها من النشاطات الأخرى .

وهناك شكل آخر لهذه الشركات ناتج عن اندماج شركات من جنسيات مختلفة بعضها ببعض أو شراء بعضها للبعض الآخر بحثا عن تركز رأس

المال والإنتاج بغرض تقوية القدرة التنافسية في السوق العالمية وهو ما يعرفه قطاعي الصناعة (سيارات ، طائرات ، الخ) والبنوك بشكل خاص .

وإذا كان من مزايا هذه الظاهرة بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات هو تخفيض الإنتاج ومضاعفة الأرباح وتقوية القدرة التنافسية ، فإنها في المقابل تؤدي إلى تقليص فرص العمل بشكل هام وبالتالي زيادة البطالة مما يكرس اللامساواة بين فئات المجتمع الواحد ، هذا اجتماعيا . وعلى الصعيد السياسي ، يؤدي النفوذ الاقتصادي والمالي لهذا النوع من الشركات إلى إضعاف السيادة الوطنية للدول متمثلة في تقلص قدرات الحكومات على المراقبة والنقابات العمالية على الدفاع على حقوق العمال .

إن الأمر يتعلق بشركات ضخمة تسعى وراء الربحية أولا وأخيرا ، وهي لا تعنيها مصالح اقتصاد البلد الذي تعمل فيه ومتطلبات نموه ، إذ أن تموضع الإنتاج لا يعرف معنى للانتماء ، المهم أن يكون الإنتاج جيدا ، ذو جودة عالية وسعر أقل ، ويد عاملة رخيصة، واستثمارات أقل تكلفة . وبمجرد أن تجد هذه الشركات أن مصالحها لم تعد جيدة في هذا البلد من العالم ، بل في بلد آخر ، فإنها تنقل نشاطها واستثمارها إلى البلد الذي تحقق فيه أكبر ربح ممكن .

وعليه ، فإن الشركات المتعددة الجنسيات هي مرحلة جديدة من تطور الرأسمالية الصناعية بسياساتها الاحتكارية ، خاصة بعد انتهاء الحرب الباردة ، معتمدة على نظرية متكاملة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا عنوانها العولمة واقتصاد السوق و الخوصصة وتقليص دور الدولة وخلق المنافسة دون حواجز ولا ضوابط متحججة بفرضية أن تراجع دور الدولة يعطي السلطة الحقيقية لعوامل السوق باعتبار أن آليات السوق تحقق التوازن .

إن هذه الشركات العملاقة هي نتاج التغيرات الإقليمية والتحولات الاقتصادية والاجتماعية لنظام عالمي جديد بمضامينه وأبعاده الإنسانية والاجتماعية والمالية والثقافية والسياسية المبني على اقتصاد السوق ، وتقليص دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لصالح هذه الشركات والمؤسسات الدولية التي أخذت تفرض على الدول النامية سياسات وبرامج إعادة هيكلة وإصلاح اقتصادي،وتحدث تغييرات جوهرية في طبيعة العلاقات الدولية وتعديل أسس الولاء من الدولة الوطنية إلى الولاء للمنظمات والهيئات العالمية وعلى رأسها هذه الشركات ذاتها ، مما أضعف سيادة الدول وقلص دورها الاقتصادي والاجتماعي وخلق شرائح اجتماعية طفيلية وحرم الدول النامية من أنشطة البحث العلمي .

من هنا تبدو أهمية تأسيس نظام اقتصادي عالمي جديد عن طريق إيجاد تعاون إقليمي بين الدول وإعادة هيكلة صندوق النقد الدولي وضرورة إصلاح نظام التجارة العالمي وتعزيز التعاون الصادق بين دول الجنوب ودول الشمال وبمراقبة جادة وصارمة على تحرك رؤوس الأموال الخاصة وتشجيع التعاون العلمي ونقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدول النامية .

هوامش الفصل الثاني

1- Ruggiro .R " Rapport sur la mondialisation ", Rapport d'information N=º 242 , Commission des Affaires Economique , Sénat , France , 4- 5 février 1997 .

2 – جيمس روزناو، ديناميكية العـولمة : نحو صياغة عملية ، قراءات استراتيجية مركـز الدراســات السياسـية والاسـتراتيجية بالأهــرام ،1997 .

3 –عمــر صــقر ، العولمــة وقضــايا اقتصــادية معاصــرة ، الــدار الجامعية ،الإسكندرية ، ص : 05 .

4 – المرجع السابق ، ص : 07 .

5 – السيد ياسين ، في مفــهوم العولمة ، العرب والــعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، أفريل 2000 ، بيروت .

6 – المرجع السابق ، ص 50 .

7 – العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات ، مركز دراسات الوحدة العربية 1998 .

8 – سيمون رايش Simon Reich : نقل عن د. ريتشارد هيحوت ، العــولمة والأقلمة، مركز الإمــارات للدراســات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي .الطبعة الأولى 1998 ، ص : 28 .

9 – ســنغ كقالجيت ، عولمـة المـال ، ترجــمة ريـاض حسـن ، دار الــفارابي ، ص 19 – 20 .

10 – علي جمعة ، الإسلام والعولمة ، العولمة حالة لا مفهوم .

11 – أحمد سيد مصطفى تحديات العولمـة والتخطـيط الاسـتراتيجي ، الطبعة الثانية ، 1999 ، ص : 11 .

12 – Valette.R. " Mondialisation".Publication de l'Institut d'Etudes politiques de Lyon . Service de documentation. Université de Lyon ,1996 .

13 – محسن أحمد الخضيري ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة .

14 – السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، أفريل 2000 ، بيروت . ص 29 .

15 – عمر صقر ، مرجع سابق ، ص 15 .

16 – عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى ، 2005 ، ص 33 .

17 – المصدر السابق ، ص 33 .

18 – محسن الخضيري ، مرجع سابق .

19 – الموقع الإلكتروني : العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة ، الأربعاء 06 / 09 / 2006 .

http://www.arriyadh.com/ Economie / Left Bar / Reasearches.

20 – محسن الخضير ، مرجع سابق ، ص 3 .

21- Peter Martin : " Une obligation morale". Dossier "La mondialisation est-elle inévitable". Le monde diplomatique, debat public , le 7 mai 1997 .

22 – محسن أحمد الخضيري ، مرجع سابق .

23 – عمر سايق ، مرجع سابق ، ص : 16 .

24 – بلقاسم سلاطنية ، حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، عام 1999 ، ص : 8 .

25 – عبد المجيد الصالحين وآخرون ، العولمة من منظور شرعي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص : 51 ، 56 .

26 – عمر صقر ، مرجع سابق ، ص : 30 .

27 – أســـامة أمين الخولي ، العرب والعولمة ، مركز دراسـات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، 2000 .
28 - رضـوان زهـرو ، الاقتصـاد العـالمي المعاصـر ، مقـدمات وآفـاق ، منشورات مسالك . الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 19،20.
29 – المرجع السابق ، ص 20 .
30 – المرجع السابق ، ص : 21،22 .
31 – المرجع السابق ، ص 23 .
32 – المرجع السابق ، ص : 24،25 .
33 – محمـد مقـدادي ، العولمـة : رقـاب كثيـرة وسـيف واحـد ، المؤسسـة العربيـة للدراســـات والنشـر ، بيـروت ، لبـــــنان ، الطبعـة الثانيـة . 2002 ،ص 75 – 80 .
34 – إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2002 ، ص 41
35 – عــبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمـــشروعات العربية المشتركة ، دار كاظمة ، بيروت ، لبنان 1985 . ص 20 .
36 – محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية : تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت لبنان ، 1986 ، ص 82 .
37 – رضوان زهرو ، مرجع سبق ذكره ، ص 26 .
38 – يحــياوي سمير ، العولمة وتأثيرها على تدفـــق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتـــصادية وعلوم التسيير ، جـــامعة الجزائر ، جوان 2005 ، ص 94 .
39 – كامل بـكري ، التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 1984 ، ص : 42 ، 44 .
40 – غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربي ، معهد الدراسات الإسلامية ، القاهرة ، مصر ، 1970 ، ص 512 .
41 – يحياوي سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص : 96 – 97 .
42 – أحمد فؤاد مندور ، التـــكتل الاقتصادي العربي ، المـجلة المصـرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي، القاهرة ، مصر ، العدد الأول ، 1998 ، ص 11 .
43 – نفس المرجع ، ص 11 .
44 – رضوان زهرو ، مرجع سبق ذكره ، ص: 29 ، 30.
45 – نفس المرجع ص : 32 ، 33 .

46 – مـــجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتـصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الاسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص45 .
47 – رضوان زهرو ، مرجع سبق ذكره ، ص : 35 – 36 .
48 – مجدي محمود شهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص : 46، 47 .
49 – رضوان زهرو ، مرجع سبق ذكره ، ص36 .
50 – سميحة فوزي ، النظام الـعالمي الجديد وانعكاساته الاقتـصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، العدد 22 ، 1994 ، ص : 43 – 44 .
51 – جمال الدين عبد الغني المرسي ، الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2000 ، ص 50 .
52 – يحياوي سمير ، مرجع سبق ذكره ، ص 25 .
53 – المرجع السابق ، ص 13 .
54 – عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سبق ذكره ، ص 23 .
55 - سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، جمعية النداء الجديد ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 15 .
56-ChemsEddineChihour, Mondialisation , l'espérance ou le chaos? Editions ANEP . 2002 . p 63-88.
57– عاطف السيد ، الـــــجات والعالم الثالث ، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده ، مصر 1999 ، ص 27.
58 – محمد إسماعيل الزعوني ، الجات في الميزان،دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف ، ديسمبر 1998 ، ص : 10 .
59 - Ruggiero.R ,op cit , le mème rapport .
60 – رضـوان زهـرو ، الاقتصـاد العـالمي المعاصـر ، مقدمـة وآفـاق منشورات مسالك ، الطبعة الأولى ، 2004 ، ص 149 – 150 .
61 – غسان منير حمزة سنو ، علـي أحمد الطـراح ، العولمـة والدولـة – الوطن والمجـتمع العالمي ، دار النـــهضة العربية ،مصر، ص : 147.
62- زينـب حسـين عـوض الله ، الاقتصـاد الـدولي " نظـرة عامـة علـى بعض القضـايا " ، دار الجامعـة الجديـدة للنشـر ، مصـر ، 1999 ، ص : 157 – 158 .
63 - Chems Eddine Chihour, op cit , p : 85 – 86 .

الفصل الثالث

دور الدولة في الاقتصاد

المبحث الأول

أسس وآليات تدخل الدولة في الاقتصاد

I – الأسس المذهبية والموضوعية لترشيد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية :

تثمينا للتجربة الحضارية الإسلامية على المستويين الفكري والتطبيقي فيما يتعلق بدور الدولة في الحياة الاقتصادية،واستفادة من الممارسة الواقعية لدور الدولة في مسيرة التطور الحديثة في البلدان الغربية والشرقية، ومراعاة للنماذج الجديدة للنمو في بلدان شرق آسيا ، فإنه يمكن استخلاص مجموعة من الأسس الموضوعية والمذهبية للتأكيد على ضرورة قيام الدولة بدور هام في الحياة الاقتصادية ، وسنأتي على ذكر أهم العوامل التي تثبت ذلك في النقاط التالية [1]:

1 – فشل السوق :

لقد فشلت السوق في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد ، وأثبتت ضعفها في تحقيق الحد الأدنى من التوزيع العادل للثروات والمداخيل ، وعدم قدرتها على ترتيب الأولويات المجتمعية، وقد ازداد هذا الإدراك حتى في البلدان الرأسمالية لعدم قدرة اقتصاد السوق على تحقيق بعض النتائج المرغوبة في استعمال الموارد ، وتم الاعتراف بأن المنافسة الكاملة غير موجودة ، وأن ثمة دورا كبيرا يلعبه الاحتكار، وعدم تكافؤ الفرص والوصول غير المبرر إلى موارد تمويلية ضخمة ، والتلاعب والقيود التي تفرض على الدخول إلى إحدى الصناعات أو المناطق أو المهن ، وأيضا هناك حالات عدم عدل في توزيع الدخل والثروة . وتيقن معظم الباحثين بأن السوق ليس ظاهرة طبيعية تسيرها اليد الخفية ، بل هو مؤسسة لا بد أن يخضع للتوجيه والترشيد بما يساعد على رفع كفاءتها الاستخدامية للموارد وزيادة فعاليتها التوزيعية [2] .

ولهذا كلما ابتعدت الخصائص المثالية للسوق من حيث الأسعار والمعلومات والحركة بصورة كبيرة عن الخصائص السائدة في الأسواق الفعلية ، فإن النتائج الناجمة عن هذه الأسواق ستكون غير فعالة ، وهذا مبرر منطقي لقيام الدولة بالتدخل [3] .

2 – إخفاق الدولة المتدخلة بكثافة في الحياة الاقتصادية :

لقد أثبتت التجربة بأن التدخل الكبير والواسع للدولة في الحياة الاقتصادية له انعكاساته السلبية على مستوى استخدام الموارد المجتمعية ، حيث اتصفت بمزيد من الهدر والتبذير وارتفاع التكاليف . وعلى مستوى توزيع الثروات والمداخيل ترافق التدخل بتطور أشكال من الظلم في التوزيع ، وبالتالي فالتدخل الواسع بأنظمته اللاسوقية مليء بالعيوب فيما يتعلق بمعيار العدالة . فالعشوائية والمحسوبية والتأخر في اتخاذ القرارات البيروقراطية هي كلها من خصائص المؤسسات اللاسوقية .
وباختصار فإن الجهود اللاسوقية التي تهدف إلى علاج أنماط ومجالات اللاعدالة المتولدة عن السوق غالبا ما تكون مرتبطة بلا عدالة مع أنماط ومجالات مختلفة أخرى [4].

3 - أهمية الحرية الاقتصادية والدور الإيجابي الذي يلعبه القطاع الخاص :

كلما كانت حرية النشاط الاقتصادي مكفولة من قبل الدولة في إطار الضوابط الموضوعية والمذهبية التي ترشدها كلما توفر المناخ الملائم لتعبئة الموارد الاقتصادية الخاصة ، ولحسن استخدامها . وقد ثبت أن الاعتداء على الأملاك الخاصة ، والتضييق على المبادرات الخاصة الجماعية والفردية ، يؤدي إلى معاكسة قوانين الفطرة الإنسانية ، وتعطيل جانب كبير من القدرات الكامنة والمتاحة للاقتصاد الوطني ، الأمر الذي يعد مؤشرا على إخفاق الجهود التنموية و التغييرية .

4 – مكانة القطاع العام :

إن الدور الذي يلعبه هذا القطاع وخاصة في الميادين التي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها ، لارتفاع تكاليفها الاستثمارية،وقلة إيراداتها المالية ، أو لارتفاع تكاليف الأبحاث والدراسات المتعلقة بتطور ذلك النشاط وباستمراره ، فهذه الميادين بينت التجربة بأن التعويل على القطاع الخاص فيها غير مجد ، الأمر الذي جعل الضرورة ملحة لقيام قطاع عام قوي وكفئ للقيام بهذه الأعمال كما يحدث في البلدان المتقدمة قديما وحديثا .

5 - أهمية التخطيط الاستراتيجي لتعبئة كافة الموارد :

إن حماية الاقتصاد الوطني وتثمين علاقات التعاون الخارجي و الشراكة الإيجابية تتطلب تخطيط استراتيجيا فعليا، فمسألة تعبئة موارد الأمة لمواجهة مشكلات التخلف الداخلي والتخفيف من آثار العولمة الخارجية ، تعتبر من أهم الضوابط التي تحكم دور الدولة الاقتصادي ، كما أن حماية الاقتصاد الوطني من أشكال الإغراق والاحتواء والحصار والمنافسة غير المتكافئة في السوق الدولية ، تستدعي تحريك جهود التنمية في إطار إستراتيجية مدروسة تستشرف الأفاق المستقبلية ، ولما كانت علاقات التعاون الخارجي والشراكة الأجنبية هي قبل كل شيء موازنة بين المصالح والتكاليف ، فإن ذلك يستدعي قوة تفاوضية لدولة لها حكمة المفاضلة بين البدائل التي تحقق المصلحة الحقيقية الدائمة للاقتصاد الوطني في إطار الخطة المرسومة .
وترتفع المقدرة الإنجازية للأهداف الكبرى إذا تم إعداد خطة لسياسة إستراتيجية طويلة المدى،وستؤدي إلى إعانة الدولة على رصد واقعي وحقيقي لجميع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة وأن تضع في ضوء ذلك، مجموعة من الأولويات المحددة تحديدا جيدا ، وهذا سوف يساعد على إعطاء توجه واضح لسياسات الحكومة وبرامج الإنفاق ، وعلى اتخاذ تدابير فعالة لدفع عجلة التغييرات الهيكلية والمؤسسية بغية تمكين الحكومة والقطاع الخاص على حد سواء من تقديم مساهمتها الكاملة [5].

6- تطور أزمة الاقتصاديات النامية :

إن تزايد التحديات التنموية الداخلية والخارجية ، يتطلب مشاريع جادة وأصلية للإصلاح والتغيير بعيدة عن تلك الوصفات الارتجالية المتسرعة التي لا تعدو أن تكون مجرد رد فعل سلبي للتغيرات التي تحدث في بعض الدول المتقدمة التي تعمل على تغيير اتجاهات العلاقات الاقتصادية الدولية بما يخدم مصالحها القومية .

II – آليات تدخل الدولة في ظل النظام الاقتصادي العالمي الجديد :

خلافا لما يعتقد البعض أن الانتقال إلى اقتصاد السوق(الاقتصاد الرأسمالي) يعني إلغاء دور الدولة ، فإن الدولة يجب أن تقود التنمية وتقود السوق لا أن

يقودها السوق ، ويجب أن تلعب دور المرشد ، وهي حتى وإن تراجع دورها كتاجر أو منتج ، فقد استعادت دورها الرئيسي كسلطة ، وهذا ما يمثل انتقالا من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد ، كما أن الدولة أصبحت مدعوة لأنها تواجه الاقتصاد بقطاعيه العام والخاص وقطاعه التعاوني في بيئة اقتصادية معقدة تتصف بالتنافس المتزايد والتغيير التكنولوجي والسلعي المتسارع والتحدي المتزايد من خلال الاعتماد على آليات السياسات العامة بما عرفته من تغيرات .

1 – الانتقال من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد :

لكي تعمل اقتصاديات السوق جيدا فإنها تحتاج إلى حكومات تستطيع أن تحدد قواعد اللعبة وتلزم كل الأطراف بمراعاتها ، فالسوق ليس كما يدعي البعض فوضى وترك الأمور بلا ضابط أو رابط ، فهي وإن تحررت من الأوامر فإنها تخضع للعديد من القواعد والضوابط ، ودور الدولة لم يتم إلغاؤه ، بل تمت إعادته إلى نصابه وزيادة فعاليته ، حيث استرجعت الدولة دورها الرئيسي كسلطة وليس كتاجر أو منتج ، وذلك من خلال وصفها للإطار العام للنشاط الاقتصادي ، وتحديد الشروط المناسبة لمباشرة هذا النشاط ، والحيلولة دون الخروج عن هذا الإطار ، وتوقع الجزاء على من يخالف القواعد والضوابط التي تضعها [6] .

فالدولة ليست طرفا في ممارسة النشاط الاقتصادي بقدر ما هي الحكم الذي يضع قواعد وشروط مباشرة التنفيذ من جانب الأفراد والمشروعات ، ومن ثم فإن السلطة أو السياسة هي الوظيفة التي تباشرها الدولة عن طريق القوانين والسياسات العامة بعيدا عن القرارات الفردية (الأوامر) .

أما الاقتصاد أو الإنتاج فهو مجال النشاط الفردي عن طريق السوق ، لأن الحديث عن دور الدولة في ظل نظام السوق هو حديث عن تخلي الدولة عن مظاهر السلطة في النشاط الإنتاجي لكي تخضع لقواعد سوق المنافسة .

ويبقى دور الدولة تنظيمي ، رقابي ، توجيهي وتصحيحي .فهي تتدخل في وضع الحدود والقيود لضمان حماية الملكية العامة واحترام القواعد المفروضة من القانون [7] .

وتراجع وظيفة الدولة كمنتج أو تاجر دفع إلى المواجهة بوظائف أخرى منها [8]:

- النهوض بالمنافسة والسيطرة على الاحتكارات والممارسات الاحتكارية.
- حماية المستهلك .

- حماية البيئة .
- توفير شبكة كافية للأمن الاجتماعي .

إنه إذا كان دور الدولة لا يتضاءل مع اقتصاد السوق فكأن الدولة تصبح دولة قواعد وليست دولة أوامر ، والفارق بين الأمرين يبرز من خلال الفرق بين الأوامر التي تكون فيها الدولة طرفا قويا في العلاقة ، والقواعد التي يقتصر دور الدولة فيها على وضع شروط مباشرة فيما بين الأفراد والمؤسسات دون أن تكون طرفا أساسيا في العلاقة ومن ثم فهي " حكم أكثر مما هي طرف "[9] .

2 – الاتجاهات الحديثة للملكية :

أ – الخوصصة :

ظهر اتجاه داخل المدرسة النيوكلاسيكية يدعو إلى تحجيم نطاق القطاع العام في الاقتصاد الوطني ومنح مساحة أوسع للحوافز والحرية للقطاع الخاص ، وإطلاق آليات السوق للتعامل على أساسها ، وهذا هو تيار التخصصية وقد بدأ كل شيء في الواقع بانتخاب مارغريت تاتشر في بريطانيا،ورونالد ريغن في الولايات المتحدة الأمريكية،فقد كانت بريطانيا من أكثر البلدان في العالم الرأسمالي قيادة ودعوة لحركة التحول إلى القطاع الخاص،فقد قامت في الفترة بين جانفي 1981 وجانفي 1987 بتحويل مشروعات تقدر بأكثر من 9 مليارات جنيه إسترليني إلى القطاع الخاص ، وتتركز في شركة الحديد والصلب والفحم والغاز والنقل ومشروعات الفضاء والطيران والاتصالات السلكية واللاسلكية والبترول[10]، وكذلك الحال في بقية الأقطار الغربية ، وبالذات في فرنسا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا واليابان وغيرها ، حيث تم بيع ما تجاوزت قيمته 3 (ثلاث) مليارات دولار[11].

ويقدم مؤيدو الخوصصة الحجج التالية كتبرير لها [12]:

- إنها تعالج أغراض الكفاءة الاقتصادية للمشاريع العامة .
- خضوع إدارة التشغيل في هذه المشاريع لرقابة ومحاسبة حملة الأسهم بدلا من وقوعها تحت رحمة وتسلط البيروقراطية الحكومية .

- إن الإدارة الكفوءة للمشاريع والتخصيص الأمثل للموارد ، يحسن أداء المشاريع ، فتزيد بذلك معدلات النمو الاقتصادي ، وتقدم حوافز على تعبئة الموارد وتوجيه الادخار نحو المشاريع المربحة .

ب- الشراكة بين القطاعين العام والخاص :

تعمل الشراكة بين القطاعين العام والخاص على حدود هاذين القطاعين ، وهي ليست أصولا وخدمات مؤمنة أو مخصصة ومن ثم فإنها تمثل طريقا ثالثا ، يمكن أن تقدم الدولة فيه بعض الخدمات العامة باعتباره شكلا من أشكال التعاون بموجب عقد يستطيع من خلاله القطاعين العام والخاص العمل سويا على إنجاز ما لا يستطيع كل منهما إنجازه وحده ، وتتضمن الشراكات بين القطاعين العام والخاص نشر رأسمال القطاع الخاص وأحيانا القطاع العام لتحسين الخدمات العامة،أو إدارة أصول القطاع العام .

إن نموذج الشراكة بين القطاعين مرن جدا ويتجلى في أشكال عدة لعل أهمها [13] :

- مشروع مبادرة التمويل الخاص.
- مشروع مشترك بأسهم رأسمال بين القطاعين العام والخاص.

جـ – الملكية العامة :

ترك التحول إلى الاقتصاد العالمي بصماته الواضحة على شكل الدولة ودورها ، فقد تقلص حجم القطاع العام والذي اقتصر في الكثير من البلدان على امتلاك القطاعات الاستراتيجية، غير أنه لا بد من التفرقة بين دور و فاعلية الدولة في الاقتصاد وتوسع القطاع العام ، فتعظيم دور الدولة في الحياة الاقتصادية لا يأتي بالضرورة من خلال وجود قطاع عام قوي ، أو من خلال تخطيط مركزي فحسب .
فوجود قطاع خاص لا يتنافى مع وجود تخطيط فعال في تخصيص الموارد إذا ما اقترن بسياسة مالية ونقدية جيدة ، ومع وجود دولة قوية تمارس سيادتها وسلطتها الرقابية في التحقق من تنفيذ هذه السياسات. ومن ثم فإن

الدولـة لا تـزال تلعـب دورا محوريـا وأساسـيا فـي المجتمـع الـدولي ، علـى الرغم من أن التحول إلى القطـاع الخـاص كـان يهدف إلـى تصـحيح العيـوب التي وقعت فيها الاقتصاديات التـي يسيطر عليهـا القطـاع العـام . وعلـى هذا الأساس فإنه هناك دور دائم للدولة إلى جانب دور الأسواق ، وهناك حـالات تتطلب تدخل الدولة أهمها[14] :

- توفير الرأسمال الأساسي بما في ذلك القانون والنظام في المجتمع .
- توفير البنية الاقتصادية الارتكازية .
- توفير السلع العامة .
- توجيه الموارد إلى مشروعات ذات استراتيجية تنموية .
- سن التشريعات التي تحتم إخضاع المشاريع الجديدة لاختبارات ومعايير الجدوى الاقتصادية .
- تدخل الدولة لتحريك الاقتصاد وزيادة العمالة .
- هناك بعـض الأنشطة ذات الاحتكار الطبيعي والتي يجـب أن تكون ممـلوكة من طرف الدولة كالكهرباء مثلا .

3 ـ الاتجاهات الحديثة للسياسة العامة:

لقد تحولت الدولـة من فاعل رئيسي ومركـزي فـي التخطيط للسياسـات العامـة ، وممثـل للمجتمـع فـي تقريـر هـذه السياسـات وتنفيـذها ، ومالـك للمشـروعات ومسـؤول عـن إداراتهـا ، وعـن إعـادة توزيـع الـدخل وتقـديم الخـدمات وعدالـة توزيعهـا بـين الفئـات الاجتماعيـة ، لتصـبح اليـوم الشـريك الأول في إدارة شؤون الدولة .

فالمتتبع للاتجاهات الحديثة في صنع وتنفيذ السياسات العامة يلاحظ ازدياد أهمية البيئة الدولية أو العامل الخارجي في عملية صنع السياسات .

فلقد أصبحت للمؤسسات والمنظمات الدولية دور كبير ليس فقط في المبادرة بطرح قضايا السياسات العامة ، ولكن أيضا في وضعها على قائمة أولويات الدول .

فلقـد عرفـت السياسـة الماليـة والنقديـة بالإضـافة إلـى سياسـة الأسـعار والأجـور تغيـرات عامـة فـي وسـائلها تماشـيا مـع الوظـائف الجديـدة للدولـة وأنماط تدخلاتها الحديثة[15] :

أ – السياسة المالية :

كانت السياسة المالية محور برامج الإصلاح الاقتصادي التي اتبعتها مختلف الاقتصاديات باعتبارها المفتاح في الجهد المزدوج المبذول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتحرك نحو نظام يستند إلى السوق ، ويقصد بالسياسة المالية ما تنتجه الدولة لتخطيط نفقاتها وإيراداتها بهدف الوصول إلى استقرار اقتصادي واجتماعي .

ب – سياسة الأجور :

يتم تحديد الأجور في العادة عن طريق التفاوض بين اتحادات العمال وأصحاب العمل ، وبذلك فإن مستوى الأجور بما في ذلك التكاليف الصحية والفوائد الجانبية، لا تحدد بالنسبة للتغيرات في الإنتاجية أو الربحية بل بالنسبة للأقدمية وازدياد تكاليف المعيشة مستقلة عن الأداء الاقتصادي .

جـ – سياسة الأسعار :

إن الاتجاه الغالب في هذا المجال هو إلغاء تحديد الأسعار وجعلها أكثر مرونة من خلال ربط الأسعار بالتكاليف ، حيث يتم السعي إلى التسعير على أساس عقلاني واقتصادي يأخذ بعين الاعتبار تكاليف المنتوج الاقتصادي ، ونوع السلعة وطبيعة الطلب عليها ، ومدى توفر متطلبات إنتاجها محليا وخارجيا ، علاوة إلى السعي من أجل تجنب التضخم ، إذ ينبغي أن ترتفع أسعار البضائع قليلة العرض و باهضة التكلفة بصورة تتناسب مع البضائع الأكثر وفرة والأقل تكلفة .

4 – السياسة النقدية :

تعتبر السياسة النقدية ذات أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية في أي بلد ، خاصة في محاربة التضخم والمحافظة على استقرار أسعار الصرف ، وتعرف على أنها ذلك التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطة النقدية بهدف التأثير في الفعاليات الاقتصادية عن طريق تغيير عرض النقود

وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية .

وهناك ميل دولي للسياسة النقدية من غير السياسة المالية ، وسياسة الأسعار والدخول ، لأنه عندما تختار السلطات الحكومية التدخل عن طريق السياسة النقدية فهي تتجنب الاصطدام بالبرلمان والنقابات العمالية والشرائح المختلفة في المجتمع نظرا لتميز السياسة النقدية بعمومية الإجراء وغياب التأثير الشخصي بمفعولها .

المبحث الثاني

مجالات تدخل الدولة في المجال الاقتصادي في ظل العولمة

تمهيد :

يثير موضوع دور الدولة والحكومة في الاقتصاد في ظل التغيرات الدولية الراهنة جدلا كبيرا ، ليس فقط على المستوى المحلي بل وعلى الساحة الدولية ، وإذا كان هناك اهتمام عام بالموضوع فإنه يثار من زاوايا متعددة وتحت مسميات مختلفة . فهو حينا حديث عن دور الدولة والحكومة ومرة ثانية حديث عن الخصخصة ومرة ثالثة حديث عن موقع الدولة في ظل العولمة .

لقد تجسد البعد المالي والاقتصادي للعولمة في مجموعة من التطورات الموضوعية التي برزت في شكل واضح في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي ، ويكمن ذلك في تع ر الشركات الدولية والمؤسسات العالمية وزيادة الاتجاه العالمي نحو تحرير التجارة العالمية وبروز الأسواق المالية العالمية ،الأمر الذي أدى إلى تراجع الدور الاجتماعي والاقتصادي للدولة وتناقص الإنفاق الحكومي على قطاع الخدمات والأجور ، وفي المقابل حدث ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة والانحراف السلوكي والأخذ بسياسة الخصخصة مما أدى إلى تحجيم الدور الاقتصادي للدولة. ومهما كان دور الدولة فإن هدفها الرئيسي هو تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والتي تتمحور حول نقاط وركائز أساسية تتأثر وتؤثر في وظيفة الدولة في كل مرحلة تنموية ، ومن هذه الركائز نذكر ما يلي [16]:

- تنمية يتم من خلالها تلبية الاحتياجات الأساسية .
- تنمية تعتمد على الذات أولا .
- تنمية تهدف للوصول إلى تكنولوجيا عالية وملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية والوطنية .
- تنمية بعيدة عن أي شكل من أشكال التبعية .
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة وشاملة .

ولإيجاد هذه الركائز فلا بد من وظائف محددة للدولة، وهذه الوظائف تتركز في أن الدولة شريك في التنمية ومراقب لها في ظل المستجدات العالمية الجديدة ، وهي بذلك تحفز وتوجه النشاط الاقتصادي بالوجه الذي يحتاجه المجتمع . كما أنها ما زالت رائدة في المجالات والقطاعات التي لا يقدم عليها القطاع الخاص ، وهي أيضا المسير لأمور الاستثمار في المجتمع . لذلك فإن الوظائف التي على الدولة أن تؤديها ليست بالجديدة

تماما ، ولكن ما حدث هو تطوير وظائف الدولة على ضوء ما استجد من متغيرات اقتصادية واجتماعية على المستوى المحلي والعالمي . وعلى هذا الأساس سنتطرق إلى مجالات تدخل الدولة في ظل العولمة .

I – دور الدولـــة فـــي مجـــال البحـــث العلمـــي والتطـــوير التكنولوجي :

إن البحث العلمي والتطور التكنولوجي هو ركيزة التقدم ، حيث أعطت له الدول المتقدمة اهتماما كبيرا ، وللوصول إلى التقدم والتطور يجب على الدولة أن تهتم بالتعليم والتدريب ثم الوصول إلى البحث العلمي .

1 – دور الدولة ووظائفها في قطاع التعليم :

يعد التعليم محور الانطلاق لأي مجتمع ، وبالتعليم انتقلت عديد من الدول من التخلف إلى التفوق وفي مقدمتها اليابان ، وبالطبع غرب أوروبا والنمور الآسيوية . والحديث عن تطوير التعليم وإدارته قد يطول ويتشعب ، لكننا نثير الجوانب ذات التأثير المباشر على الاقتصاد ، كما أن تطوير التعليم وإدارة القطاع التعليمي شيء وإعادة بناء العملية التعليمية لمواجهة الظروف التي يفرضها مجتمع المعلومات شيء آخر . لذا فمن الضروري بداية التعرف على طبيعة عصر المعلومات قبل التفكير في عملية التطوير الجذري للتعليم ، لأن التعرف على العصر الجديد يجعلنا نتعرف على احتياجاتنا من نوعية التعليم التي تلاءمنا ، وهذا بالتعرف على طبيعة الإنسان في مجتمع المعلومات ومما يتصف به ليستطيع التعامل مع معطيات العصر ، ومن هذه الصفات نذكر ما يلي :

أ – الفـــــردية وعـــــدم النـــــــــمطية .
ب – مـــــمارسة التـــــفكير النـــــــــاقد .
جـ – القدرة على التعليم الدائم ، الذاتي والشامل .
د – الإبـــــــــــداع والابتـــــــــكار .
هـ – التـــــــــعاون والإيـــــــــجابية .

وفي ظل هذه الخصائص المطلوب أن يتسلح بها الفرد في مجتمع المعلومات ، يستوجب على الدولة إدخال التحولات اللازمة على التعليم والتي تتضمن النواحي التالية[17] :

1 – تحول البيئة التعـــــليمية المغلقة إلى بيئة تعلـيمية مفتوحة تعتمد على شبكات المعرفة الإلكترونية .

2 - التعليم الشخصي الذي يتفق مع قدرات وقابلـية كل شخص واستبدال النظام النمطي الجماعي القائم على الأعمار والفصول والمدرسة ، بنظام آخر يسمح لقدرات الأفراد بتحديد المستويات التعليمية اللازمة لهم .
3 – التعليم الذاتي حيث يصبح في ظل توافر شبكات الكمبيوتر هناك مقدرة لكل الفرد بالاعتماد على ذاته في التعليم .
4 – خلق المعرفة : معناه خلق مـعارف جديدة باستخدام المعارف المتاحة وباستعمال أجهزة الإعلام الآلي .
5 – امتداد التعليم ، بمعنى أن التعليم كان ينتهي بالحصول على شهادة ، أما في عصر المعلومـات، فإن التعليم سيستمر لتجديد وزيـادة المعلومات باستمرار .
6 – تغيير في شكل ومضـمون ومحتوى المدرسـة بما يلائم عـصر المعلومات .

2 – وظيفة الدولة في مجال التدريب وإعداد الكوادر البشرية :

لم يعد الربط بين حجم الاستثمارات ومعدل التنمية على نفس درجة الاعتقاد كما كان في الماضي ، حيث أثبتت تجارب الواقع أن الجزء الأكبر من النمو يرجع إلى إنتاجية رأس المال . وبالتالي تحقيق معدلات النمو المرتفعة يتحقق عن طريق الاستخدام الكفء لرأس المال . وجانب أساسي من الاستخدام الكفء لرأس المال يرجع إلى القوى البشرية وكفاءته وارتفاع إنتاجيته ، ولا شك أن برامج الإصلاح الهيكلي في عديد من الدول النامية تؤدي إلى توفير المناخ الأفضل لاستخدام رأس المال بمختلف مكوناته بما فيها العنصر البشري ، والعنصر البشري في النشاط الاقتصادي هو القادر على :

1 – دفع الاستثمارات وتدفقها من الداخل والخارج .
2 – تقييم البدائل المتاحة .
3 – تحقيق مستوى إنتاجية مرتفع .
4 – اختيار الوقت المناسب للعمليات الاقتصادية .
5 – اتخاذ القرارات الإدارية .
6 – دراسة وإنشاء وإدارة وتشغيل المشروعات الاقتصادية .

إن السياسة التدريبية تعد أحد السياسات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع . والتي تعتبر ذات مردود تنموي كبير الأثر ، ومن الضروري أن تولي الدول النامية سياسة التدريب الاهتمام الواجب ، حيث يجب أن تقوم بها كل من الدولة ومؤسسات القطاع الخاص . وإذا كان دور الدولة أكبر في المراحل الأولى للإصلاح الاقتصادي حيث يجب أن تخصص نسبة معينة من الناتج المحلي للتدريب، وكذلك يجب تخصيص نسبة من دخل كل مؤسسة خاصة .
كما يجب أن تتلاءم وتنسجم خطة الدولة التدريبية مع خطط المؤسسات الخاصة بما يحقق احتياجات المجتمع .

3- دور الدولة في مجال البحث العلمي والتقدم التكنولوجي :

لم تعد الموارد قيدا على التنمية ، وإنما المعرفة هي الأساس . وخير مثال على ذلك الدولة اليابانية حيث تعد التكنولوجيا هي الباب الواسع للتطوير الكمي والنوعي للإنتاج بما يفوق التوقعات وبدون توقف ، كما أن التكنولوجيا تؤدي إلى تعظيم الإنتاج من نفس القدر من الموارد . وهذا من أهم الأهداف التنموية . وقد أدى البحث العلمي والتكنولوجيا إلى [18] :

1 – التغيير في أساليب الإنتاج .
2 – تقسيم العالم إلى من يمكون المعرفة ومن لا يملكونها .
3 – لم يعد للقيود التقليدية المحددة للإنتاج نفس التأثير .
4 – أدت إلى اتساع السوق .
5 – تعددت الموارد غير الطبيعية (البدائل الصناعية) ، وأصبح الإحلال شبه كامل محل الموارد الطبيعية .
6 – قلة الاعتماد على عنصر العمل ، بما يعني تناقص العمالة في القطاعات السلعية وزيادتها في القطاعات غير السلعية (المهن الذهنية، الخدمات ، ...) .

وفي الأخير نستطيع القول أن الدولة هي المؤهلة والقادرة على تأدية هذه الوظائف خاصة في المراحل الأولى لإدخال التغيرات الهيكلية في المجتمع ،حيث لا يستطيع القطاع الخاص التحكم بدرجة كافية في البحث العلمي والتطور التكنولوجي ، ومن ثم تعد تلك الوظيفة من أهم الوظائف التي يجب أن تؤديها الدولة وبفعالية وكفاءة ، والشكل الموالي يوضح مدى

الارتباط بين التعليم والتدريب والبحث العلمي من جهة والدولة (الإدارة) من جهة أخرى .

شكل رقم (01) : العلاقة بين الإدارة (الدولة) والابتكار والتكنولوجيا

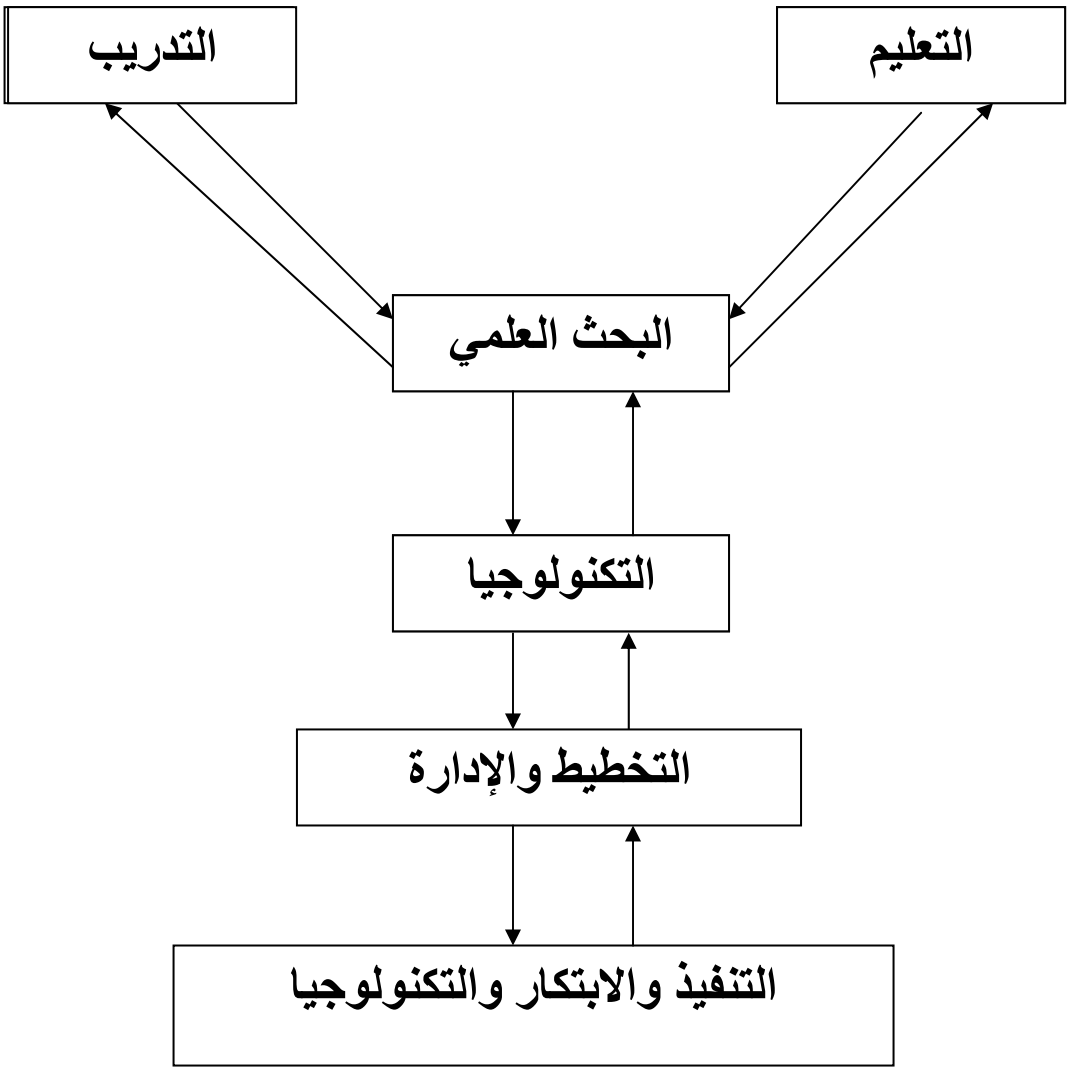

المصدر : سعد طه علام . مرجع سبق ذكره . ص 77

II – دور الدولة في مجال البيئة والتنمية المستدامة :

التنمية المستدامة أو المتواصلة هي التنمية ذات القدرة على الاستمرار والاستقرار من حيث استخدامها للموارد الطبيعية ، والتي تتخذ من التوازن البيئي محورا ضابطا لها بهدف رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه ، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على تنميتها . وغالبية الدول لم تدخل العوامل البيئية في خططها التنموية إلا خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، وهذا ما كان يعود بالسلب على المجتمع والبيئة في آن واحد ، وعند التحدث عن التنمية المستدامة لا بد من ذكر خصائصها والتي نذكرها فيما يلي [19] :

1 – الاستمرارية : وهو ما يتطلب توليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه ، بما يمكن من إجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد المتاحة .

2 – تنظيم استخدام الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ والمتجددة بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة .

3 - تحقيق التوازن البيئي : وهو المعيار الضابط للتنمية المستدامة بما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج ثروات متجددة ، مع الاستخدام العادل للثروات غير المتجددة .

ومن خصائص التنمية المستدامة هذه ، يتضح دور ووظيفة الدولة الضرورية فيها . خاصة فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية ، وتحقيق التوازن البيئي . وقد أصبح هناك ربطا واضحا وأكيدا بين التنمية والبيئة ، وأصبحت البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي أنشطة تنموية ، وركيزة ذات أهمية تؤخذ في الاعتبار عند تحديد توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومشاريعها ومواقع تلك المشاريع بما يهدف في النهاية على المحافظة على البيئة والحصول على موافقة المجتمع (الدولة) في الاختيار الواقع على نوعية ومكان المشاريع .

ولقد كان الاعتقاد السابق أن الثروات الطبيعية كم لا يفنى هو اعتقاد خاطئ ، وثبت عكس ذلك وهو أن الثروات محدودة بمحددات بيئية وبيولوجية وطبيعية متوازنة ، وهي تمثل أنظمة بيئية فرعية ، مرتبطة ومتوازنة مع النظام البيئي العالمي ، وكل ما يؤثر على المياه والأرض والطاقة والمناخ يؤثر على ديناميكية تكوين الموارد الطبيعية في المدى الطويل . ونتيجة للتعدي الجائر على هذه المنظومة الطبيعية ، والإخلال

بالتوازنات الطبيعية أدى ذلك إلى التأثير على مسيرة التنمية واستقرارها حيث اختل مسار التنمية نتيجة تناقص المعروض من الموارد والاختلال البيولوجي الناتج عن التصنيع والاستخدام المفرط للكيماويات ، وزيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون ، ولذلك اتضح أن هناك دور أساسي ومهام وظيفية للدولة لا بد أن تمارسها ، لأنه لا يوجد بديل للقيام بهذا الدور . والشكل الموالي يوضح مدى الرابط بين التنمية المستدامة والتوازن البيئي ، وأن انعدام هذا التوازن سيؤدي إلى مشاكل اقتصادية واجتماعية وبيئية كبيرة ينجر عنها انخفاض معدلات النمو من جهة ، والمستوى المعيشي من جهة أخرى .

شكل رقم (02) : التنمية المستدامة وارتباطها البيئي.

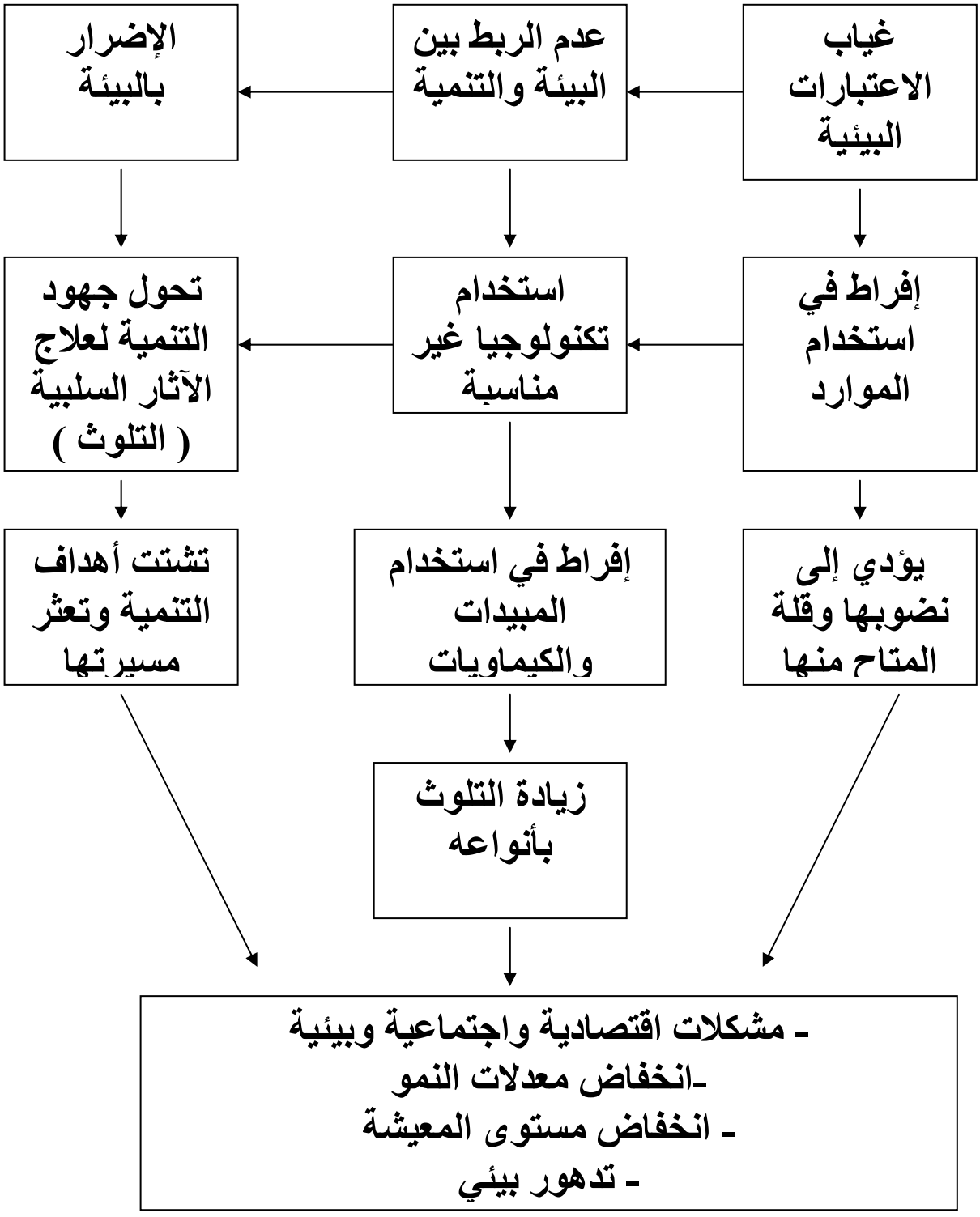

المصدر : سعد طه علام . مرجع سبق ذكره . ص 77

إن من أهم الأسباب الرئيسية لعدم استدامة التنمية يرجع لعوامل بيئية في الأساس ، وهي الهدر البيئي ، والتلوث البيئي [20] .

- **الهدر البيئي للموارد (استنزاف الموارد) :** يتمثل في زيادة سحب مياه الآبار وزيادة استخراج النفط ، الزراعة الكثيفة ، قطع الغابات ، تجريف التربة وغيرها من الأعمال ، وجميع هذه العوامل تؤدي إلى نقص الموارد ونضوبها بمرور الزمن ، وبالتالي عدم استدامة التنمية .
- **التلوث البيئي :** يؤدي إلى عدم استدامة التنمية من حيث أنه يؤدي إلى الإخلال بالتوازن وعدم القدرة على تجدد الموارد الطبيعية والقضاء على نوعيات وأعداد كبيرة من النباتات والحيوانات والطيور والحشرات،وإصابة الإنسان بما يحد من قدراته الصحية وثم الإنتاجية .

وبالتالي فمن الضروري أن يكون في كل مجتمع سياسة بيئية ملزمة للجميع ، وكي تحقق السياسة البيئية أهدافها الاقتصادية والاجتماعية هناك شرطان أساسيان :

أولا : أن تكون تلك السياسة ملزمة للمجتمع بقانون ، وهناك إجراءات رادعة للخارجين عليه تشرف عليها الدولة .

ثانيا : التعليم والإعلام البيئي حيث أن السلوك البيئي السليم ياتي عن طريق التعليم في مختلف المراحل ، وعن طريق الإعلام الهادف والواعي بأهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها .

ومما سبق ذكره تتأكد هنا وظيفة الدولة وضرورة تأدية تلك الوظيفة في المجال البيئي حتى يمكن إيقاف الهدر والتلوث البيئي في أي مجتمع ، وليس هنا من بديل للدولة للقيام بهذا الدور ، وبمساعدة المنظمات الأهلية والخاصة والمحلية والعالمية .

III – دور الدولة في محاربة الفقر والتخفيف من حدته :

من ضمن تعريفات الفقر انه يعني عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة ، وحيث يتضمن مستوى المعيشة المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية ، ويوجد ارتباط قوي بين المؤشرات الاجتماعية وبين انتشار الفقر ، فانخفاض الدخل وسوء التغذية ، ونقص وانخفاض مستوى الخدمات

الاجتماعية كالصحة والتعليم والثقافة ، هذا بالإضافة إلى تدني أو انعدام المشاركة السياسية للسكان ، جميعها مؤشرات لانتشار ظاهرة الفقر . وبإدخال الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية التي تسود معظم الدول حاليا تصبح تلك الفئات التي تعاني من الفقر هي أشد الفئات تأثرا بنتائج الإصلاحات ، حيث يعاني الفقراء في المدى القصير من تلك النتائج ، مما يتطلب قيام الدولة بإجراءات ووظائف معينة علاجا لتلك الآثار[21] .
وللقضاء على الآثار السلبية للإصلاحات الاقتصادية لا بد من إجراءات تؤدي إلى تقليص ظاهرة الفقر والحد من تزايدها تمهيدا للقضاء عليها في المجتمع ، وهذه الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر لن يقوم بها المستثمرون أو القطاع الخاص ، وإن كان جزء من عوائدهم يوجه للنواحي الاجتماعية وبالتالي فلا مناص من أن تتولى الدولة مسؤولية وعبء الحد من الفقر والقضاء عليه إن أمكن ذلك ، أو بمعنى آخر مساعدة الفئات الضعيفة في المجتمع .

ويتمثل دور الدولة في مواجهة الفقر في نواحي عديدة نتعرض لأهماها فيما يلي [22] :

1 – دور الدولة في القطاعات الاجتماعية :

يتمثل عمل الدولة في مجالات الصحة والتعليم الأساسي وخدمات الأسرة والرعاية الاجتماعية .
كل هذه النواحي تتولاها الدولة ، وهي جانب أساسي من مسؤولياتها باعتبار أن التقدم في النواحي الاجتماعية سالفة الذكر ينعكس بالإيجاب على الإنتاج والإنتاجية ، ومن ثم معدل النمو في المجتمع .
ففي ظل عمل الحكومة في تلك المجالات حققت دول عديدة تقدما اجتماعيا ، ونقيض ذلك أن النمو المرتفع اقتصاديا في غياب العمل الحكومي الفعال في القطاعات الاجتماعية لن يحقق مكاسب مماثلة في مجال التنمية الاجتماعية .

ويعد التعليم الأساسي من أهم التزامات الدولة اتجاه المواطنين خاصة غير القادرين ، حيث يجب التوسع فيه ليشمل كل الأطفال في سن الإلزام وأن يتضمن عدم تخلفهم و تسربهم [23].

يضاف إلى ما سبق دور الدولة في قطاع الخدمات الصحية حيث يعد المستوى الصحي وراء إنتاجية المجتمع ، ومع انخفاض مستويات الدخول وارتفاع الأسعار مع تحرير الاقتصاد ، فليس هناك إمكانية للفقراء في الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات الصحية ، ومن ثم وجب على الدولة العمل على توفير هذه الخدمة الضرورية للقطاعات الأقل دخلا في المجتمع ، وهنا يمكننا الاقتراح بأن نقسم تلك الخدمات إلى عدة نوعيات تشمل ما يلي [24]:

- خدمات الصحة الأساسية للفقراء .
- خدمات صحة الأطفال الفقراء .
- خدمات الصحة للأمهات والأطفال الرضع الفقراء .
- خدمات التأمين الصحي .
- خدمات صحية عامة .

ولا بد أن تقوم الدولة بدورها في النواحي الخمس السابقة بتحديد المجموعات المستهدفة جيدا ، وأن يتم تخصيص الاحتياجات الاستثمارية بحيث تغطي تلك الاحتياجات ولا يمكن أن تترك النواحي الصحية حبيسة الرهانات الرأسمالية ، بل يجب أن تعطى أولوية في تمويلها ولو بفرض نوعيات معينة من الضرائب لتلك الخدمات مع التأكيد الحاسم على نوعية الخدمة المقدمة للمحتاجين ، ودور الدولة لازم كذلك فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ، وتوفير شبكات أمان للفقراء وفي توفير المرافق الأساسية .

2 – دور الدولة في استخدام آلية الأسعار في زيادة الدخول الحقيقية للفقراء :

بما يعني أنه بإمكان الدولة استخدام الأسعار النسبية بما يحقق أوضاع اقتصادية أفضل للفقراء ، حيث يمكن توجيه الأسعار نحو الزيادة للسلع التي ينتجها الفقراء ، أو القطاعات كثيفة استخدام عنصر العمل كالقطاع الزراعي ، وقطاع الخدمات .
وحتى إذا كانت المعطيات العالمية الحالية تتجه نحو التحرير التجاري وحرية السوق والأسعار ، فإنه في ظل هذه المعطيات ستبقى آلية الأسعار

أداة يمكن للدولة عن طريقها تنفيذ سياسات اجتماعية واقتصادية مستهدفة في المجتمع لصالح فئات معينة .

3 - الاستثمار في رأس المال البشري :

المقصود بذلك هو تعليم وتدريب وتطوير عنصر العمل ليصبح أكثر كفاءة وأعلى إنتاجية ، ومن ثم أعلى أجرا ودخلا ، وبالتالي تتاح إقامة فرص أكبر للعمل والأجر ويرتفع مستوى المعيشة ويخرج من دائرة الفقر ، حيث أصبح المعلوم أن الفقر هو فقر قدرات وليس فقر موارد .

مما سبق ذكره يتضح أن دور الدولة أساسي ومطلوب لتوفير الاستثمارات اللازمة للتعليم والتدريب . بل أن وضع السياسة التعليمية للمجتمع تعد من صميم مسؤوليات الدولة ، عن طريق إتاحة فرص التعليم والتدريب عند مستويات معينة للفقراء ، والذين لا يستطيعون دفع تكلفة الحصول عليه [25] ، وبذلك سيؤدي غياب دور الدولة إلى عدم حصولهم على أي قسط من التعليم ومن ثم يتأثر الإنتاج في المجتمع .

4 – مشروعات التوظيف ، وتوجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة :

تختلف أنواع البطالة من حيث النوع بين الدول المتقدمة والدول الفقيرة ، ومن أهم أساليب الحد من البطالة وإتاحة مزيد من فرص العمل في المجتمع ، هي مشروعات التوظيف العامة والمشروعات الصغيرة وتشغيل الشباب ومشروعات التشغيل العامة وهي ممولة من ميزانية الدول والتي تنصب أساسا على الخدمات .

أما فيما يخص توجيه الاستثمارات للمناطق الفقيرة فذلك أمر هام جدا ، لأن هذه المناطق فقيرة بطبيعتها من قلة الاستثمارات بها وندرة فرص العمل وزيادة البطالة وما يرتبط بذلك من مشكلات . والمناطق الفقيرة قد تكون بأطراف المدن أو القرى أو الأقاليم ، ودفع الاستثمارات بهذه المناطق يعد ضروري لطول حرمانها ، وانخفاض مستوى المعيشة بها وانتشار الفقر ، ومن ثم يلزم تنميتها ، ويتأتى ذلك عن طريق إتاحة الخدمات ونشر

المشروعات التي تستوعب أيدي عاملة وتطور أسواق تلك المنطقة سواء الصناعية أو الزراعية .
كما أن الوصول إلى الفقراء ، وإشراكهم في تصميم وتنفيذ البرامج والمشروعات التي تخدمهم يعد من ضمن أهم عوامل نجاح تلك المشروعات في تحقيق أهدافها ورفع مستوى معيشتهم [26] .

IV- الدور الرقابي للدولة :

في ضوء المستجدات العالمية والمحلية والتحرير الاقتصادي ، وحرية السوق وما يترتب على ذلك من آثار ، فلا بد من دور رقابي للدولة ، سواء كانت هذه الرقابة على المدخلات أو على الإنتاج ، أو على الأسواق ، ومثال ذلك الرقابة على الواردات ، بتحديد مستلزمات الإنتاج وصلاحية السلع ، وعلى الحد من التلوث .
كما أن دور الدولة في الرقابة على تنفيذ القانون وتشريعاته يعد من أهم مهام الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي ، حيث تتولى الجهات المعنية في الدولة مراقبة التزام الجميع بتنفيذ القانون .

وهذا الدور الرقابي يمكن تحديده فيما يلي :

- الرقابة على مدخلات الإنتاج .
- الرقابة على السلع .
- الرقابة على الأسواق .
- الرقابة على الواردات (الحد من التلوث والحفاظ على البيئة) .
- الرقابة على الالتزام بتنفيذ القوانين والتشريعات في المجتمع .

وحتى تؤدي الدولة هذه المهام لا بد لها من أجهزة على درجة عالية من الكفاءة والكفاية والشفافية ، حتى يمكن لها أن تؤدي تلك المهام ، وتحقيق التنمية سواء من النواحي الكمية أو الكيفية لأن ذلك يرتبط وإلى حد كبير بالنجاح في تحقيق الدور الرقابي للدولة .

V- فرض وتحصيل الضرائب :

تحتاج الدولة إلى موارد مالية مناسبة لتمكينها من أداء هذا الدور ، وقد انتهى ذلك العصر الذي كان يمكن للحكام من الاستيلاء على الأموال

أو فرض الضرائب و الأتاوات أو استخدام العبيد في أداء كل الخدمات أو جزء منها . فالدولة المعاصرة لا تستطيع أن تحصل على الموارد اللازمة دون أن تتوفر لها موارد مالية كافية ، وهكذا فإن فرض الضرائب يعتبر أهم مظاهر الدولة . وقد عرفت سلطة فرض الضرائب تطورا كبيرا نتيجة لتطور النظم الديمقراطية كما أنها ساهمت بدورها في هذا التطور ، فرغم أن الضرائب تمثل أعباء مفروضة على الأفراد قهرا من سلطات الدولة ، فإن المبدأ المستقر في معظم الدول هو أن الضرائب لا تفرض إلا بالقانون وبالتالي بموافقة ممثلي الشعب في المجالس البرلمانية[27].

وعلى أي الأحوال فإن الدولة بما تملكه من سيادة تستطيع أن توفر لنفسها موارد مالية جبرا ، بالضرائب وغيرها من الأعباء المالية ، أو بأشكال ضمنية عن طريق التضخم والسيطرة على النظام النقدي . والحديث عن الضرائب هو حديث عن واحد من أخطر القضايا في الفكر السياسي والاقتصادي فهي ليست مجرد مورد للخزانة العامة ، بل إنها الأساس في تحديد دور الدولة وحدودها ومكان الفرد و مسؤوليته، فضلا عن أنها كثيرا ما كانت أداة أساسية من أدوات السياسة الاقتصادية ، فالدولة في جوهرها هي السلطة ، أي الحق في استخدام وسائل القهر المشروع لإلزام الأفراد بقواعد السلوك من ناحية ، مع واجب الطاعة والانصياع من ناحية أخرى. واستخدام السلطة بهذا الشكل يتطلب توفير الموارد المالية المناسبة للإنفاق على عمال الدولة وموظفيها لأداء الخدمات العامة وضمان احترام قرارات وأوامر السلطة [28] .

وتعتبر الضرائب أهم أساليب الدولة للحصول على الموارد المالية اللازمة لأداء نشاطاتها ، فضلا عن أن الضرائب تمثل في ذاتها أحد أهم وأخطر مظاهر استخدام السلطة باعتبارها نوعا من الأعباء المالية القهرية ، التي تفرض على الأفراد .

وهكذا ارتبطت فكرة الدولة منذ بديتها بمبدأ فرض الضرائب ، فالدولة في نهاية الأمر هي الضرائب يفرض عليها ما يفرض على الدولة من قيود وضوابط ، والتحكم أو التسلط في مسائل الضرائب والمالية العامة إنما يعني تجبر وتسلط الدولة ، ومن هنا فقد كان الإصلاح السياسي والتوجه الديمقراطي مرتبطا بالإصلاح المالي ، ووضع الضوابط والقيود على أساليب فرض الضرائب وتحصيلها ، وأوجه الإنفاق العام والرقابة عليها .

ومن خلال التطور الطويل لتقدم المجتمعات وضمان حقوق الأفراد وضبط حدود سلطات الدولة . أرست عدة مبادئ عامة للمالية العامة والضرائب السليمة ، تضمنتها معظم الدساتير الحديثة ، وبتوسع النشاط الاقتصادي للدولة وتداخل العلاقات الاقتصادية فقد أصبح للضرائب والمالية العامة بشكل عام ودور رئيسي في حسن الإدارة المالية والاقتصادية للدولة ولم تعد الضرائب مجرد وسيلة للجباية . ومن أهم المبادئ العامة المالية المستقرة منذ قرون ضرورة توافر مبادئ أساسية في نظام الضرائب وهي العدالة والملاءمة والكفاية ، وسنقوم بشرح بسيط لكل واحدة على حدى[29] :

العدالة : فأمرها معروف وهي لا تتطلب فقط المساواة في المعاملة وإنما أيضا احترام التوقعات المشروعة فالضرائب ليست مصيدة أو فخا للمواطنين .

الملاءمة : فيقصد بها ان لا يترتب على فرض الضرائب أو تحصيلها أو مواعيدها تجبر وتسلط على الممولين في ممارسة نشاطهم .

الكفاية : فيقصد أن تحقق الضريبة وفرًا في الاقتصاد عامة وبحيث لا يؤدي فرضها إلى إفقار الدولة بنقص الحصيلة ذاتها ، أو إفقار المجتمع وكساد الاقتصاد القومي .

إن فرض الضرائب لم يعد مجرد وسيلة للجباية بقدر ما هو تأكيد لمعنى الدولة الحديث وحدود سلطانها وحقوق الأفراد ، وبالتالي لا بد أن تخضع للمبادئ الأساسية و المستقرة في المالية العامة .

وفي كثير من الأحوال أدت المبالغة في فرض الأعباء العامة إلى عكس المراد وذلك بانخفاض الحصيلة وهروب الأموال وكساد الأحوال وهي نتيجة لم تكشف حديثا فقط من جانب الاقتصاديين وعلماء السياسة المحدثين ، بل إن حكمة الشعوب منذ الأزل وأقوال الحكماء كانت دائما تدعو إلى الاعتدال في فرض الضرائب سببا في انخفاض حصيلتها ، وعلى العكس فكثيرا ما ساعد الاعتدال في أسعارها على زيادة حصيلتها ، وفي هذا المقام يذكرنا ابن خلدون منذ أكثر من ستة قرون بأن الجباية أو الدولة تكون قليلة الوزائع (الأعباء) كثيرة الجملة (الحصيلة) ، والعكس بالعكس صحيح ،وذلك أن نقص الأعباء على الأفراد والرعايا

يؤدي بهم إلى أن ينشطوا للعمل ويرغبوا فيه ، فيكثر الاستثمار وبذلك تكثر الجباية ، وهذا ما نادى به الاقتصاديون في العصر الحديث .

VI- دور الدولة في إصدار النقود :

تسيطر الدولة في هذا المجال وتتبع سياسات وأساليب مختلفة حتى تمكنها من تحديد إطار الحساب الاقتصادي داخلها من ناحية ، والتأثير في توجيه النشاط الاقتصادي بصفة عامة من ناحية أخرى .

وقد كان الإصدار النقدي ومنذ التاريخ البعيد،مظهرا من مظاهر السيادة ، وأدى وجود عملة وطنية يتم تداولها داخل حدود الدولة إلى تعامل مواطني تلك الدولة في جميع نشاطاتهم بهذه العملة ، وهو ما يعني أن كافة عمليات الحساب الاقتصادي للوحدات الاقتصادية تتم استنادا إلى هذه الوحدة الوطنية . وهكذا تقدم الدولة المعاصرة لمواطنيها أساسا يستندون إليه في نشاطاتهم الاقتصادية ، حيث تتم المعاملات بين الأفراد بسهولة وبذلك يمكن مقارنة العوائد والتكاليف بواسطة هذه العملة النقدية ، وتؤدي سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال هذه الوحدات النقدية المستعملة في الحساب الاقتصادي [30] .

ومن المفيد هنا أن نؤكد أن هذا الدور الذي تقوم به الدولة استنادا إلى حقها في السيادة يتقيد بما تتقيد به السيادة نفسها وخاصة اقتصارها على الحدود الإقليمية للدولة ، فما تقدمه الدولة من خدمات أو ما تضعه من قواعد ونظم ، إنما يتوقف عند حدودها الإقليمية ولا يتجاوزها.
كما أفرز النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ثوب العولمة وضعا آخر في العلاقات الاقتصادية الدولية بشكل تراجعت فيه السيادة الوطنية للدول . وفي هذا التراجع يقول الدكتور محمد عابد الجابري أن : " العولمة نظام يقفز على الدولة والوطن ، وبالتالي فإنه يعمل على التفرقة والتشتت و إيقاض أطر الانتماء إلى القبيلة والطائفية والتعصب بعد أن تضعف إرادة الدولة " [31].
كما أن مفهوم السيادة ظل لفترة طويلة محاطا بالقدسية غير أن هذا المفهوم قد لحقه التغيير بشكل ملموس منذ منتصف القرن العشرين وقد كان مرد ذلك إلى أمور عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلي[32]:

- التوسع المتزايد في إبرام الاتفاقيات الدولية وتطبيق النظم الدولية التي تعتبر ملزمة لجميع الدول .
- الاتجاه المتزايد نحو إقامة الكيانات الدولية عابرة القومية .
- ظهور مشكلات دولية لا يمكن حلها إلا بتضافر الجهود .
- استقرار الفقه والقضاء الدولي على عدم إمكانية احتجاج الدول بدساتيرها وتشريعاتها الداخلية للتنصل من التزاماتها الدولية.

وفي الحقيقة كل هذه الانعكاسات والعوامل مجتمعة تعمل على تعويض ومنح الأولوية لصالح المؤسسات والهيئات التي ترعى النظام الاقتصادي العالمي الجديد (العولمة) . حيث انتقلت مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق الوطنية وزيادة الاندماج بين الدول وظهور التكتلات الإقليمية والاقتصادية الكبرى ، أدى هذا على زوال العملة الوطنية وظهور عملة جديدة يتم التعامل بها داخل هذا التكتل ، وأحسن مثال هو الاتحاد الأوروبي وعملته الجديدة اليورو .وإذا تواصل تطور النظام الاقتصادي العالمي الجديد بنفس الوتيرة الذي يسير عليها فإن الدول القومية سوف تذوب داخل هذا النظام ويتولد عن ذلك ذهاب واندثار العملات الوطنية ، وظهور عملة جديدة تحل محل العملات السابقة .

VII- مهام أخرى للدولة :

هناك بعض المهام التي تقوم بها الدولة والتي تجعلها حامية للسيادة ومؤثرة عليها وهي على النحو التالي :

أ- توفير الخدمات الأساسية للمجتمع:

ويعتبر ذلك مبرر وجود الدولة وقد صاحب ذلك جميع المجتمعات الإنسانية حيث تقوم السلطة السياسية بتوفير الحد الأدنى من الخدمات الأساسية اللازمة لحفظ المجتمع وحمايته مثل نظم الري والصرف في

الـدول ذات الزراعـات المرويـة ، أو شـق الطـرق وحمايـة المواصـلات الداخلية والخارجية .

ولعل ما يميز دور الدولـة المعاصـرة فـي هذا الشـأن هو اتسـاع مجـال الخدمات الأساسية التي تقدمها الدولة لمواطنيها وقد ارتبط ذلك بالتوسع فـي مفهـوم الحاجـات العامـة والحاجـات الاجتماعيـة ، كرعايـة مسـتوى الصـحة العامـة والخـدمات الطبيـة ، فضـلا عـن تـوفير المواصـلات والاتصـالات لـربط أجـزاء الاقتصـاد ببعضـه إضـافة إلـى ربـط الاقتصـاد الوطني بالعالم الخارجي .

ب – وضع القواعد العامة المنظمة للنشاط الاقتصادي :

تعد الدولة مسؤولة أيضا عن وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نـواحي النشـاط الاقتصـادي . فـإذا كانـت الدولـة لا تتـدخل فـي كافـة الأنشـطة الاقتصـادية والاجتماعيـة ، فليس معنـى ذلك أنهـا لا تضـع القواعـد القانونيـة المنظمـة لمثـل هـذه الأنشـطة ويكـون دور الدولـة هنـا التأكيـد والمراقبـة والإشراف على اتباع الأفراد لهذه القواعد القانونية في مباشرتهم لأنشطتهم الاقتصادية ، وقد تزايدت أهمية هذا الدور التنظيمي للدولـة من حيث أهميـة وضع قواعد ومواصفات وشروط مباشرة الأنشطة والمهن المختلفة .

وتتجـه الدولـة بشـكل عـام إلـى تنمـيط وتوحيـد المواصـفات اللازمـة لمباشرة مختلف الأنشطة الاقتصادية .

جـ - وضع نظام قضائي لحماية الحقوق واحترام التعاقدات :

وهنـا تظهـر الدولـة باعتبارهـا سـلطة قهـر تملـك لوحـدها اسـتخدام القـوة المنظمة لضمان تنفيذ قراراتها واحترام القواعد التي تضعها . فالسيادة التـي تملكها الدولة باعتبارها السلطة النهائية والوحيدة لحسم الأمور ليست فكرة نظرية ولكنها نظام يستند إلى القوة المادية لضمان فاعلية هذه السيادة .

وإذا كانت سيادة الدولة تستند إلى القوة المادية ممـا يمكنهـا مـن اسـتخدامها في الأحوال التي تقتضي ذلك ، فإنهـا تسـتعملها فـي بعض الحـالات وتحتكـر

هذا الحق لممارسة القهر والتجبر والتسلط المنظم الذي تمليه ضرورة وجودها .

د – تعبئة الموارد الاقتصادية وترشيد عمليات استخدامها :

إن تفعيل الجهود التنموية يتطلب قيام الدولة بوظيفة تعبئة الموارد الاقتصادية المادية والمالية والبشرية والمعنوية ، وتوجيهها نحو الاستخدام الرشيد حسب أولويات المجتمع بشكل يضمن الإنجاز السليم لأهداف عملية التنمية الحضارية الشاملة باستعمال الوسائل المساعدة كالتخطيط الاستراتيجي . ذلك أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يرتفع اليوم إلى مرتبة التخطيط بالوسائل المساعدة ، كالتخطيط الاقتصادي والتوجيه و التحفيز والترشيد باستعمال أدوات السياسة الاقتصادية المتنوعة ، حسب طبيعة الظروف السائدة وحجم الإمكانيات المتاحة ومستوى التحديات التي تواجهها الدولة في ظل التفاعل الحر للقوى الاقتصادية ، وبمشاركة قوية للقطاع الخاص العام التكافلي المختلط [33] كما هي مبينة في الشكل الموالي رقم (03).

الشكل رقم (03): وظيفة الدولة في مجال تعبئة الموارد وترشيد عمليات استخدامها :

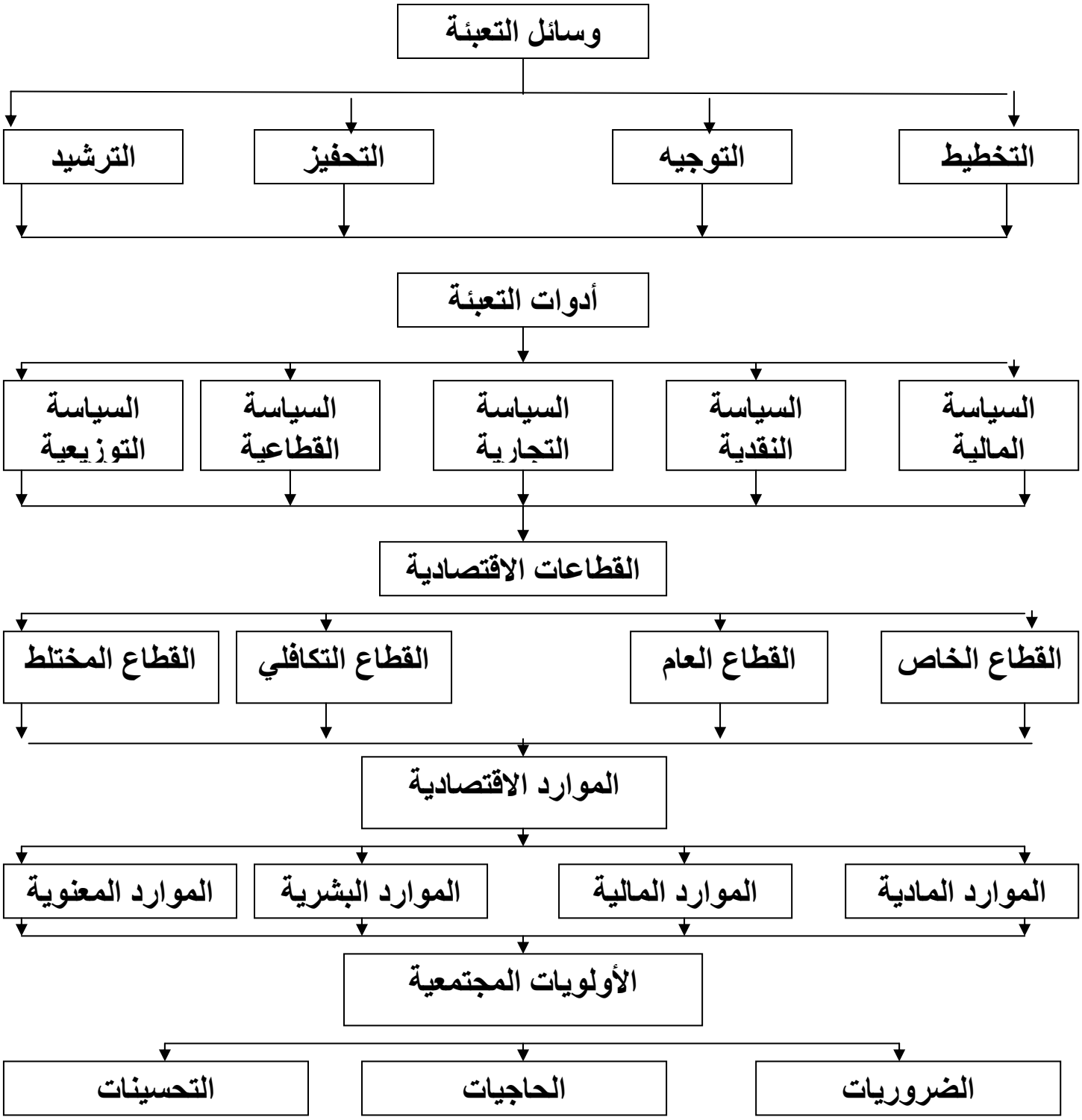

المصدر : صالح صالحي ، دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الملتقى الدولي لاقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس . سطيف . الجزائر . أكتوبر . 2004 .

هوامش الفصل الثالث

1 – صـالح صالحي ، دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول اقتـصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة،جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر أكتوبر 2004 ، ص 10 ، 11 .
2 – محمد عمر شـابرا ، الإسلام والتحدي الاقتصـادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، 1996 ، ص 90 .
3 – علي حسن حجاج ، الأسـواق أم الحكومات : الاختيار بين بدائل غير مثالية ، دار البشير ، عمان ، الأردن ، 1996 ، الطبعة الأولى ، ص 41 .
4 – نفس المرجع ، ص 16 .
5 – محمد عمر شابرا ، مرجع سبق ذكره ، ص 397 .
6 – حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 68 .
7 – نفس المرجع ، ص 50 .
8 – قدي عبد المـجيد، الكوكبة وواقع العالم الثالث، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الأول 2001 ، ص : 48 ، 49 .
9 – حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 69 .
10 – أحمد زايد ، الدولة وسيط التنمية في مجـمعات العالم الثالث ، ملتقى دولـي حـول دور الدولـة فـي النـشاط الاقتصـادي فـي الوطـن العربـي ، المعهد العربي للتخطيط ، مصر 1989 ، ص 36 .
11 – عبد العزيز السقاف ، دراسة تحليلية عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، مصر 1989 ، ص 189 .
12 – أحمد زايد ، مرجع سبق ذكره ، ص : 36 – 37 .
13 – الشركة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن،مجلد 40 ، العدد الثالث ، سبتمبر 2001 ، ص 48 .
14 – فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للنشر والطباعة ، بيروت ، لبنان ، 1998 ، ص 22 .
15 – وصاف عتيقة ، الاتجاهات الحديثة لتدخل الدولة ، ملتقى دولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أكتوبر 2004 ، ص 12 .
16 – سعد طه علام، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 2003 ، ص 65 .

17 – نفس المرجع السابق ، ص 71 .
18 – علـــي السلمي ، الإدارة المصرية في مـــواجهة الواقع الجديد ، دار الأهرام الاقتصادي للكتاب ، مصر 1992 ، ص 33 .
19 – سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 77 ، 78 .
20 – نفس المرجع ، ص 80 .
21 – صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، سبتمبر 1990 ، ص 10 .
22 – سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره ، ص : 83 – 84 .
23 – البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، تقرير عن التنمية في العالم 1999، ص 30 .
24 – معهد التخطيط القومي ، دور الدولة في مرحلة التحرير الاقتصادي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 92 ، مصر 1994 ، ص 97 .
25 – سعد طه علام ، مرجع سبق ذكره ، ص 88 .
26 – المرجع السابق ، ص : 89 – 90 .
27 – وصاف سعيدي ، الدور الاقتصادي الجديد للدولة في ظل العولمة ، الملـــتقى الدولي في اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أكتوبر 2004 ، ص 38 .
28 – حازم الببلاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 82 .
29 – نفس المرجع ، ص 83 .
30 – وصاف سعيدي ، مرجع سبق ذكره ، ص 38 .
31 – أحمد مصطفى عمر ، أعلام العولمة وتأثيره على المستهلك ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان،العدد 256 ، 2000 ، ص 73 .
32 – ممدوح محمـــود منصور ، العولمة : دراســـة في مفهوم الظاهرة والأبـــعاد ، الدار الجـــامعية الجـــديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر 2001 ، ص : 44 ، 46 .
33 – البنك الدولي ، الدولة في عالم متغير ، تقرير عن التنمية في العالم 1997 ، ص 41 .

خاتمة

أصبحت العولمة أحد أهم العوامل الرئيسية في النشاطات العالمية منذ نهاية الحرب الباردة ، فلم يقتصر تأثيرها على الأوجه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للعالم فقط ، بل إنها تضع النظام العالمي في مواجهات لم يسبق لها مثيل من قبل . وهي بناء نظام عالمي جديد مبني على الأحادية القطبية . ولذلك بات لدى العديد قناعة بأن العولمة في جوهرها مفعمة بسمات وتفاعلات النظام الرأسمالي القديم ، وأنها ليست جديدة كما يدعي البعض .

إن أوضاعنا الحاضرة تحتاج منا إدراك أهمية التعولم وأهمية الاندماج في الاقتصاد العالمي والوصول إلى العالمية لنصبح فعالين فيه ، وليس فقط جزءا منه متأثرين بما يحدث في العالم ، وبالتالي فإننا نحتاج في عملية التعولم إلى خصوصياتنا الذاتية وقيمنا الداخلية المحلية التي لها ميزة الانفراد والتميز عن الآخرين ، واستخدامها كمنطلق إبداعي لتقوية مجموعة المزايا التنافسية التي نملكها ونحتاجها سواء كانت مطلقة أو نسبية ، وعلى هذا الأساس يتم بناء وتشييد نظام ثقافي إنساني يتأسس من العمل الجماعي ، ويعكس ثراء الحضارات البشرية الملتزمة بثوابتها وأطرها القومية .

ومن أهم التطورات والتحولات التي عرفتها مرحلة النظام العالمي الجديد ، هو بروز ظاهرة العولمة في جميع مجالات الحياة وعلى المستوى الداخلي والخارجي إضافة إلى التدويل المتزايد والمتسارع في العلاقات الاقتصادية الدولية وتنامي دور المؤسسات والهيئات العالمية من نقدية ومالية وتجارية وأيضا ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات ، كل هذه التطورات جعلت من العالم قرية صغيرة مترامية الأطراف كما أن هذه التحولات في ظل هذا النظام قلصت دور الدولة بشكل كبير .

ومما لا شك فيه أن محاولتنا للإجابة وبشكل واضح عن التساؤلات المطروحة حول دور الدولة وأساليب اتجاهات تداخلاتها في الاقتصاديات الحديثة قد أوصلنا إلى يقين أساسي وهو أن الدولة هي

أحـــــد أركـان النظـام الـــعالمي الجديد لحد الآن ، ودورها كـان ولا يزال مطلوبا ، حتى وإن اختلف شكله ومداه تبعا لمعطيات ومتطلبات هذا النظام .

والحديث عن الدولة ودورها في الاقتصاد هو حديث عن تحسين وترشيد أدائها وليس مناقشة مدى ضروریاتها أو انعدامها ، وبانتقالها إلى اقتصاد القواعد استعادت الدولة عافيتها وقدرتها على الأداء الاقتصادي الجيد ومن الخطأ الاعتقاد بأن الاعتماد على آليات السوق يلغي وظيفة الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي ، كل ما في الأمر أن الدولة تمارس وظيفتها من خلال آليات السوق وليس فوقها ، وعبر سياسات مالية ونقدية وليس بقرارات وأوامر إدارية ، وبالتعاون مع قوى السوق الفاعلة وليس من خلال الوصاية عليها ، ويتمحور دور الدولة حول توفير الأمن والنظام ومستوى أدنى من الخدمات العامة الضرورية ، وتوفير الحماية للمستهلك ، ومنع الاستغلال وحماية البيئة ومراعاة الحقوق الأساسية للأفراد إلى جانب الحقوق العامة ، ومما لا شك فيه أن دور الدولة هو دور متكامل مع آليات السوق ، ولا يمكن الاستغناء عنه في جميع الحالات على أنه في تغير مستمر . وتبعا لما تم ذكره فإن اختبار الفرضيات هو على النحو التالي :

فالفرضية الأولى والتي كان نصها أن دور الدولة يخضع في الحياة الاقتصادية إلى التطور بتطور الوسائل والأفكار والبيئة ، تم اختبارها في الفصل الأول وتم إثبات صحة هذه الفرضية ،وذلك عندما تحدثنا على تطور دور الدولة عبر المدارس الاقتصادية ، ورأينا أن في مدرسة اقتصادية وفي كل مرحلة زمنية ، يتغير دور الدولة إما بالزيادة وإما بالنقصان ، أما من ناحية البيئة ، فرأينا أن دور الدولة الاقتصادي في النظام الإسلامي يختلف بكثير عن دور الدولة الاقتصادي في النظام الغربي ، ومن ناحية الأفكار فيظهر جليا أن الدور الاقتصادي للدولة يختلف من النظام الاشتراكي عنه في النظام الرأسمالي ، ومن ناحية البيئة أيضا فإن دور الدولة الاقتصادي يختلف كثيرا إذا تحدثنا عن الدول المتقدمة والدول النامية ودول العالم الثالث .

أما الفرضية الثانية والتي كان نصها ، " العولمة ليست ظاهرة جديدة إنما هي مرحلة متطورة من النظام الرأسمالي الليبرالي ، لم تساهم كل القوى الفاعلة في الكون في تصوره ووضع قواعده وفي ذلك من الخطر ما يهدد الاستقرار العالمي" .

لقد تم اختبار هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث ثبتت صحتها ، إذ أن المبادئ التي تقوم عليها العولمة هي نفسها مبادئ النظام الرأسمالي بما تحمله من إيديولوجية ليبرالية بحتة ، والدليل بأن هذه العولمة تهدد الاستقرار العالمي ، هو سياسة الكيل بمكيالين ، إذ أن المؤسسات العالمية التي تزايد دورها في جميع الميادين تتخذ شروط قاسية إذا كان الأمر يتعلق بالدول النامية أو الدول المتخلفة وتتخذ شروط بسيطة وتعاملات متساهلة إذا كان الأمر يتعلق بالدول المتقدمة أو التي لها مصالح مع الدول المتقدمة .

وفيما يخص الفرضية الثالثة والأخيرة فكان نصها على النحو التالي : " تواجد الدولة في الحياة الاقتصادية مهم جدا ويبقى ضروري إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ". فهذه الفرضية تم اختبارها من خلال الفصل الثالث ، حيث تبين أن دور الدولة في الحياة الاقتصادية لم ينعدم منذ ظهور فكرة الدولة وحتى يومنا هذا ، ولكن يتغير ويتطور حسب الظروف والحاجة ، وبذلك فإن نص هذه الفرضية قريب من الصحة ، لأنه لحد الآن ما زالت الدولة متواجدة في الحياة الاقتصادية ، لكن مع وجود تغير ملحوظ حيث انتقل دور الدولة من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد ، وانتقال الدولة من كونها أحد الفاعلين في الاقتصاد إلى منظم ومسير له .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

***الكتب:**

1 - أحمد سيد مصطفى ، تحديات العولمة والتخطيط الاستراتيجي ، الطبعة الثانية 1999.

2 - أحمد فريد مصطفى ، سهير السيد حسين ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 م.

3 – أحمد فؤاد مندور ، التكتل الاقتصادي العربي، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، مصر ، العدد الأول ، 1998 م.

4 – أسامة أمين الخولي ، العرب والعولمة ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثالثة 2000 .

5 - إكرام عبد الرحيم ، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، مصر، الطبعة الأولى ، 2002 م .

6 - السيد ياسين ، في مفهوم العولمة ، العرب والعولمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثالثة ، بيروت ، أفريل 2000 .

7 – بلقاسم سلاطنية ، حقيقة العولمة ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 12 ، 1999 .

8 – جمال الدين عبد الغني المرسي ، الخروج من فخ العولمة ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، الطبعة الأولى 2000 .

9 – جيمس روزناو ، ديناميكية العولمة : نحو صياغة عملية ، قراءات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام 1997 .

10 - حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق . الطبعة الأولى 1998 م .

11 - رضوان زهرو ، الاقتصاد العالمي المعاصر ، منشورات مسالك ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى 2006 م .

12 - زينب حسين عوض ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، الطبعة الأولى2005 م .
13 – سعد طه علام ، التنمية والدولة ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2003 .
14 – سعيد النجار ، النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الواحد والعشرين ، جمعية النداء الجديد ،القاهرة ، مصر 1996 .
15 - سنغ كقالجيت ، عولمة المال ، ترجمة رياض حسن ، دار الفارابي .
16 – سيمون رايش Simon Reich : نقل عن د . ريتشارد هيجوت ، العولمة والأقلمة ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، أبو ظبي ، الطبعة الأولى 1998 .
17 - عاطف السيد ، الجات والعالم الثالث ، دراسة تقويمية للجات واستراتيجية المواجهة ، مطبعة رمضان وأولاده ، مصر 1999 م .
18 - عبد الرحمن بن خلدون . المقدمة . دار العلم . بيروت 1986 م .
19 - عبد الرشيد عبد الحافظ ، الآثار السلبية للعولمة على الوطن العربي وسبل مواجهتها ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الأولى 2005 م .
20 - عبد الرزاق الفارسي ، الحكومة والفقراء والإنفاق العام ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 م .
21 – عبد العزيز الالسقاف ، دراسة تحليلية عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، مصر 1989 .
22- عبد الغني بسيوني. نظرية الدولة في الإسلام . الدار الجامعية . القاهرة 1986 م .
23 - عبد الله الطاهر ، مبادئ الاقتصاد السياسي ،دار وائل للنشر ، الأردن 2002 م .
24 - عبد المجيد الصالحين وآخرون ، العولمة من منظور شرعي ، دار الحامد للنشر والتوزيع ،عمان ، الأردن 2002 م .
25 - عبد المجيد مزيان ، النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون ، المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار ، الجزائر .

26 - عبد الوهاب حميد رشيد ، الدور التكاملي للمشروعات العربية المشتركة ، دار كاظمة ، بيروت ، لبنان 1985 م .
27 – علي السلمي ، الإدارة المصرية في مواجهة الواقع الجديد ، دار الأهرام الاقتصادي للكتاب ، مصر 1992 .
28 – علي جمعة ، الإسلام والعولمة ، العولمة حالة لا مفهوم .
29 - علي حسن حجاج ، الأسواق أم الحكومات : الاختيار بين بدائل غير مثالية ، دار البشير ، عمان ، الأردن 1996 م ، الطبعة الأولى .
30 - عمر صقر ، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
31 – غريب الجمال ، اقتصاديات الوطن العربي ، معهد الدراسات الإسلامية ، القاهرة ، مصر 1970 .
32 - غسان منير حمزة سنو ، د. علي أحمد الطراح ، العولمة والدولة – الوطن والمجتمع العالمي ، دار النهضة العربية ، مصر .
33 – فريد بشير طاهر ، التخطيط الاقتصادي ، دار النهضة العربية للنشر والطباعة ، بيروت ، لبنان 1998 .
34 - فوزي القيسي ، النظرية النقدية ، دار التضامن ، بغداد 1964 .
35 - كامل بكري ، التكامل الاقتصادي ، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، مصر، 1984 .
36 – مجدي محمود شهاب ، أساسيات الاقتصاد الدولي ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر 1998 .
37 - محسن أحمد الخضيري ، العولمة : مقدمة في فكر واقتصاد وإدارة عصر اللادولة ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة .
38 – محمد إسماعيل الزعوني ، الجات في الميزان ، دراسة تحليلية ، الطبعة الأولى ، مطبعة المعارف ، ديسمبر 1998 .
39 - محمد الدجاني ، د. منذر الدجاني . الحكم والإدارة . جامعة القدس 2002 م
40 - محمد الدجاني ، د. منذر الدجاني . السياسة : نظريات ومفاهيم . جامعة القدس 2002 م .

41 - محمد عمر شابرا ، الإسلام والتحدي الاقتصادي ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي 1996 م .
42 – محمد لبيب شقير ، الوحدة الاقتصادية : تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان 1986 .
43 - محمد مقدادي ، العولمة : رقاب كثيرة وسيف واحد ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية 2002 م .
44 – ممدوح محمود منصور ، العولمة : دراسة في مفهوم الظاهرة والأبعاد ، الدار الجامعية الجديدة للنشر ، الإسكندرية ، مصر 2001 .
45 - نعمان أحمد الخطيب ، الوجيز في النظم السياسية . دار الثقافة للنشر 1999 م.

***المجلات :**

1 – أحمد مصطفى عمر ، أعلام العولمة وتأثيره على المستهلك ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، العدد 256 ، 2000 .
2 – الشركة بين القطاعين العام والخاص ، مجلة التمويل والتنمية ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن ، مجلد 40، العدد الثالث ، سبتمبر 2001 .
3 – سميحة فوزي ، النظام العالمي الجديد وانعكاساته الاقتصادية على الوطن العربي ، مجلة البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، العدد 22 ، 1994 .
4 – قدي عبد المجيد ، الكوكبة وواقع العالم الثالث ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة بسكرة ، العدد الأول 2000 .

*** المذكرات والأطروحات :**

1 – يحياوي سمير ، العولمة وتأثيرها على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول العربية ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، جوان 2005 .

*** التقارير :**

1 – البنك الدولي ، تقرير التنمية في العالم 1997 ، الدولة في عالم متغير ، مركز الأهرام للترجمة والنشر .
2 – البنك الدولي ، مؤشرات التنمية الدولية ، تقرير عن التنمية في العالم 1999 .
3 – معهد التخطيط القومي ،دور الدولة في مرحلة التحري الاقتصادي ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم 92 ، مصر 1994 .

*** الملتقيات :**

1 – أحمد زايد ، الدولة وسيط التنمية في مجمعات العالم الثالث ، ملتقى دولي حول دور الدولة في النشاط الاقتصادي في الوطن العربي ، المعهد العربي للتخطيط ، مصر 1989 .
2 – صالح صالحي ، دور الدولة في الحياة الاقتصادية ، الملتقى الدولي حول اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أكتوبر 2004 .
3 – وصاف سعيدي ، الدور الاقتصادي الجديد لدولة في ظل العولمة ، الملتقى الدولي في اقتصاديات الخوصصة والدور الجديد للدولة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، أكتوبر 2004 .

*** متفرقات :**

1 – العرب والعولمة ، بحوث ومناقشات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1998 .
2 – صندوق النقد الدولي ، التمويل والتنمية ، سبتمبر 1990 .

*** المواقع الإلكترونية :**

1 – الموقع الإلكتروني : العولمة الاقتصادية وسبل تفعيل إقامة سوق إسلامية مشتركة ، الأربعاء 06 / 09 / 2006 .
2 – علي وكويت Witwitali @ Yahoo .

المراجع باللغة الفرنسية

1 - Chems Eddine Chihour, Mondialisation , l'espérance ou le chaos? Editions ANEP . 2002.

2 - C.D . ECHDUDE MAISON,Dictionnaire d'économie et de sciences sociales,nathan 1993.

3 - Ruggiro .R " Rapport sur la mondialisation ", Rapport d'information N=º 242 , Commission des Affaires Economique , Sénat , France , 4- 5 février 1997.

4 - Peter Martin : " Une obligation morale". Dossier "La mondialisation est-elle inévitable". Le monde diplomatique, debat public , le 7 mai 1997 .

5 - – Valette.R. " Mondialisation".Publication de l'Institut d'Etudes politiques de Lyon . Service de documentation. Université de Lyon ,1996.